الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــث العلـــــمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبســة-
كليـــــة العلـــــوم الإقتصاديـــــة والعلـــــوم التجاريـــة علـــوم التسييـــر
قســـم العلـــوم الإقتصاديـــة

الرقم التسلسلي: ...../2024

الموضوع:

تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 2000_2020

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالب (ة):
نجوى جديوي

تحت إشراف الأستاذ (ة):
أ.د. لطيفة بهلول

أعضاء لجنة المناقشـــــة

الاســـم واللقـــب	الرتبـــــة	الجـــامعـــــة	الصـــفـــة
أ.د. وئام ملاح	أستاذالتعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	رئيسا
أ.د. لطيفة بهلول	أستاذالتعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	مشرفا ومقررا
د. سارة حليمي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	مشرفا مساعدا
د. جابو سليم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	عضوا
د. بوراس نادية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	عضوا
د. عزيزمحمد الصالح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشادلي بن جديد الطارف	عضوا
أ.د. بوسنة محمد رضا	أستاذالتعليم العالي	جامعة العربي بن مهدي أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية : 2024/2023

الإهداء

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي ونسأل الله التوفيق ونشكره على نعمه التي أنعمها علينا، أهدي عملي هذا:

إلى أبي الغالي

إلى أمي الحنون

أطال الله عمرهما وحفظهما في صحة وعافية

إلى إخوتي الأعزاء

إلى من كان لي سندا ودعما في إنجاز هذه الأطروحة

إلى زميلتي التي تمنت لي التوفيق والسداد.

نجوى

الشكر والتقدير

قال الله تعالى في كتابه الكريم: "**ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه**"

وفي بداية كلمتي لا بد لي من أن أتوجه أولا **بالشكر لله عزوجل** الذي وفقني للوصول إلى هذه المرحلة العلمية، ومهد لي الطريق لإتمام هذه الاطروحة

أتقدم بالشكر للأستاذة الدكتورة "**لطيفة بحلول**" لإشرافها على إنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر للدكتورة "**سارة حليمي**" لإشرافها على إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكافة **أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي** على إشرفهم في تكوين طلبة الطور الثالث، فجزاهم الله خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى **الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة** لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وتجميلها بأصوب الملاحظات و أنفس التنقيحات تقبل الله منهم وبارك في عملهم.

ملخـــــــص الدراســـة

تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة: 2000_2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مسار تطوير القطاع الفلاحي وإبراز مدى تأثيره على التنويع الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000_2022)، وتستمد الدراسة أهميتها على المستوى النظري من خلال أهمية دور تطوير القطاع الفلاحي في تنظيم النشاط الاقتصادي وتعزيز التنويع الاقتصادي، كما تستمد أهميتها من كونها تعالج أبرز الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الجزائري نتيجة التبعية المفرطة للنفط، ولأهمية العلاقة بين متغيرات البحث والخروج بنتيجة تساهم في بيان تأثير المتغيرات المستقلة (آليات تطوير القطاع الفلاحي) على المتغير التابع (التنويع الاقتصادي)، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الشق النظري، أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لقياس أثر تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، كما تم اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وذلك باستخدام منهجية Granger Causality .

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات تطوير القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لبعض متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل، إلا أن لا يزال هناك ضعف في مساهمة متغيرات تطوير القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد، وهو ما يؤدي للحكم على أن الاقتصاد الوطني مازال ريعيا، ومنه فإن مستقبل تطوير القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري مازال مرهونا ومرتبطا بالقطاع النفطي بشكل رئيسي، والاستغلال المثالي للموارد المتاحة في القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: تطوير القطاع الفلاحي؛ التنويع الاقتصادي؛ الاقتصاد الجزائري؛ مؤشر هيرفندال-هيرشمان؛ نموذج ARDL .

Developing the Agricultural Sector and its Role in Achieving Economic Diversification in Algeria

Standard Study during the Period: 2000-2022

Abstract:

This study aims at tracking the agricultural sector development progress in order to demonstrate the extent to which it impacts the economic diversification, this is achieved by inspecting the Algerian economy throughout the period from 2000 to 2022. This study plays as imperative a role as that of developing the agricultural sector in the nation, both at a theoretical and a practical level alike. In regards to the former and through highlighting the effect of organizing economic activity and promoting diversification, it addresses the most prominent structural unbalances in the Algerian economy as a result of excessive dependence on oil. Hence, a descriptive approach is applied to examine the relationship between the research variables, which contribute to explaining the impact of the independent variables (mechanisms for developing the agricultural sector), on the dependent variable (economic diversification). As for the latter; the practical part, to measure the impact of developing the agricultural sector on the economic diversification, an inductive approach is applied, along with the autoregressive distributed lag model (ARDL), whereas the causal relationship between the variables of the study in hand is analyzed using Granger causality test. The study concluded that there is a causal relationship between the agricultural sector development variables and economic diversification, the study also found that there is a positive impact of some variables within the agricultural sector development on economic diversification in Algeria both on the short-term and the long. It also confirms that there is still a deficiency in contribution of fiscal policy variables which impacts diversification in economy as well. In that light, it is safe to judge that the national economy is still characterized as rentier, for it majorly depends yet upon oil industry. Therefore, an optimal management of the resources available in the agricultural sector is indispensable for the future of economic diversification.

key words: Developing the Agricultural Sector, Economic Diversification, Algerian Economy, Herfindahl-Hirshman Index, ARDL Model

قائمة المحتويات

قـائمـــــــة المحـتويـــات

العنوان	الصفحة
ملخص الدراسة باللغة العربية ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية قائمة المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال قائمة الملاحق	II IX XII XV
مقدمة	2-9
الفصل الأول: الأسس النظرية لإستر اتيجية التنويع الاقتصادي وسبل تحقيقها	
تمهيد	11
المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الإقتصادي	12
المطلب الأول: مفهوم ومراحل تطور التنويع الاقتصادي	12
I. مفهوم التنويع الاقتصادي	12
II. مراحل تطور التنويع الاقتصادي	16
المطلب الثاني: اهداف، شروط نجاح التنويع الاقتصادي و مرتكزاته	18
I. أهداف التنويع الاقتصادي	18
II. شروط نجاح التنويع الاقتصادي	20
III. مرتكزات التنويع الاقتصادي	21
المطلب الثالث: محددات، أشكال التنويع الإقتصادي ومستوياته	21
I. محددات التنويع الاقتصادي	21
II. أشكال التنويع الاقتصادي	22
III. مستويات التنويع الاقتصادي	24
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي ومؤشر اته	27
المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية والمستدامة	27

I. نظريات التنمية الاقتصادية	27
II. النظريات التنمية المستدامة	30
المطلب الثاني: نظرية التجارة الخارجية	32
I. نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية	32
II. النظرية التجارية الحديثة: نموذج صناعة ديناميكي	33
III. الاقتصاد الهيكلي الجديد	34
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.	35
I. مقاييس التخصص	35
II. مقاييس عدم التجانس	40
المبحث الثالث: البدائل الاقتصادية لتحقيق التنويع الاقتصادي	42
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنويع الاقتصادي	42
I. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلد المضيف	43
II. الاهمية الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر	44
المطلب الثاني: المقاولاتية كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي	45
I. مفهوم المقاولاتية	45
II. علاقة المقاولاتية بالتنويع الاقتصادي	46
المطلب الثالث: البدائل الاقتصادية الأخرى	48
I. الطاقة المتجددة	48
II. القطاعات الاقتصادية	52
خلاصة	55
الفصل الثاني: استراتيجية تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي (2000-2022)	
تمهيد	57
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الفلاحية	58
المطلب الأول: ماهية القطاع الفلاحي	58
I. مفهوم الفلاحة	58

II. مفهوم علم الاقتصاد الفلاحي	59
III. مفهوم القطاع الفلاحي	60
IV. دور القطاع الفلاحي في التنمية المستدامة	63
المطلب الثاني: ماهية التنمية الفلاحية المستدامة	64
I. مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة	64
II. مقومات التنمية الفلاحية	67
III. أبعاد التنمية الفلاحية	67
المطلب الثالث: انواع التنمية الفلاحية ومتطلباتها	68
I. التنمية الزراعية الأفقية	68
II. التنمية الزراعية الرأسية	68
III. متطلبات التنمية الفلاحية	69
المبحث الثاني: مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	70
المطلب الأول: إصلاحات القطاع الفلاحي (قبل 1990)	70
I. سياسة التسيير الذاتي	70
II. الثورة الزراعية 1971	71
III. قانون اصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية 18/83	71
IV. قانون المستثمرات الفلاحية الجديدة	72
المطلب الثاني: إصلاحات القطاع الفلاحي (1990_2000)	72
I. برامج إعادة الهيكلة في الجزائر أسبابها ودافعها وأهدافها	74
II. قانون التوجيه العقاري	75
المطلب الثالث: القطاع الفلاحي (بعد 2000)	78
I. البرامج التنموية (بعد 2000)	78
II. إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري (بعد 2000)	86
المبحث الثالث: آليات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر (2000_2022)	96
المطلب الاول: مقومات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر	96
I. الموارد المائية الفلاحية	96

II. الأرضي الفلاحية	98
III. الدعم الفلاحي	98
IV. التكنولوجية الفلاحية في الجزائر	100
المطلب الثاني: نظام التسويق الفلاحي في الجزائر	107
I. تسويق الحبوب و البقول الحافة	107
II. تسويق الخضر و الفواكه اعتماداً على القطاع الخاص	107
III. تسويق الخضر و الفواكه من طرف القطاع العام	109
المطلب الثالث: الإرشاد الفلاحي في الجزائر	113
I. الاستراتيجية المنتهجة في الارشاد الفلاحي في الجزائر	113
II. عصرنة نظام الدعم الاستشاري والاتصالات الفلاحية والريفية	115
خلاصة	117
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمساهمة تطوير القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر (2000_2022)	
تمهيد	119
المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي (2000_2022)	120
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الخام الجزائري (2000_2022)	120
I. القيمة المضافة للقطاعات الانتاجية المكونة للناتج المحلي الخام (2000_2022)	121
II. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام (2000_2022)	127
III. مؤشر هيرشمان-هرفندال للناتج الفلاحي (2000_2022)	128
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال العمالة الجزائرية (2000_2022)	130
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية الجزائرية (2000_2022)	134
I. صادرات الاقتصاد الجزائري (2000_2022)	134

II. واردات الاقتصاد الجزائري (2000_2022)	138
III. الصادرات الفلاحية الجزائرية (2000_2022)	140
المبحث الثاني: الاطار النظري للأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في التقدير	143
المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية واختبار السببية	143
I. مفهوم السلاسل الزمنية	143
II. اختبارات جذر الوحدة (دراسة الاستقرارية)	144
III. اختبارات سكون السلاسل الزمنية	146
IV. إختبارات السببية	148
المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك	154
I. مفهوم تكامل السلاسل الزمنية	154
II. طرق اختبار التكامل المشترك	154
المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزع ARDL	155
I. التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)	155
II. مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)	156
III. خطوات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)	157
IV. اختبار السلامة والاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر (ARDL)	159
المبحث الثالث: التحليل القياسي والاقتصادي لأثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الجزائري (2000_2022)	160
المطلب الأول: قياس أثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصاد الوطني (2000_2022)	160
I. التعريف بمتغيرات الدراسة	160
II. اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	163
III. اختبار السببية	165
المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لأثر مغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصاد الوطني (2000_2022)	167
I. نتائج تقدير نماذج ARDL وإختبار الحدود للتكامل المشترك	167

II. إختبارات التشخيص والإستقرار الهيكلي للنماذج المقدرة	170
III. نموذج تصحيح الخطأ ونتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	174
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة القياسية واختبار الفرضيات	177
خلاصة	180
الخاتمة	182
قائمة المراجع	189
قائمة الملاحق	198

قائمة الأشكال البيانية

قـائمـــة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(01.01)	مستويات التنويع الاقتصادي	25
(02.01)	منحنى لورنز	37
(01.02)	المشاريع التنموية في المناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020_2024)	85
(02.02)	نفقات التجهيز الفلاحية (2000-2022)	99
(03.02)	قيمة القروض الزراعية وفقا للأجل القصير(2000-2022)	100
(04.02)	الري الحديث في الجزائر	102
(05.02)	الزراعة المحمية في الجزائر-المساحة والإنتاج- (2006_2020)	103
(06.02)	الزراعة العضوية في الجزائر (2012_2022)	104
(07.02)	عدد الحاصدات في الجزائر (2000-2020)	105
(08.02)	عدد الجرارات في الجزائر (2000_2020)	106
(09.02)	نظام التسويق الفلاحي في الجزائر	112
(01.03)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام (PIB)	122
(02.03)	القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الجزائر (2000_2022)	123
(03.03)	القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر (2000_2022)	124
(04.03)	القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر (2000_2022)	125
(05.03)	القيمة المضافة لخدمات الادارة العمومية وخارجها في الاقتصاد الجزائري (2000_2022)	126
(06.03)	الحقوق والرسوم على الواردات الجزائرية (2000_2022)	127

(07.03)	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام بالاقتصاد الجزائري (2022_2000)	128
(08.03)	مؤشر هيرشمان-هرفندال لتنوع الناتج الفلاحي في الجزائر (2022_2000)	129
(09.03)	العمالة الفلاحية في الجزائر(2022_2000)	132
(10.03)	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع العمالة في الجزائر (2022-2000)	133
(11.03)	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات في الجزائر (2022_2000)	137
(12.03)	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الواردات في الجزائر (2022_2000)	139
(13.03)	مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات الفلاحية الجزائرية (2022_2000)	142
(14.03)	منحنيات متغيرات الدراسة	163
(15.03)	تحديد فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL	169
(16.03)	نتائج إختبار Jarque-Bera للنموذج	172
(17.03)	المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM لنموذج ARDL	173
(18.03)	المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM لنموذج ARDL	173

قائمة الجداول

قـائمـــــــة الجـــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01.02)	توزيع استمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاع(2001-2004)	78
(02.02)	توزيع الحصص لبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	79
(03.02)	مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010_2014)	81
(04.02)	التوزيع القطاعي للبرنامج النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2015-2019)	83
(05.02)	المشاريع التنموية في المناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020_2024)	84
(01.03)	التوزيع الاقتصادي للناتج المحلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية (2000_2022)	121
(02.03)	توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (2000_2022)	131
(03.03)	صادرات الاقتصاد الجزائري (2000_2022)	135
(04.03)	واردات الاقتصاد الجزائري (2000_2022)	138
(05.03)	الصادرات الفلاحية الجزائرية (2000_2022)	141
(06.03)	متغيرات الدراسة	162
(07.03)	نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	164
(08.03)	نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	165
(09.03)	إختبار جرانجر للسببية	166
(10.03)	تقدير النموذج التنويع الاقتصادي وفق طريقة ARDL	168
(11.03)	اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)	170

(12.03)	نتائج إختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء	171
(13.03)	نتائج إختبار ثبات تباينات الأخطاء	171
(14.03)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	174
(15.03)	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل	175

الملاحق

قـائمـــة الملاحـــــق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الناتج المحلي الخام (1967_1979)	198
02	الناتج المحلي الخام (1880_1989)	199
03	نتائج إختبار جرانجر للسببية	200
04	اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)	201
05	نتائج إختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء	201
06	نتائج إختبار ثبات تباينات الأخطاء	2020
07	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	202
08	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل	203

المقدمـــــة

المقدمـــــــــة

يعد التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية ومطلباً أساسياً وسبيلاً وحيداً بوسائله التي تعتمدها دول العالم من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية وإقامة ركائز اقتصادية حقيقية تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام غير متذبذب من أجل الحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد، أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا. فالتنويع الاقتصادي يعني تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد متنوع يقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية، داعما للتنمية الاقتصادية والمستدامة. كما يشمل إنتاج وتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات. من أجل تشكيل حاجزا للصدمات الخارجية الفجائية. ويهدف التنويع الاقتصادي إلى زيادة المرونة والاستقرار الاقتصادي. كما يتضمن تطوير قطاعات اقتصادية مختلفة مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والابتكار، وغيرها، بحيث لا تعتمد الاقتصاديات بشكل كامل على مورد أو صناعة واحدة. فهذا يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمستمر لتحسين فرص العمل ورفع مستوى المعيشة لدى الافراد، وفق عدة مستويات. فقد تعددت النظريات المفسرة لظاهر التنويع الاقتصادي، لعل أهمها نظرية النمو الداخلي فهي تفسر النمو الاقتصادي على المدى البعيد الذي يتبع كافة الأنشطة محققا للتنوع بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة ونظرية التجارة الخارجية التي تستمد أساسها من تنويع الصادرات وعدم التركيز على منتج أو قطاع معين، لفروعها سواء كانت نظرية التجارة الحديثة أو الهيكل الاقتصادي الجديد. أما بخصوص نظرية التنمية الاقتصادية والمستدامة فيهتم روادها بالعلاقة بين دخل والتنويع، والعلاقة بين تنويع الإنتاج والدخل، أي العلاقة التبادلية لهذه المتغيرات.

توجد عدة مؤشرات إحصائية التي تقوم بقياس درجة التنويع الاقتصادي، وتختلف فيما بينها حسب الهدف المراد اظهاره منها، فمنها ما يستخدم لمعرفة التشتت أو الانحراف المعياري للتنويع. وفق مقاييس التخصص ومقاييس عدم التجانس. وتدل مقاييس التخصص على وجود تركز اقتصادي وغياب التنويع الاقتصادي، لذلك تستخدم لدراسة الظواهر الاقتصادية على مستوى الاقتصادي الكلي، وتشير إلى مدى تحكم القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي أو المالي في إيرادات الدولة أومساهمتها في الناتج المحلي الخام، أو امتصاصها للبطالة. أما مقاييس عدم التجانس تستمد أصولها من النظرية الإحصائية، فهي تستخدم لقياس التشتت أو الانحراف المعياري عند التوزيع المثال، بالإضافة إلى ذلك فهي تسمح بمقارنة هذا الانحراف مع مجموعة مرجعية. وتشمل استراتيجيات متعددة الأوجه أي متعددة المداخل التي تستهدف تحويل الاقتصاد من الاعتماد على قطاع واحد إلى قاعدة اقتصادية متنوعة ومتكاملة، فيمكن للاقتصادات الناشئة أو السائرة في طريق النمو على حد سواء اعتماد سلسلة من الإجراءات لتحقيق هذا الهدف. تستطيع الدول التي تسعى لتنويع اقتصادها وتعزيز الصادرات وتوسيع الأسواق الخارجية من خلال توفير الدعم للشركات وتقديم التسهيلات للوصول إلى الأسواق العالمية. كما يمكن استثمار أجزاء من الناتج المحلي في تطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والموانئ والشبكات اللوجستية لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فيكون التعليم والتدريب المهني عنصرًا مهمًا في تحقيق التنويع الاقتصادي، فيطور مهارات العمالة وتعزيز القدرات الفنية والمهنية،ويعزز القدرة على التكيف مع

التحولات الاقتصادية. حيث يمكن تشجيع الابتكار والبحث والتطوير لتصبح أداةً أساسية في تطوير صناعات جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي. فيمكن القطاع الخاص من توفير التمويل والدعم للشركات الناشئة والمبتكرة من أجل تطوير وتسويق منتجات وخدمات جديدة وهذا كله لتنمية روح المقاولاتية لديهم. وتلعب الصناعات الخضراء والمستدامة دورًا مهمًا في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يمكن للاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية أن يخلق فرص عمل جديدة ويعزز النمو الاقتصادي بشكل مستدام دون المساس بالبيئة.

يحمل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في النهوض بالاقتصادات الوطنية وتعزيز التنمية الفلاحية والتنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فالقطاع الفلاحي مصدر رئيسي لتوفير الغذاء أي تحقيق الأمن الغذائي، وتأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية. من خلال تحسين الإنتاجية الفلاحية وتنويعها، وتخفيض فاتورة الواردات الغذائية. فيوفر القطاع الفلاحي فرص العمل، ويعد مصدر دخل العديد من الأفراد خاصة في المناطق الريفية ومناطق الظل، كما يعزز القطاع الفلاحي التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، ويدعم الصادرات الفلاحية، وتوفير مصدر آخر للعملة الصعبة، أي الخروج من دائرة الاعتماد على المورد الواحد لتمويل الاقتصاد. ويساهم تطوير القطاع الفلاحي في الحفاظ على البيئة، من خلال ممارسة الفلاحة المستدامة وذلك من خلال ادخال التكنولوجية الحديثة مع الحفاظ على الموارد الأرضية والموارد المائية واستغلالها استغلالاً أمثلاً. ويعد تطوير القطاع الفلاحي ضرورة حتمية لتحقيق التنمية والتنويع الاقتصادية بمعدلات نمو مستمرة.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تنويع اقتصادها من خلال عدة إستراتيجيات اقتصادية موجهة نحو زيادة وتنويع هيكل التصديري، بهدف بناء اقتصاد بعيد عن الصدمات العنيفة الناتجة عن تغيرات أسعار البترول في البورصات العالمية من أجل توفير إيرادات مستقرة لاستدامة تمويل الاقتصاد الوطني. وتعد إستراتيجية تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي وذلك من خلال عدة برامج تنموية عبر فترات وتختلف بإختلاف النهج الاقتصادي المتبع، وذلك من خلال استخدام الامكانيات الاقتصادية الهائلة في القطاع من موارد طبيعية وبشرية، مع إعتمادها على نظام متكامل للتسويق المنتجات الفلاحية. فالجزائر من بين الدول التي خططت ووضعت برامج تنموية وتوعوية لتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجال الفلاحي لتوفير الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي محليا وتصدير الفائض بغرض تنويع الصادرات.

I. الإشكالية

بناءا على ما ورد أعلاه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة تطوير القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022؟

II. الأسئلة الفرعية

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل توجد علاقة سببية بين متغيرات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر والتنويع الاقتصادي؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للناتج الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العمالة الفلاحية والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نفقات التجهيز الفلاحية والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الصادرات الفلاحية والتنويع الاقتصادي في معنوية 5%؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واردات التجهيز الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%؟

III. فرضيات الدراسة

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: توجد علاقة سببية بين متغيرات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر والتنويع الاقتصادي.
- **الفرضية الثانية**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العمالة الفلاحية والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.
- **الفرضية الثالثة**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الصادرات الفلاحية والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.
- **الفرضية الرابعة**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.
- **الفرضية الخامسة**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نفقات التجهيز الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.
- **الفرضية السادسة**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واردات التجهيز الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.
- **الفرضية السابعة**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين القيمة المضافة الناتج الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

IV. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- توضيح المفاهيم المتعلقة بالاطار النظري لكل من التنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي والتنمية الفلاحية؛
- تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومقوماته؛
- ابراز الاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تطوير القطاع الفلاحي؛
- تحليل أثر تطوير القطاع الفلاحي على الاقتصاد الجزائري؛
- تعزيز دور تطوير القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- ابراز الدور البرامج التنموية في تعزيز تطوير القطاع الفلاحي.

V. أهمية الدراسة

تعد أهمية إجراء هذه الدراسة أمرا ضروريًا وذلك لأن التنويع الاقتصادي يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي أفضل من خلال تقليل التبعية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية. ويمكن لتطوير القطاع الفلاحي أن يحسن من مصادر الدخل للأفراد والمجتمع وحتى للدولة عبر زيادة الإنتاج الفلاحي وتوفير مناصب عمل. ويضمن تحسين القطاع الفلاحي الأمن الغذائي من خلال زيادة إنتاج الغذاء المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. كما يساهم تطوير القطاع الفلاحي في تحسين التوزيع الجغرافي للتنمية والتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الحضرية والريفية. حيث يعزز تحسين القطاع الفلاحي الممارسات الفلاحية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية. فيؤدي تحسين قطاع الزراعة إلى زيادة الصادرات والإيرادات الوطنية، مما يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل. فباختصار، تُظهر الدراسة المقترحة أهمية فهم دور الفلاحة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاقتصاد الجزائري وضرورة اتخاذ السياسات والاستراتيجيات اللازمة لدعم هذا الدور بفعالية.

VI. أبعاد الدراسة

تتضمن حدود الدراسة، حدود مكانية وحدود زمنية، فالاقتصاد الجزائري يمثل الحدود المكانية من خلال دراسة دور تطوير القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. أما الحدود الزمنية تتمثل في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022.

VII. المنهج المستخدم وأدوات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإنه تم الإعتماد في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي من أجل وصف الواقع، كما تم استخدام المنهج الإستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لإستقراء المعطيات الإحصائية للدراسة.

VIII. مبررات إختيار الموضوع

يرجع الإختيار لموضوع تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي إلى أن واقع الإقتصاد الجزائري يفرض على كل باحث تشخيصه كميا، والوقوف على آثار الظاهر الاقتصادية في الاقتصاد الكلي، إضافة إلى انها لقيت إهتماما واسعا بين الباحثين الأكادميين في الأونة الأخيرة، هذا من جانب. أما من جانب آخر فالميول الشخصي للموضوع، والرغبة في الخوض في مواضيع الساعة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

IX. الدراسات السابقة

خصص الأدب الاقتصادي حيزا واسعا لمسألتي تطوير القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي، حيث عكفت الأعمال الأولى لرواد الكلاسيك على تقديم العديد من التفسيرات النظرية المختلفة حول سعي الدول نحو النمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية، كما وضعت الدراسات الحديثة نماذج قياسية لإبراز مساهمة تطوير القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي، والتحول الهيكلي لتحقيق التنمية المستدامة، لاسيما في الدول الغنية بالموارد وخاصة النفطية منها، وبالرغم من تعدد هذه الدراسات إلا أن أغلبها تناولت موضوع التنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي بشكل مستقل، ومحدودية الأبحاث التي ربطت بينهما، مع وجود عدد كبير من الدراسات التي ربطت القطاع الفلاحي بالناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر أحد مؤشرات التنويع الاقتصادي. ومن أهم هذه الدراسات مايلي:

- **دراسة (Badreddine, 2016)**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تعزيز كافة العوامل والوسائل لتحقيق الامن الغذائي، إلى جانب التركيز على السلع الفلاحية الاستراتيجية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري ينمو بمعدلات نمو متواضعة مع معدل نمو سكاني مستدام، كما توصلت أيضا إلى ضرورة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط وذلك لتحقيق الأمن الغذائي.

- **دراسة (Guendouz & King , 2020)**

جاءت هذه الدراسة بعنوان التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ظل الرؤية الاستراتيجية 2030 وكان الهدف منها دراسة عوامل الرئيسية الاقتصاد الكلي التي تؤثر على التنويع الاقتصادي في المملكة، ودراسة الاستراتيجيات المتعلقة باقتصادها وتحليلها، وكذلك تحديد مستوى النجاح الذي تم تحقيقه بعيدا عن تصدير النفط، كما هدفت الدراسة التجريبية لتحليل تنويع الاقتصاد السعودي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفترة (1991-2016)، وأظهرت النتائج وجود علاقة مباشرة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ونسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الخام. ونسبة الناتج المحلي الخام غير النفطي إلى الناتج المحلي الخام، والنسبة المئوية لمساهمة الإيرادات الحكومية غير النفطية من إجمالي الايرادات الحكومية، ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام.

- دراسة (Martin, January 2013)

استعمل المنهج التجريب و المقارنة في هذه الورقة البحثية، التي تناولت تحليل الوقائع التاريخية والتوجهات المستقبلية من المجهودات بغية تحقيق التنويع الاقتصادي، كنتيجة لما جاء به مجلس التعاون الخليجي الدولي الذي ضم ستة دول (GCC)، فتطبيقا لمنهجية تحليل المضمون فإن احتماليات اتجاهات التنويع قد درست من طرف خطط التنمية الحالية ومن خلال الرؤية الوطنية، حيث بلغت التجربة السابقة للتنويع الاقتصادي أثرا محدودا، أين تشير خطط التنمية الحالية إلى أن التنويع وسيلة لضمان استقرار التنويع و استدامت مستويات الدخل في المستقبل، بالرغم من أن الدولة لا تزال تقود اقتصادها وفق القطاع العام إلا أن التنويع يستلزم تنشيط القطاع الخاص و بالتالي يستوجب تنفيذ إصلاحات على أوسع نطاق، مع ذلك فإن هذا البحث يطرح في محتواه احتمالية ترجمة خطط التنويع، فهناك عدد من العوائق الهيكلية التي تحول دون نجاح عمليات التنويع و التي تتعلق بسيناريوهات نمو الاقتصاد العالمي و ازدواجية الأنشطة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، اين تظهر هذه العوائق أمام التجارة الاقليميةاضافة إلى أن الاستجابة السياسية تؤثر على الأنظمة، كتأثير الربيع العربي حيث أن هذه الأنظمة تتحلى بسهولة سياساتها فتتأثر طرق ممارستها للتجارة الخارجية، عندما تتعرض للضغط ومن ثم فإن احتمال تنويع الاقتصاد اعتمادا على الإصلاحات الاقتصادية ذا سياسة صعبة، تعرضت لانتكاسات وأزمات كبيرة ومع ذلك فإن هذا الاستنتاج لا يبتعد عن التنفيذ الجزئي والمخصص لاستراتيجيات التنويع في المستقبل.

-دراسة (زهير، 2014/2013)

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع الفلاحي الجزائري من خلال دراسة أهميته في الاقتصاد الجزائري ومكانته ضمن المخططات التنموية، ومراحل تطوره ضمن سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (1980_2009)؛ ويتطلب الدراية بمكامن الخلل ومدى القصور عن طريق الجهاز الإنتاجي الفلاحي قياس دالة الإنتاج الفلاحي في الجزائر ومكوناته النباتية والحيوانية، وبعض المنتجات الفلاحية ذات البعد الاستراتيجي، وتحديد مصادر النمو في القطاع الفلاحي ودراسة أثر عوامل الإنتاج والأهمية النسبية لها، ومن ثم معرفة مدى كفاءة استخدامها، حتى يمكن وضع صورة واضحة عن القطاع الفلاحي وتمكن واضعي السياسات الزراعية من اتخاذ قرارات على جانب من الموضوعية للوصول إلى ضمان تحقيق الأمن الغذائي، والمساهمة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي والتكامل بين القطاعات. وقد أظهرت نتائج البحث أن الزراعة الجزائرية تتسم بالكثافة الرأسمالية وكثافة للعمل الزراعي، كما أظهرت الدالة من حيث العوائد الحدية للحجم أن الفلاحة الجزائرية تتسم بعوائد الحجم المتزايدة وتعتمد اعتمادا كاملا على حجم الوفرة النسبية للمدخلات الإنتاجية؛ ويشير التدني النسبي لمعدل التطور التكنولوجي للسنوات جميعا مقارنة بمعدلات النمو المتحققة للمدخلات إلى الإفراط في استخدام المدخل حيث قلل من الأثر التقني المتحقق، في مسار النمو الفلاحي وهو ما يعنى أن الأداء المنخفض للموارد الزراعية تمخض عنه انخفاض في مؤشرات لأمن الغذائي.

- **دراسة (عبدوس، بن حدو، و بن طوير، 2017)**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم الفرص الاستثمارية المتاحة بالجزائر لتحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي، مع إبراز مدى مساهمة قطاع الفلاحة في النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2015 وهذا باستخدام المنهج التجريبي بتقدير اتجاه الانحدار الذاتي VAR. ومن النتائج المتوصل إليها نجد أن معامل كل من المتغيرين LAGR وLGF موجب ومعنوي وهذا يدل على وجود علاقة طردية تجمعهم مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي LPIB، كما تم إيجاد علاقة ثنائية الاتجاه من خلال اختبار السببية بين كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة.

- **دراسة (أسماء، 2018/2017)**

تناولت الدراسة مقدرة السياسة الضريبية في الجزائر على تحقيق التنويع الاقتصادي. حيث تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وأهميته بالنسبة للاقتصادات النفطية مع استعراض بعض التجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد، كما تم التطرق أيضا إلى أهم محاور إصلاح النظام الضريبي في الجزائر، بالإضافة إلى تقييم تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1992-2016)، ثم تناولت الدراسة تحليل واقع التنويع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية، وذلك بالتركيز على تقييم مدى انعكاس السياسة الضريبية على تنويع الاقتصاد الجزائري، كما تم تدعيم ذلك بقياس أثر بعض الضرائب على التنويع الاقتصادي. حيث بينت الدراسة من خلال قياس أثر كل من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1993-2016)، أن هذه الضرائب لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، عدا الضريبة على أرباح الشركات التي كان لها تأثير بسيط، وبالتالي فإن أداء السياسة الضريبية كان متواضعا جدا في تفعيل الاستثمار خارج المحروقات والرفع من مستويات التشغيل، ولم يكن أيضا لنظام التحفيز المتبع القدرة على تنويع الاقتصاد الجزائري.

X. هيكل الدراســـة

للإحاطة بالموضوع من جوانبه الثلاث، نظري وصفي قياسي، وحرصا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم، وتحقيق الهدف الذي يصبوا إليه في ظل الفرضيات الموضوعة، ومن ثم معالجة الإشكالية المطروحة، جاءت الدراسة متضمنة لمقدمة وثلاثة فصول تتبعها خاتمة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** الأسس النظرية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل تحقيقها، وقسم لثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول الإطار النظري للتنويع الإقتصادي قسم المبحث لثلاثة مطالب، حيث تضمن المطلب الأول مفهوم ومراحل تطورالتنويع الاقتصادي، أما المطلب الثاني فتضمن أهداف، شروط نجاح التنويع الاقتصادي ومرتكزاته، في حين المطلب الثالث تضمن محددات، أشكال التنويع الاقتصادي ومستوياته، بينما المبحث الثاني تناول النظريات المفسرة للتنويع الإقتصادي ومؤشراته فتضمن ثلاثة مطالب، المطلب الأول نظريات التنمية الاقتصادية والمستدامة، أما المطلب الثاني نظرية التجارة الخارجية، والمطلب الثالث

مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي، كما تطرق المبحث الثالث للبدائل الإقتصادية لتحقيق التنويع الإقتصادي، فتضمن ثلاثة المطالب، المطلب الأول الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنويع الاقتصادي، أما المطلب الثاني المقاولاتية كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي، والمطلب الثالث البدائل الاقتصادية الأخرى.

- **الفصل الثاني:** استراتيجية تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي (2000_2022)، وقسم لثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول الإطار النظري للتنمية الفلاحية، فتناول ثلاث مطالب، المطلب الأول ماهية القطاع الفلاحي، أما المطلب الثاني ماهية التنمية الفلاحية المستدامة، والمطلب الثالث أنواع التنمية الفلاحية ومتطلباتها، بينما المبحث الثاني تناول مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر، فتناول ثلاث مطالب، المطلب الأول مرحلة التخطيط، أما المطلب الثاني إصلاحات القطاع الفلاحي (1990_2000)، والمطلب الثالث القطاع الفلاحي بعد 2000، كما تطرق المبحث الثالث لآليات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر فتناول ثلاث مطالب، المطلب الأول مقومات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، أما المطلب الثاني نظام التسويق الفلاحي في الجزائر، والمطلب الثالث الارشاد الفلاحي في الجزائر.
- **الفصل الثالث:** الدراسة القياسية لمساهمة تطوير القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر (2000_2022)، وقسم لثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي (2000_2022)، فتناول ثلاث مطالب، المطلب الأول مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الخام (2000_2022)، أما المطلب الثاني مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي العمالة الجزائرية (2000_2022)، والمطلب الثالث مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية الجزائرية(2000_2022)، بينما المبحث الثاني تناول الاطار النظري للأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في التقدير فتناول ثلاث مطالب، المطلب الأول اسقرارية السلاسل الزمنية واختبار السببية، أما المطلب الثاني مفهوم التكامل المشترك، والمطلب الثالث منهجية الانحدار الذاتي ذتن فترات الابطاء الموزع ARDL، كما تطرق المبحث الثالث لتحليل القياسي والاقتصادي لأثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الجزائري (2000_2022)، فتناول ثلاث مطالب، المطلب الأول قياس أثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الوطني (2000_2022)، أما المطلب الثاني التحليل الاقتصادي لأثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الوطني (2000_2022)، والمطلب الثالث مناقشة النتائج الدراسة القياسية واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الفصل الأول: الأسس النظرية لإستر اتيجية التنويع الاقتصادي وسبل تحقيقها

تمـــــهيد

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي أحد المواضيع العصر التي لاقت اهتماما بارزا من قبل الباحثين في المجال الاقتصادي، حيث أنه يشكل معضلة رئيسية للدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، التي غالبا ما تواجه إختلالات في هيكلها الإقتصادي. فالتنويع الاقتصادي يعد السبيل الوحيد لتخطي تلك الإختلالات، لما له من خصائص تميزه على عدة أصعدة وأهداف، حسب درجة المخاطر. فلهذا السبب وجدت العديد من النظريات المفسرة لظاهرة التنويع الإقتصادي وتطبق حسب درجة التنوع أو التركز التي تقاس بمؤشرات التنويع الإقتصادي. فتوجد عدة مؤشرات إحصائية التي تقوم بقياس التنويع الاقتصادي، وتختلف فيما بينها حسب الهدف المراد اظهاره منها، فمنها ما يستخدم لمعرفة التشتت أو الانحراف المعياري للتنويع. ويتحقق ذلك من خلال العديد من الإقتصاديات التي تهدف إلى تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، من خلال عدة استراتيجيات موضوعة ومدروسة مسبقا، وهذا للخروج من التبعية الاقتصادية لمورد واحد، التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الخام وتنويع صادراتها وإحلال الواردات السلعية والحد من البطالة. وكل بديل يستعمل ويستغل حسب الامكانيات كل دولة، فمنها من يعتمد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة، المقاولاتية، الطاقة المتجددة بالاضافة إلى القطاعات الاقتصادية. وللإحاطة بالجوانب التي سبق الإشارة إليها، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للتنويع الإقتصادي؛
- **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للتنويع الإقتصادي ومؤشراته؛
- **المبحث الثالث:** البدائل الإقتصادية لتحقيق التنويع الإقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

يتسم التنويع الاقتصادي بالعديد من المزايا والفوائد التي ترغب كل دول العالم بالاستفادة منها، خاصة التي تسعى لبناء اقتصادياتها على ركائز مستقرة وثابتة، وذات مرونة مع كافة التغيرات سواء كانت داخلية أو خارجية. فالتنويع الاقتصادي يعد صمام أمان ضد الصدمات، كالازمات الاقتصادية والمالية، تغيرات المناخ المفاجئة، أو أي اضطرابات سياسية محلية أو دولية، كإنهاء اتفاقيات اقتصادية مبرمة مسبقا. فالتنويع الاقتصادي يمتاز بجملة من الخصائص كونه يحرر اقتصاديات الدول حول العالم من الاعتماد على مورد سلعة واحدة رئيسية، أي أنه يؤدي الي رفع معدلات النمو الاقتصادي، ما ينجر عنه الحد الأدنى من المخاطر، مع زيادة فرص التوظيف. وهذا ما أدى إلى تبني التنويع الاقتصادي وفق ثلاثة مراحل أساسية عبر التاريخ، تحقيقا للعديد من الأهداف الاستراتيجية على عدة مستويات. لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، كما يلي:

- **المطلب الأول:** مفهوم ومراحل تطور التنويع الاقتصادي؛
- **المطلب الثاني:** اهداف، شروط نجاح التنويع الاقتصادي و مرتكزاته؛
- **المطلب الثالث:** محددات ، أشكال التنويع الإقتصادي و مستوياته.

المطلب الأول: مفهوم ومراحل تطور التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي ركيزة ضرورية وعنصر أساسي لتنمية اقتصاديات دول العالم، لما له من خصائص بارزة وأهمية اقتصادية بالنسبة للنمو الاقتصادي ، لذلك مر بثلاث مراحل تاريخية أساسية.

I. مفهوم التنويع الاقتصادي

يبرز مفهوم التنويع الاقتصادي من خلال التعريف والخصائص، والأهمية، كما يلي:

1.I. تعريف التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: "عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية التي يتحرك فيها البلد إلى هيكل إنتاج وتجارة أقل تركيزًا. فعدم وجود التنويع الاقتصادي ينجر بزيادة الضعف في البنية الاقتصادية، كما تمتلك الدول منخفضة الدخل عادة الهياكل الاقتصادية الأقل تنوعًا مع الاعتماد الشديد على الزراعة أو الموارد الطبيعة مثل النفط. فهذا يخلق تحديات يجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، مثل الصدمات المتعلقة بالمناخ في الزراعة (الجفاف والفيضانات وتفشي الآفات وتفشي الأمراض) وصدمات المفاجئة الناتجة عن أسعار المعادن." (Trade and Competitiveness Global Practice, 2017, p. 03) بمعنى أن التنويع الاقتصادي محرك أساسي داعم للتنمية الاقتصادية، أي أنه يدعم الاقتصاد المحلي ويقلل من المخاطر الناتجة عن اعتماد مصدر وحيد، فهو يشكل حاجزا للصدمات الخارجية المفاجئة، من خلال هياكل اقتصادية متنوعة.

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: "تلك الاستراتيجية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من سلع التصدير التي قد تخضع لتقلبات الأسعار والحجم أو الانخفاضات الحادة. كما يمكن أن يحدث التنويع

إما من خلال التنويع الأفقي (البحث عن فرص جديدة لمنتجات جديدة داخل نفس القطاع، مثل معادن أو الطاقة أو الزراعة)، أو التنويع الرأسي، مما يستلزم إضافة المزيد من مراحل معالجة المدخلات المحلية أو المستوردة." (Martin, January 2013, p. 05) أي أنه سياسة أو استراتيجية لتنويع الصادرات وتجنب آثار التقلبات الحاد للأسعار، والكميات التي تأثر بدورها على الأسعار بدرجة أولى، وتترجم هذه الاستراتيجية من خلال نوعين من التنويع؛ التنويع الافقي والتنويع الرأسي أو العمودي.

ويرتبط تعريف التنويع الاقتصادي بانه: "تنويع الصادرات، أي تغيير وضع مزيج الصادرات للبلد، كونه مرتبط بشكل مباشر بهيكل الاقتصاد وكيفية تغيره مع تقديم الاعتبار الأساسي وراء تنويع الصادرات كاستراتيجية تنموية محتملة، ترتبط بتوقع تحقيق الاستقرار والموجهة نحو نمو أهداف السياسة الاقتصادية. فقاعدة التصدير الأوسع متعلقة بخاصية وجوب أن يكون الترويج لتلك السلع ذات الاتجاهات السعرية الإيجابية مفيدًا للنمو. ومن ثم سيتم تحفيز سلع التصدير ذات القيمة المضافة عن طريق الوسائل من أنشطة المعالجة والتسويق الإضافية، فعادة ما تعتبر درجة التنويع معتمدة على عدد السلع ضمن مزيج صادراتها." (Juan, 2011, p. 32) يشير هذا التعريف إلى أن تنويع سلة الصادرات يرتبط ارتباطا وثيقاً لتحقيق الاستقرار الذي يضمن تقليل المخاطر والحد من التقلبات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة المعنية.

وأيضا يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: "تطوير السياسات التي تقلل الاعتماد على صناعة أو قطاع واحد مثل النفط من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير والإيرادات الحكومية. حيث يحدث الانخفاض الاعتماد على النفط عن طريق تطوير المواد غير الهيدروكربونية للقطاعات الاقتصادية مثل الخدمات والتصنيع والسياحة والزراعة من أجل أن تصبح مصادر جديدة للإيرادات الحكومية." (Ashraf & Yousuf, 2018, p. 04) أي انه عملية معقدة وطويلة وتتطلب تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد. قد يحدث داخل نفس القطاع مثل الطاقة بواسطة تحويل الموارد والاستثمار من المنبع إلى مصب الصناعات في النفط والغاز أو توفير فرص جديدة لغير الأحفورية كمنتجات الطاقة المتجددة أو البديلة. فيحدث التنويع أيضا من خلال قطاعات اقتصادية جديدة غير هيدروكربونية للتطوير مثل الخدمات والتمويل والسياحة والإعلام أو عن طريق تحويل الاستثمار من قطاع إلى آخر، غالبًا من القطاع الأولي إلى الثانوي والقطاع الثالث لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الوطنية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن يعتبر التنويع الاقتصادي عنصرا مهما في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال مشاركة عدة قطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد، لا يمكن أن اعتبار هناك تنويعاً اقتصادياً إلا إذا كان هيكل الدولة متشبعاً ومتفرغاً إلى العديد من الأنشطة وهي بدورها مختلفة عن لبعضها البعض، مثل: السلع، الخدمات المنتجة. كما يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تعتمدها الدول بهدف تغيير مصادر تكوين الناتج، وتغيير حصص منتجات مزيج التصدير، فضلا عن تقديم منتجات جديدة لاقتحام أسواق جغرافية جديدة.

2.I. خصائص التنويع الاقتصادي

تتعدد خصائص التنويع الإقتصادي على أصعدة مختلفة، فهو يمتاز بجملة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي: (أسماء، 2018/2017، الصفحات 19-20)

- **التنويع الإقتصادي تحرر من الإعتماد على سلعة واحدة رئيسية:** إن إعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، كمصدر وحيد للدخل، وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصيره خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع الإقتصادي يتضمن معنى التحرر من الإعتماد على سلعة واحدة خاصة في التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي؛

- **التنويع الإقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الإقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية:** إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للإقتصاد، وذلك عندما تحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الإقتصادية المكونة للناتج المحلي الخام والدخل الوطني، وهذا ما يضمن الزيادة في الإنتاج كما ونوعا، وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الإكتفاء الذاتي ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنويع الإقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، ففي هذا سياق التنويع يتعاظم تجهيز الإقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية الإقتصاد الوطني الأحادي؛

- **التنويع الإقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة:** إن التنويع الإقتصادي عملية تهدف إلى إضفاء نوع الاستقرار يضمن دور القطاع الخاص دون إهمال القطاع العام فساهم في دعم عملية التنمية، بحيث يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعد الإعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجها إستراتيجيا للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطوير المستمر لأن هناك رابط مشتركا بين التنويع الإقتصادي والاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق إقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنويع الإقتصادي أن يجد من التذبذب الإقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها.

3.I. أهمية التنويع الاقتصادي

للتنويع أهمية بارزة على اقتصادات دول العالم، وخصوصا الاقتصاديات النفطية حيث تتجلى أهميته في النقاط التالية: (صاري و بوضياف، 2019، الصفحات 398-399)

أ- **أهمية التنويع الإقتصادي بالنسبة للنمو الإقتصادي:** يرى الكثير أن التنويع الإقتصادي يقود إلى النمو الإقتصادي، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- تقليل المخاطر الإستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو؛
- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي؛

- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات؛
- توطيد درجة التكامل بين القطاعات الإنتاجية؛
- توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.

ب-**أهمية التنويع في الاقتصاديات النفطية:** هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تبني إقتصاد أكثر تنوعا، أهمها:

- يصبح الإقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية؛
- زيادة المكاسب التجارية؛
- تحقيق معدلات الإنتاج الرأسمالي؛
- يساعد أكثر على التكامل الإقليمي.

بالإضافة إلى الإدارة الفعالة يمكن تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية.

II. مراحل تطور التنويع الاقتصادي

مر التنويع الاقتصادي بعدة مراحل ساهمت في تطوره، فكل مرحلة مرتبطة بطبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة على المستوى الدولي، وذلك لتحقيق جملة من الحوافز أدت لتطوير فكرة التنويع الاقتصادي من مرحلة الى أخرى.

1.II. دو افع التنويع الاقتصادي

نظرا لضرورة التنويع الإقتصادي دفعت عدة حوافز الدول لتبني فكرة التنويع الإقتصادي، ومن بين تلك الحوافز: (كورتل، ديسمبر 2019، صفحة 5)

- ضرورة إيجاد مصادر أخرى لتدفق الدخل، ولتنمية الناتج المحلي الخام، ولتنويع البنية الهيكلية للصادرات؛
- تأثر حصيلة الصادرات بشكل سلبي بتذبذبات أسعار النفط، مما هدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول المنتجة والمصدرة للنفط؛
- تميز النفط بكونه مورد طبيعي معرض للنضوب، مما يوجب حتمية اعتماد مصادر الطاقوية البديلة غير الناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية؛
- تقليل الاعتماد على العوائد والفوائض الريعية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

2.II. مراحل التنويع الاقتصادي

نوعت الدول اقتصادياتها في ظل نماذج مختلفة من التجارة الدولية والتجارة الفروع، كانت هذه النماذج مدعومة بشبكات متطورة من الأسواق المصدر للمواد الخام، وفي هذه الجزئية سيتم عرض المراحل التاريخية التي مرت بها عملية التنويع الاقتصادي للإستفادة من الدروس التي يمكن استلهامها من الدول الغنية بالموارد، وهي كالتالي:

- **المرحلة الأولى: التنويع الاقتصادي (قبل 1870)**

قبل عام 1870 لم يكن يوجد بيانات قطعية موثوقة حول التوظيف والصادرات. لكن يوجد بيانات حول شروط التجارة وحصة الصادرات، مما يسمح باستخلاص استدلال غير مباشر في هذا المجال، وأشار كل من بلاتمان وأخرون (2007) و جاكز وأخرون(2011)في ورقة بحثية أن الدول الصناعية (بريطانيا، فرنسا وألمانيا) المتخصصة في تصدير السلع المصنعة، تم دعمها من خلال مجموعة الدول المصدرة للمواد الخام.

بحلول عام 1870 لاحظ بولمر توماس (1994) أن معظم الدول ركزت بنسبة 70% على تصدير المواد الخام بشكل متزايد مع تصدير كمية أقل من المواد الأخرى. في المقابل بقيت صادرات الدول الصناعية أكثر تنوعا. وكان عدم الاستقرار سمة مشتركة بين الدول المصدرة للمواد الخام والدول الصناعية، الامر الذي أثر على أدائها الاقتصادي، مع تراجع الاقتصاد المحلي مما زاد من التخصص بين الدول الذي أدى إلى حدة التقلبات والتدهور الاقتصادي، لقد حدث كل هذا في ظل النطام الرأسمالي للتجارة الحرة. حيث كان هناك إختلاف كبير بين الدول المصدر للمواد الخام والدول الصناعية من حيث القواعد المتحكمة في عمليات التجارة الخارجية القائمة على سلطة إصدار القواعد التنطيمية والقوة العسكرية.

وجد Blattman et al (2007) بين عامي 1820 و 1870 أن المناطق الأكثر تقلبا واقعة في المحيط الأوروبي (إيطاليا وروسيا) والشرق الأوسط (مصر وسورية) وشرق آسيا (الصين) مما أثر على التنويع الاقتصادي في المدى الطويل لهذه المناطق. في المقابل فإن التقلبات التي شهدتها كل من أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا كانت أقل حدة، كما أنهما لا يزالان أكثر تقلباً من بريطانيا.وهذا كله أثر على معدلات التبادل التجاري في ظل زيادة تطبيق النظام الرأسمالي للتجارة الحرة خلال الفترة الممتدة من 1820 إلى غاية 1870. (Jeffrey & Yeal S, March 2001, pp. 9-13)

- **المرحلة الثانية: التنويع الاقتصادي (1870 _1940)**

خلال الفترة الممتدة من 1870 إلى غاية 1940 لم يختلف الاقتصاد الكلي للدول المصدرة للمواد الخام عن الفترة السابقة. وكانت شروط التعامل أكثر حدة وتقلبا مما حدث في السابق، وكان لها تأثيرا سلبيا على أداء اقتصاديات هذه الدول، وذلك لعدم وجود سوق مالي متطور يسهل الاستثمار مع تجانس الاستهلاك. أجبرت التقلبات الحادة كل الأفراد والدول على خفض الاستثمارات والاستهلاك، وعلى التفكير في بدائل للتنويع

منخفضة المخاطر، لتحصيل عوائدة متوسطة بمخاطر أقل. بالإضافة إلى ذلك، خلفت هذه التقلبات أثر على الإنفاق باتباع سياسة مالية تقشفية، خاصة الانفاق الحكومي الموجه لقطاع التعليم والصحة الذي أثر بشكل سلبي ومباشر على جودة رأس المال البشري في المدى الطويل.

ومع ذلك، كانت هناك بعض الاستثناءات البارزة تخص التقلبات مثل دولة أستراليا حيث كان سوقها مالي متطوراً بمثابة حاجزاً ضد الصدمات الخارجية، أين ساهم في عملية التنويع الاقتصادي، فالتقلبات الحادة التي شهدتها الدول المصدرة للمواد الخام أدت إلى انخفاض مستوى الاستثمارات وضعف أداء النمو الاقتصادي. مع وجود سوق مالية متطورة نسبيا لدى الدول تلك الدول جعلتها قاردة على تقليل المخاطر واتخاذ قرارات استثمارية واستهلاكية مناسبة. (Nouf, Sambit, & Maurizio, December 2016, p. 4_6)

- **المرحلة الثالثة: التنويع الاقتصادي (بعد 1940)**

ظهرت العديد من الأوراق البحثية بعد عام 1950، التي تدرس الدول الغنية بالموارد وتنمو بمعدلات بطيئة، حيث تم وصف هذه الحالة بلعنة الموارد التي تعبر عن تحسن الايرادات المتأتية من الموارد الطبيعية، ولها أثر سلبي على النمو الاقتصادي. (بوالشعور و قمري، ديسمبر 2021، صفحة 260) كما أن لصادرات المواد الخام آثار سلبية على الاستثمارات. وهذا يؤثر على الاستثمار في رأس المال البشري وتوزيع الدخل. كما يساهم تأثير لعنة الموارد على تراجع العمليات التصنيعية. فقد وجدت أوراق بحثية أكثر حداثة تثبت أن التأثير السلبي للسلع على الأداء النمو مشروط بالجودة المؤسسية، كما إستندت استجابة السياسات لعنة الموارد إلى التعديل الهيكلي حيث يُنصح مصدرو المواد الخام بتقوية أساسيات الاقتصاد الكلي، مع تراجع التصنيع بشكل أساسي بمعنى آخر، يُنصح بالابتعاد عن الاستهلاك والإنفاق الحكومي والاقتصاد المدفوع بالاستيراد إلى الاستثمار والتصدير. الحجة النظرية تعمل على النحو التالي. تتعرض الدول الغنية بالموارد لمخاطر أسعار الصرف المبالغة في تقديرها، مما يضع تكاليف كبيرة على المؤسسات من حيث التشغيل. كما أن ارتفاع سعر الصرف يفوض القدرة التنافسية لغير الموارد قطاع قابل للتداول في كثير من الأحيان ويعيق التغيير الهيكلي والتنمية الاقتصادية. علاوة على ذلك، يقلص من الانضباط المالي والنقدي إلى جانب سعر الصرف المبالغ في تقديره، الامر الذي يدعم الضغط التضخمي الذي يعرقل الاستقرار في الأسعار والاستثمار طويل الأجل. لذلك، غالبًا ما تكون النتيجة الصافية هي اعتماد الاقتصاد على القروض المنخفض لتمويل الاستهلاك والإنفاق الحكومي خلال فترة الازدهار بدلاً من الاستثمارات والصادرات. وهذا ما ينعكس في حالة وجود شروط مغايرة حيث يتجلى في الصدمة التجارية .لذلك، السياسة الجيدة الدول النامية الغنية بالموارد هي ممارسة الانضباط المالي والسياسة النقدية الصارمة. فسياسة نقدية المتشددة تتميز بالاستجابة حقيقية لمعدل الفائدة (حوالي 2-3 %) والانضباط المالي الذي يضمن معدلا للاستقرار في الاجل الطويل من خلال تأثير في معدلات التضخم، وبالتالي خلق البيئة استثمارية لفترة طويلة لأجل، تحتاج لإدارة الكلية السليمة تكون مدعومة بالتحسينات في مناخ الأعمال، من إصلاحات ضريبية واستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية. توفر حوكمة السياسة الاقتصادية الكلية نتائج فعالة، لإدارة الطلب واستقرار الأسعار على المدى الطويل. ومع ذلك، يعتمد استقرار الأسعار أيضًا على جانب العرض في شكل نمو

الإنتاجية. لذلك هناك حجة قوية لاستخدام المدخرات المتولدة من سياسة الاقتصاد الكلي الجيدة في الاستثمارات وفي عوامل الإنتاج التي تظهر عوائد مرتفعة في فترة قياسية. فالاستثمارات في كل من رأس المال البشري والبنية التحتية تعد من أبرز حوافز للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. (Nouf, Sambit, & Maurizio, December 2016, pp. 6-8)

المطلب الثاني: اهداف، شروط نجاح التنويع الاقتصادي و مرتكزاته

يسعى التنويع الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف التي ترمي في مجملها إلى تنويع القاعدة الإقتصادية، من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعليتها. وتجسيد هذه الأهداف على الواقع وجب توفر جملة من الشروط والفرص وفق عدة مرتكزات.

I. أهداف التنويع الاقتصادي

ترمي حتمية التنويع الاقتصادي في الدول ذات المورد الوحيد إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل أهمها في: (حليمي و بوعشة، جوان 2018، صفحة 710)

- محاولة التصدي والتعامل مع بعض الأزمات الخارجية والتقليل من مخاطرها الاقتصادية، كتقلبات أسعار المواد الأولية (النفط)، أو تدهور الأنشطة الاقتصادية في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية)؛
- توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد من جهة، وتقليل الاعتماد على عدد محدد من الأسواق الدولية من جهة أخرى؛
- المساهمة في تحسين وتطوير قطاعات متعددة كمصدر للدخل، ورفع القيمة المضافة في الناتج المحلي الخام بما يضمن استمرار وتيرة التنمية؛
- المساهمة في التقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات.

انطلاقا من جملة الأهداف السابقة يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل، فبالنسبة للجانب الأول يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي كالبترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج الخام والعائدات التصديرية، أما الجانب الثاني فيكمن في استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في احداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

يعد التخلص من التبعية الإقتصادية لمورد مالي واحد هدف أساسي للتنويع الإقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فهناك أهداف أخرى تتمثل فيما يلي: (ضيف و عزوز، نوفمبر 2018، صفحة 23)

- إستقرار النمو الإقتصادي؛
- توسيع قاعدة الإيرادات؛
- رفع القيمة المضافة للقطاعات الانتاجية.

بالإضافة إلى ذلك فإن التنويع يهدف إلى: (حميد و محمد، جوان 2017، صفحة 271)

- تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات الناتجة عن التنويع الإقتصادي مما ينجر عنه تأثيرات في الإنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الإقتصادي؛
- توليد الفرص الوظيفية، ومنه زيادة الدخول عوائد عناصر الإنتاج وإستقرارها مما يزيد من القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا؛
- إرتفاع درجة التنويع الإقتصادي التي تؤدي لتطوير معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

كما يكمن الهدف من وراء إتباع سياسة التنويع الاقتصادي للدول أحادية الاقتصاد عموما وللدول النفطية على وجه التحديد في: (Zeghachou & Dehane, 2019, pp. 7-8)

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن المحروقات؛
- التنمية الاقتصادية المتوازنة؛
- توسيع القاعدة الإنتاجية ومنه تطوير المنتجات الموجودة كانت سلعية أم خدمية، أو حتى خلق منتجات جديدة، وهو ما يساعد على مواجهة معاكسة إيرادات المورد الوحيد من جهة، وما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية وصولا لتصديرها في مراحل لاحقة من جهة أخرى؛
- تنويع الصادرات والتخلي التدريجي عن تصدير السلع التي تتميز أسعارها بمرونة شديدة؛
- إحلال الواردات، أي استبدال السلع أو المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج بسلع أو منتجات مماثلة تنتج داخل الدولة، بهدف التقليل من الاعتماد على الواردات الخارجية ودعم الإنتاج المحلي والصناعات الوطنية؛
- الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؛
- تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية؛
- تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة والناتج المحلي الخام والصادرات.

غير أن تجسيد كل تلك الأهداف وغيرها يتطلب الأخذ بخصائص كل دولة على حدة خاصة من حيث الإمكانيات التي تحوزها وقابليته للاستجابة لما تتطلبه عملية التنويع من تغيير، مع انتهاج الدولة لسياسة إنفاقية رشيدة تكفل التنويع بداية من القطاعات مرتبة حسب أهميتها ومساهمتها في الاقتصاد ومدى استجابتها لمقتضيات التنويع حاضرا ومستقبلا.

II. شروط نجاح التنويع الاقتصادي

لنجاح عملية التنويع الإقتصادي في أي دولة مهما كانت وجب توفر جملة من الشروط والفرص، أهمها: (قروف، ديسمبر 2016 ، الصفحات 642-643)

- إعادة الإعتبار للدور التنموي للدولة، والذي يأخذ شكل الإرشاد الإستراتيجي في توجيه عمليات التنمية المستمرة، وإحداث تغيرات كبيرة في البيئة الإقتصادية والتركيبة القطاعية للإقتصاد؛

- العمل على إحداث درجة أكبر من التفاؤل بين القطاعي العام والخاص، وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، الأمر الذي يقود إلى تعظيم العلاقة بين المكونات الإقتصادية التقنية والمؤسسية التي تربط بين مختلف أجزاء الإقتصاد الوطني؛

- الإستمرار في تبني وإنتهاج برامج الإصلاح الإقتصادي سواءاً المالي، النقدي، التجارة الخارجية أو تعزيز آلية السوق من تفعيل عملية الخوصصة، والتي تعتبر محركاً أساسياً من نشأه دفع عملية التنويع الإقتصادي، حيث تزيد مساهمة القطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الخام، ويؤدي تحرير التجارة الخارجية وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملات الأجنبية بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة والناتج المحلي الخام، والذي يعتبر مؤشراً جيداً على نجاح عملية تنويع الصادرات والتي تعتبر جزءاً رئيسياً من التنويع الإقتصادي؛

- ضرورة توسيع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر من أهم آليات التنويع الإقتصادي، وإن نجاح هذا الأخير سيتوقف على مدى تدفق الإستثمارات الأجنبية التي تتطلب الإلتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الإستثمار، خاصة في ظل التطورات الإقتصادية العالمية ومستجداتها كالعولمة ومنظمة التجارة الدولية وتحرير الاسواق المالية؛

- خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا كبيراً في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، وتساهم هذه الصناعات في الوصول بالإستثمار إلى كافة المناطق والمواقع، كما تعد هذه الصناعات أكثر إلتصاقا بالأسواق المحلية لتصريف منتجاتها، وعندما يكون حجم الطلب على سلعة ما محدود فإن الإنتاج صغير الحجم يعتبر بديلاً مفضلاً للإستيراد وملائما للتنويع.

III. مرتكزات التنويع الاقتصادي

يرتكز التنويع الإقتصادي على جملة من الاسس وفق مجموعة من الضوابط، كما يلي: (سيساني و الياس، جوان 2020، صفحة 77)

- الخروج من الإقتصاد النمطي المعتمد على منتوج واحد وهو النفط والذي بشكل نسب عالية في الإيرادات العامة للدولة وفي تغطية النفقات العامة إلى إقتصاد منتج يقوم على إستغلال القطاعات الإستراتيجية والإمكانيات الجغرافية والسياحية لكل دولة في دفع عجلة التنمية الوطنية؛
- تعزيز ومساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي مع ضرورة التركيز على توفر البنية التحتية التي تخدم الصناعة القاعدية والتحويلية؛
- فتح كافة مجالات النشاط الإقتصادي من صناعة وزراعة وسياحة أمام القطاع العام والخاص على حد سواء والتي بدورها تخدم التنمية الإجتماعية وتقلص من نسبة البطالة ونسب الفقر؛
- تبني إستراتيجية تنويع إقتصادية مع فتح وتطوير التجارة البينية خاصة مع الدول العربية والإستفادة من خبرات وتكنولوجيات الدول الأوروبية؛
- إعادة توطين الأموال العربية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال سياسات وتحفيزات وقوانين تخدم بيئة الأعمال.

المطلب الثالث: محددات، أشكال التنويع الإقتصادي و مستوياته

تلعب المحددات دوراً بارزاً في عملية التنويع الاقتصادي، وفق عدة أشكال حسب مستويات التنويع الاقتصادي.

I. محددات التنويع الاقتصادي

تشمل محددات التنويع الإقتصادي جملة من الشروط، وهي كالآتي: (حميد و محمد، جوان 2017، صفحة 271)

- **الحوكمة:** والتي تعتبر شرط أساسيا لبناء بيئة مواتية للتنويع الإقتصادي، حيث ينطوي هذا الأخير على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالإزدهار، وزيادة مساهمتها في الإقتصاد الوطني، فعلى المستوى الإقليمي يجب أن يكون هناك كفاءة في التنسيق بين صناع القرار والمعنية بالبيئة الإقتصادية الإقليمية والعالمية سواء كان ذلك للقادة الوطنيين أو الإقليميين العاميين أو الخواص، الفردي أو المؤسساتي والذين يشكلون ما يعرف بالسائقين التنفيذين الذيين يمثلون الإطار العام للتنويع في الحكم الراشد، حيث يعتبر هذا الأخير جد مهم للتنويع الإقتصادي؛

- **دور القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا مهما في تعزيز التنويع الإقتصادي من خلال قيادة الإبتكار والنشاط الإقتصادي في القطاعات غير المستغلة، حيث يمكن على سبيل المثال البحث والتطوير لأنشطة جديدة، علاوة على ذلك غالبا ما تقف المؤسسات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الإبتكار للإقتصاد؛
- **الموارد الطبيعية:** التي تعتبر من العوامل ذات القدرة على قيادة التنويع الإقتصادي لأي دولة، فهي غاية في الأهمية، حيث يمكن إستغلالها لزيادة الصادرات والسلع المنتجة، من خلال إثراء هذه الأخيرة، حيث يمكن خلق قيمة مضافة من الموارد المستخرجة؛
- **العوامل الإقليمية:** يعتبر التكامل الإقليمي إستراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة، ويشمل كل من إصلاح نظام إدارة الجمارك لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الأعمال في حرية نقل بضائعهم، وتتكون أيضا في مبادرات التنمية المكانية بإعداد برامج تتمتع بنقاط لتقييم الخدمات التي تتمثل عادة في عمليات التنقل عبر الحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رسمية؛
- **النطاق الدولي:** يلعب دورا هاما بالنسبة للدول الهادفة لتنويع إقتصادياتها سواء كان على إنفراد أو تكتلات إقتصادية، والتي من شأنها التأثير عليها، فالإقتصاديات العملاقة يمكنها أن تلعب دور الشركاء الأساسين بالنسبة للدول الراغبة في تنويع إقتصادياتها، حيث يمكن لهذه الشركات أن تأخذ عدداً من الطرق بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة، إتفاقيات الإستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات لتحسين مناخ الأعمال، فدورها في إيجاد أسواق للمنتجات الجديدة يأخذ أهمية خاصة لتحسين التنويع بالنسبة لهذه الدول، لكن هذا يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق وامتلاك حصة في التجارة الدولية؛
- **القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:** لديها إهتمام خاص بإعتبارها العوامل المساعدة لتسهيل عمليات التصدير، إضافة إلى المساهمة في تحديد قدرات التنويع للدول وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها.

II. أشكال التنويع الاقتصادي

يتم تقديم أنواع ومزايا التنويع بطريقة تركيبية دون تمييز فيما يتعلق بأبعاد الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، منذ ذلك الحين بقيت المبادئ الأساسية قابلة للتطبيق في كلتا الحالتين. استنادًا إلى أنماط التنويع Ansoff (1957) و Salter و Weinhold(1979) ، Porter (1998) والعديد من المؤلفين الآخرين ، فيمكن تمييز ستة أشكال من التنويع الذي يستخدم من قبل قادة الأعمال وكذلك من قبل السلطات السياسية والإدارية للدوائر الإقليمية ، بهدف ضمان إعادة التموضع أو إعادة الانتشار أو التوسع أو البقاء، وتوجد أشكال للتنويع الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي.

وتتمثل فيما يلي: (Paterne, 4 octobre 2013, pp. 83-85)

- **التنويع العمودي:** هو شكل من أشكال التنويع يتم فيه التصنيع الشركة عن طريق التجميعات الفرعية أو الأجزاء والمواد المستخدمة في بناء المنتجات الموجودة أو الجديدة، فمنتجاتها الموجودة تشكل مواد خام في مكونات. هذا النوع يكمن التنويع فيه في كل من المنبع والمصب في سلسلة الإنتاج بمعنى أن الشركة توسع أنشطتها إلى مراحل جديدة من العملية من الإنتاجية، قبل أو بعد تلك التي أنتجها حتى ذلك الحين. يسمح هذا الشكل من التنويع الشركة باكتساب مهارات جديدة وتعزيز قدرتها التنافسية في "مجال نشاطها" الرئيسي.
- **التنويع الأفقي:** هو شكل من أشكال التنويع تقوم فيه الشركة بتصنيع منتجات وخدمات جديدة مطابقة أومكملة لخبرتها الحالية من حيث الخبرة والتقنية من مستخدمة في المنتج. وتستند هذه الأنشطة الجديدة بشكل رئيسي على التآزر والتكامل داخل المنظمة. لنموذج Salter و Weinhold (1979)، التنويع الأفقي مرادف للتنويع مترابط مكمل، بمعنى أن الشركة توسع نشاطها نحو المنتج أو أمر للسوق التي تتطلب مهارات وظيفية مماثلة لتلك التي تم الحصول عليها بالفعل.
- **التنويع الجانبي:** هو شكل من أشكال التنويع تدخل فيه الشركة مجال نشاط جديد من خلال تصنيع منتجات جديدة، لا علاقة لها بمنتجاتها أو خدماتها الموجودة ولا تزال أقل مع أسواقها الحالية ، ولكنها مخصصة لأسواق جديدة. يسمى هذا الشكل من التنويع أيضًا بالتنويع غير المتجانس أو تكتل. في تصنيف Salter وWeinhold (1979) ، تم إعتماد تنويع غير ذي صلة. يتفق جميع الخبراء على أن هذا الشكل من التنويع هو الأكثر خطورة الذي يجب القيام به لأنه يؤدي إلى تغيير كبير في سلسلة الإنتاج.
- **التنويع المركز:** هو شكل من أشكال التنويع الذي تتطلع الشركة من خلاله في البداية إلى زيادة نطاق المنتجات المقدمة لعملائها الدائمين وصولاً إلى العملاء تختلف عن منتجاتها التقليدية. فالتنويع المركز يتوافق مع التنويع الكلي وفقًا لتصنيف Ansoff (1957) ، لأنه يجعل من الممكن تطوير عدد معين من المشاريع المقاولاتية. يقترح هذا المؤلف ثلاث طرق لتنفيذه. تتعلق بتشجيع العملاء الحاليين على شراء المزيد، وجذب العملاء من المنافسين وإقناع الذين لا يستخدمون المنتج بإستخدامه.
- **التنويع الجغرافي:** هو شكل من أشكال التنويع لا يكون ليس فقط لتصدير منتجاتها إلى دول أو مناطق أخرى ، ولكن على العكس من ذلك، لتترك الشركة سوقها التقليدي وتسوق منتجاتها منطقة أخرى تختلف فيها عوامل النجاح الرئيسية. وهذا يتطلب التكيف مع البيئة الجديدة. فالتكيف في سياق التنويع يمكن أن يستغل الموقع الجغرافي لتحسين الإنتاج إلى تعزيز نقص أقطاب التنمية الإقليمية ما تسمى بشكل عام "العناقيد"؛
- **التنويع الشامل:** والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت إكتساب وإختراق أسواق جديدة؛

- **التنويع المالي:** يهدف إلى الحد من المخاطر التي يتكبدها المستثمر في تخصيص الأموال بين الأوراق المالية المختلفة، والتي من المفترض أن لا تقع كلها في نفس الوقت. وتترجم آثار التنويع في المخاطر الإجمالية للمحفظة المالية يمكن أن تكون أقل أعلى من المتوسط المرجح للأهمية النسبية للمخاطر الفردية لكل ورقة مالية في المحفظة بأكملها. هذا الشكل من التنويع هو كما يسمى تنويع المحفظة الدولية عند المستثمر حيث يجمع في محفظته الأسهم االمختلفة عن القطاعات هذا الاقتصاد،والمختلفة المناطق اقتصاديات من العالم. هذا له ميزة تقليل مخاطر الركود الاقتصادي الذي يمكن أن يحدث في أي وقت وفي أي منطقة في العالم.

من الواضح أن الأشكال المختلفة للتنويع الموصوفة أعلاه لها بالتأكيد دلالة قوية على الاقتصاد الجزئي، ولكن تطبيقاتها في منظور الاقتصاد الكلي والاقتصاد المتوسط يعتمد على استراتيجيات تنموية عديدة .

III. مستويات التنويع الاقتصادي

يمكن عرض مستويات التنويع الاقتصادي من خلال الشكل الموالي رقم (01.01)، كما يلي:

الشكل (01.01): مستويات التنويع الاقتصادي

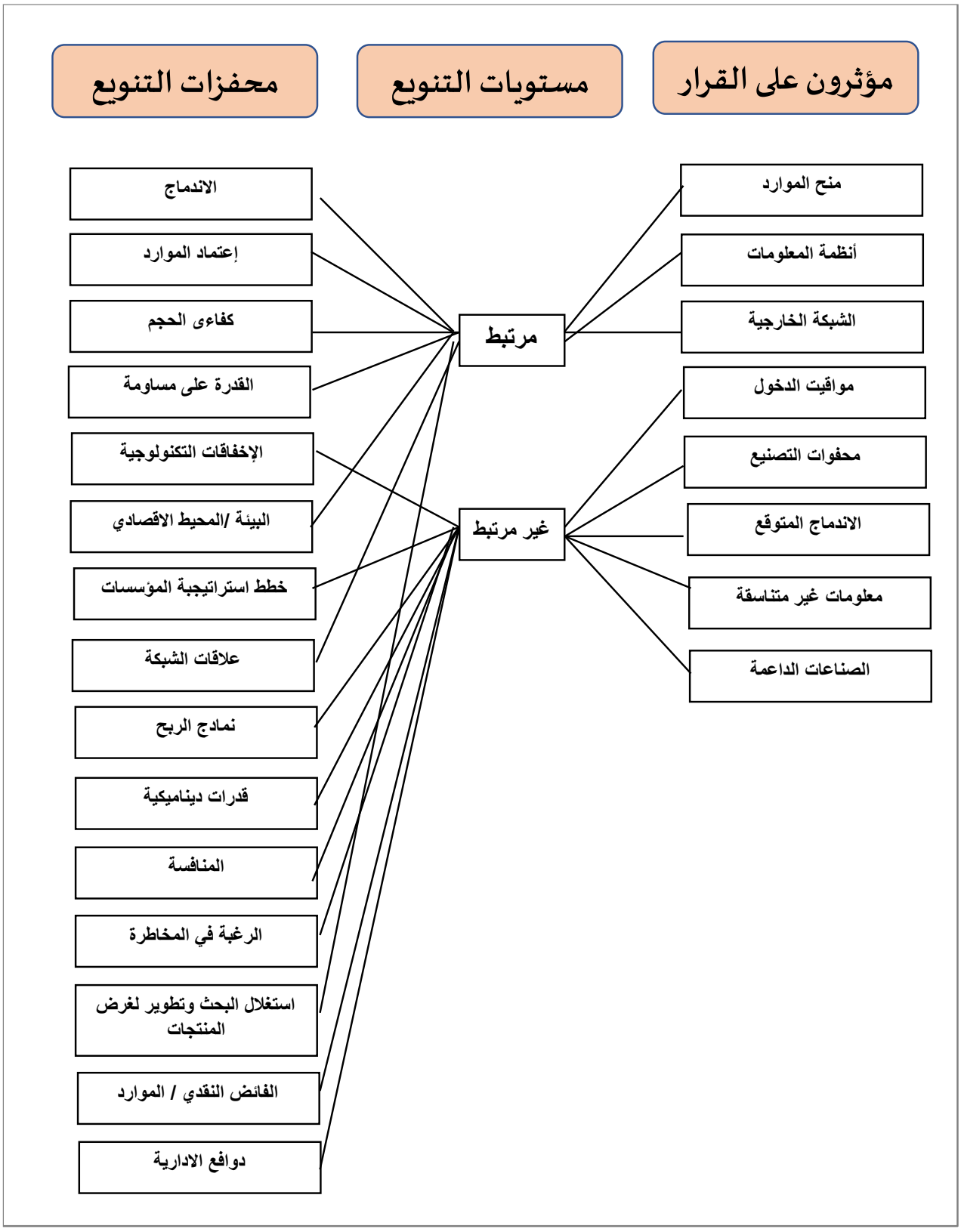

المصدر: (Sanjay & Swati, 2015, p. 581)

يوضح الشكل أعلاه رقم **(01.01)** مستويات التنويع الاقتصادي من خلال ما قدمه Rumelt (1974) من أبعاد مختلفة للنسخة النسبية، مثل التنويع المقيد والمترابط. حيث لا يوجد الشركة الأنشطة ذات الصلة بالانشطة، الاندماج المتوقع من مجموعة ذات صلة من الأعمال التجارية تنشأ من **'اقتصاديات النطاق'** الاستفادة من الموارد المتاحة، واستغلال البحث والتطوير من أجل منتجات مماثلة التنويع غير ذي الصلة قد ارتبط استغلال الاقتصادات المالية. نظرية مقبولة عالميا للاقتصاد لم يتم تطوير فوائد التنويع غير ذي الصلة. التكنولوجية تعتبر الانقطاعات والمنافسة من المحفزات الرئيسية لشركة للخضوع لتنويع غير ذي صلة. بصرف النظر عن عوامل المستوى البيئي، فإن كان تأثير هيكل الشركة والعمليات والأنظمة الداخلية على قرارات التنويع غير ذات الصلة تم فحصها، وربطها بالقدرات الديناميكية للزيادة القدرة على المساومة. الأسواق يشير نموذج التسلسل الهرمي والتسلسل الهرمي إلى التغلب على إخفاقات سوق رأس المال يقود إلى تنويع غير ذي صلة اللوائح الداعمة هيكل الصناعة، والرغبة في المخاطرة، وتوقيت الدخول إلى استغلال المكاسب المحتملة لميزة المحرك الأول الدوافع الرئيسية لهذا التنويع. عدم تناسق المعلومات، الشبكة العلاقات والتحيزات الإدارية هي مجموعة أخرى من العوامل التي تم التحقيق في تأثير أداء التنويع غير ذي الصلة للشركات.

تحتل عملية التنويع الاقتصادي أهمية بالغة ويتطلب تنفيذها سياسات صارمة توجه وتحفز الاستثمارات من أجل إستقرار النمو الإقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات ورفع القيمة المضافة للقطاعات. بشروط تتناسب مع الفرص المتاحة لذلك، لخلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وعليه فإن تجسيد عملية التنويع الاقتصادي يتطلب تفعيل دور القطاع الخاص واستغلال امثل للموارد بطريقة عقلانية ورشيدة، مع تنسيق القدرات المؤسساتية والموارد البشرية بما يتناسب مع كافة أشكال التنويع الاقتصادي وفق العديد من المستويات.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي ومؤشراته

تعد الأدبيات الاقتصادية أساسا لكل ظاهرة اقتصادية، فهي تقوم بتفسير وشرح الظواهر الإقتصادية وفقا لمبادئ، وإستراتيجيات وعوامل برزت مع كل ظاهرة. فظاهرة التنويع الاقتصادي شرحت من قبل العديد من النظريات الاقتصادية، لعل أهمها نظرية النمو الداخلي فهي تفسر النمو الاقتصادي على المدى البعيد الذي يتبع كافة الأنشطة محققا التنويع الاقتصادي بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة. ونظرية التجارة الخارجية، التي تستمد أساسها من تنويع الصادرات وعدم التركيز على منتج أو قطاع معين لكل فروعها سواء كانت نظرية التجارة الحديثة أو كانت الهيكل الاقتصادي الجديد. بالإضافة إلى مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المستمدة من الأساس النظري للتنويع الاقتصادي. وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه، تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب كما يلي:

- **المطلب الأول:** نظريات التنمية الاقتصادية والمستدامة؛
- **المطلب الثاني:** نظرية التجارة الخارجية؛
- **المطلب الثالث:** مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية والمستدامة

تعددت نظريات التنمية الاقتصادية والمستدامة المفسرة لظاهرة التنويع الاقتصادي، التي تناولت مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي والإستدامة البيئية والإجتماعية من خلال تعزيز التنوع في النشاط الإقتصادي، إلى جانب تنوع الصادرات.

I.نظريات التنمية الاقتصادية

يمكن عرض بعض نظريات التنمية الاقتصادية، فيما يلي:

1.I. نظرية الدفعة القوية

إن صاحب هذه النظرية هو (Rosenstein Rodan) الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في الدول المتخلفة، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق. ولهذا فإن التقدم خطوة خطوة في نظر (Rodan) لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حداً أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للإقتصاد الإنطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي. وهذا يعني حداً أدنى من الاستثمار والتي يسميها (Rodan) بالدفعة القوية والتي قدرها بنحو 13.2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجياً. وللتدليل على أثر الدفعة القوية في التغلب على حالة الجمود يُشبه بعض الكتاب الاقتصاد المتخلف بالطائرة التي تحتاج الى دفعة قوية لكي تبدأ بالطيران. وينطلق (Rodan) في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئياً أو كلياً في القطاع الزراعي،

على أن تبدأ عملية التصنيع بدفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي (Social Overhead Capital)، من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركه وتدريب القوى العاملة، وهذه مشروعات ضخمه غير قابلة للتجزأة (Indivisible) من شأنها أن تخلق وفرة اقتصادية خارجية (external economies) تتمثل في توفير خدمات انتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات. واضافة الى ذلك يتعين أيضاً توجيه حجم ضخم من الاستثمارات في انشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي، الأمر الذي يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج. ويقترح (Rodan) أن تتركز الاستثمارات في جبهه عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها بعضاً ويكسبها الجدوى الإقتصادية لإقامتها في آن واحد مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الإستهلاكية إلى جانب ضرورة الإستفادة من إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية. ويؤكد الإقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الإستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي الى حصول زيادة سريعة في الدخل الوطني ومن ثم زيادة في الميل الحدي للإدخار، وبالتالي إرتفاع حجم الإدخار مع تصاعد في مسار التقدم الإقتصادي وزيادة الإعتماد على المواد المحلية. ويرى (Rodan) أن يكون للدولة دوراً بارزاً في عملية التخطيط وتنفيذ مشروعات التصنيع. فالسوق المحلية الضيقة والمحدودة لا تحفز المستثمر الخاص على الاسثمار في مشروعات صناعية، فتستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة. كما أن المستثمر الخاص يبحث عن الربح الخاص (private profit) وليس الربح الإجتماعي (social profit)، وأن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد المحلية. (مدحت محمد، 2007، صفحة 88)

2.I. نظرية النمو المتوازن

لقد صاغ (Rodan) فكرة الدفعة القوية، والتي قدمها فيما بعد (Narkan) في صيغه حديثه أخذت تسمية نظرية أو استراتيجية النمو المتوازن. ويركز (Narkan) على مشكلة الحلقة المشرقة للنشر والناجمة عن تدلي مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكداً أن كسر الحلقة المفرغة لا يتعلق إلا بتوسيع حجم السوق، الذي يتسع من خلال تكثيف الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في أن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يكون تخلف الزراعة عائق أمام تقدم الصناعة. وعليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجاً ضخماً من الاستثمارات التي توجه نحو انتاج السلع الاستهلاكية للإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير، على الأقل في المراحل الأولية، وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية، حيث ان نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، في النهاية تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب، ذلك لأن العرض يعمل على التأكيد تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد، مما يساعد على زيادة عرض السلع، إما الطلب فيدفع بإتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان. وتؤكد النظرية على الحجم الكبير من الاستثمارات لكي يتم تجاوز مشكلة عدم القابلية على التجزئة (Inditablation)

في جانب العرض وفي جانب الطلب، والناجمة عن ظاهرة ما يعرف بـ(Lamples of Capital) كما تقود الاستثمارات إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات، وتقسيم أفضل للعمل، وتعتبر مصدر موحد للمواد الخام، بمهارة فنية قادرة على توسيع الحجم السوق، واستغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية . وتجدر الإشارة إلى أن أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، فالوادرات تزداد مع زيادة الإنتاج، كما أن التشغيل يتوسع لمواجهة متطلبات الاستراد المتزايدة والتمكين الصادرات لتمويل عملية التنمية، فإن البلد لا يمكن أن يوسع من تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية. (مدحت محمد، 2007، صفحة 91_92)

3.I. نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي المعروف ألبرت هيرمان (Albert Hirahman) وكان قد سبقه إلى هذه الفكرة الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بورنو (P. Pornos) في تقديها تحت إسم نظرية مراكز أو أقطاب النمو (Growth Poles Theory)، والتي تمثلت في أن على الدول المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهودها على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع مرور الزمن تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق الأخرى . وقد انطلق هيرمان من انتقاد الإقتصادي سنجر (Singer) لنظرية النمو المتوازن، على أنها غير واقعية، حيث أن الدول النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع وخاصة رأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات ...الخ. وأكد هيرمان بأن الشح القائم في الدول المتخلفة ليس في الموارد بحد ذاتها، بل بقدر ما هو في العرض من متخذي قرارات الاستثمار. ولذلك دعا إلى تبني نظرية النمو غير المتوازن ويؤكد بأن الخطة التي تطبق على عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية. فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية أو الصناعات الإستراتيجية يقود إلى إستثمارات جديدة، ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية. ويعتقد هيرمان أن التنمية قد سارت على هذا المنوال، حيث أن النمو ينتقل من القطاعات القائدة (Loading sectors) إلى القطاعات التابعة ويستبعد هيرمان فيقول بأنه عندما تبدأ المشروعات الجديد فإنها تجني الوفورات الاقتصادية الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة، وبدورها فإن المشروعات الجديدة تولد وفورات خارجيه يمكن أن تستفيد منها المشروعات اللاحقة .وهكذا ويقول هيرشمان صحيح أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لكنها لا تستطيع تنفيذ وإدارة برنامج استثماري شامل لمعظم القطاعات، لأنها تنتظر إلى الموارد اللازمة، وعليه فإن التنمية المتوازنة لا تتفق مع طبيعة هذه الدول. ويقول أيضا بأن النمو المتوازن قد يفيد في علاج الأزمات الدورية كالبطالة في الدول المتقدمة التي تمتلك السلع الوسيطة والسلع الانتاجية والعمالة، لهذا يتوجب على الدول النامية التركيز على بعض القطاعات ويستشهد بأن الولايات المتحدة واليابان عملت على تنمية قطاعات مختارة رائدة، وليس هناك بلداً نامياً يمتلك رأس المال والموارد الاقتصادية الأخرى بكميات كافية للإستثمار المتزامن في كل القطاعات. (مدحت محمد، 2007، صفحة 96)

II. نظريات التنمية المستدامة

تتمحور نظريات التنمية المستدامة في أبرز النظريات التي تناولت افكار لضمان استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويمكن عرض بعضها فيما يلي:

1.II. النظرية المتشائمة

في عام 1798 نشر توماس مالتس Thomas Malthus مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره مثل الفلاسفة الفرنسيين ومنهم الفيلسوف نيكولاس دي كوندورسيه Nicolas de Condorcet والذين كانوا يعتقدون أن العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومان بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل وعلى العكس فقد كان توماس مالتس يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، وأن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعات وثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة. ويرى مالتس أيضا أن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحدث فقط حينما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي، إلا أن مالتس يعتقد أن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة، ومن ثم فالنهاية البائسة في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية. لم يكن نموذج مالتس نموذجا كميا للتنبؤ كما كانت افتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي واشتملت العديد من بنود النموذج على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني. (مصطفى، 2017، صفحة 130)

2.II. النظرية المتفائلة

من الاقتصاديين الكلاسيك من هم أقل تشاؤما، وعلى سبيل المثال جون ستوارت ميل John Stuart Mill الذي رأى أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد. ولن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة. وقد استند ستيوارت ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهة الاقتصادية وكلها عوامل تؤدي كما كان يعتقد ميل إلى خفض معدلات نمو السكان. (مصطفى، 2017، صفحة 131)

3.II. نظرية النمو الداخلي

تشرح نظرية النمو الداخلي، النمو على المدى الطويل على أنه ينبع من الأنشطة الاقتصادية التي تخلق معرفة تكنولوجية جديدة. وهناك العديد من المقالات التي ترسم الخطوط العريضة للنظرية، وخاصة تنوع"Schumpeterian"، وتصف بإيجاز كيف تطورت النظرية استجابة للاكتشافات التجريبية. فالنمو

الداخلي هو نمو اقتصادي طويل المدى بمعدل تحدده القوى الداخلية في النظام الاقتصادي، لا سيما تلك القوى التي تحكم الفرص والحوافز لخلق المعرفة التكنولوجية. يرتكز معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، فيقاس بمعدل نمو الناتج للفرد ،على معدل النمو الإجمالي لإنتاجية العامل(TFP) والذي يتم تحديده من خلال معدل التقدم التكنولوجي. تفترض نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة أن معدل التقدم التكنولوجي يتم تحديده من خلال عملية منفصلة علمية عن القوى الاقتصادية ومستقلة عنها. وبالتالي تشير النظرية الكلاسيكية الجديدة إلى أن الاقتصاديين يمكن أن يأخذوا معدل النمو على المدى الطويل كما هو معُطى خارجياً من خارج النظام الاقتصادي. وتتحدد نظرية النمو الداخلي خلال اقتراح قنوات يمكن من خلالها أن يتأثر معدل التقدم التكنولوجي، بالعوامل الاقتصادية. وبالتالي معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، يبدأ من ملاحظة التقدم التكنولوجي الذي يحدث من خلال الابتكارات. فأشارت العديد من الدراسات إلى أن الاقتصاديات الأقل تنوعًا تواجه مخاطر أكبر من الصدمات الخارجية. وأظهر Acemoglu وZilibotti (1997) أن أقل من تلك الاقتصاديات المتقدمة أكثر تقلبا لأنها غير قادرة على التنويع مخاطر .وأشار Koren و Tenreyro (2007) كل من إلى أن **"فرص التنويع الأفضل تكمن في التخصيص التدريجي للأموال للاستخدامات الأكثر إنتاجية مع تقليل تقلبات النمو".** طورت نماذج نمو داخلية لدراسة التقلبات في مراحل مختلفة من التطور. فقطاعية التنويع هو المحدد الرئيسي الذي يفسر الاختلاف في استقرار النمو بين الدول في مراحل مختلفة من التنمية. وجدت أن المستويات المنخفضة من التنويع ترتبط بتقلبات النمو. من ناحية أخرى، فالانفتاح التجاري يؤثر على تقلبات النمو ويتناقص مع درجة تنويع الصادرات، عبر المنتجات والأسواق. وفقا لذلك ليس فقط تنويع المنتجات (عدد السلع المصدرة) ولكن أيضًا تنويع السوق (عدد الوجهات الأسواق) يلعب دورًا مهمًا في تخفيف آثار التقلب للانفتاح التجاري على النمو. كما أن تقلبات معدلات التبادل التجاري قوية للغاية ومرتبطة بنقص تنويع الصادرات . (Mohammad Omar , 9 novembre 2017, pp. 28-29)

وقد بدأت تطورات نظرية النمو الداخلي بـ(1986) Romer و(1988) Lucas وقدمت أسس نظرية بالغة الدقة للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، وبالأخص فرضيات النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي الداخلي، والتي تعمل على تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو والتنمية في الأجل الطويل من خلال: (خالد محمد، 2015، صفحة 180)

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع؛
- زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير؛
- تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج؛
- تقليل تشوهات الأسعار التي تؤدي الى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية؛
- تحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم الجوانب في النظام الإقتصادي الدولي، فتشمل عمليات تبادل السلع والخدمات بين الدول، التي تنتج عنها حركة رؤوس أموال.

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في تحقيق التوازن الاقتصادي لدول العالم، فهي تعرف على أنها:"عبارة عن مجموعة من العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع حركة السلع والخدمات التجارة الخارجية لدول العالم، وتهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية الدولية كحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة". (شليحي، جوان 2020، صفحة 85) فهي مؤشر أساسي للقدرة الإنتاجية للدول ومؤشر أساسي لتنافسية الدول، كما تسمح بنقل التكنولوجيا الحديثة وتفعيل علاقات التعاون والتكامل الإقتصادي.

I. نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية

تعتبر نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية من الركائز الأساسية التي أسست عليها أسباب وآثار التبادل التجاري، وتعد نظرية الميزة المطلقة ونظرية النفقات النسبية أبرز نظريات التجارة الخارجية.

1.I. نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث)

عندما حاول آدم سميث أن يعرض نظريته فى التجارة الدولية بدأ في تفنيد آراء التجاريين في طبيعة الثروة، وقياسها على أساس ما تحويه الدولة من معادن نفيسة حيث تقاس الثروة فى رأيه بما تنتجه الدولة من السلع، التي تؤدى لاشباع الحاجات الأساسية. وكلما زادت عملية الإنتاج من هذه السلع فإن ثروة الدولة تكون في حالة قوة وإزدياد. وقد اكد سميث اخطاء التجاريين فيما وضعوه من تشريعات تحد من تبادل السلع عبر الحدود السياسية للدول. وقد نشر ادم سميث كتابه الشهير ثروة الأمم عام 1886، حيث دعا إلى التجارة الحرة بين الدول، على أساس أن تتخصص كل دولة في إنتاج سلع معينة تتمتع فيها بميزة مطلقة وبالتالى فإن قيام التجارة الدولية يعمل على تقسيم العمل الدولي، والتخصص في الإنتاج مما يؤدى إلى زيادة الناتج العالمي وهذه الزيادة تتقاسمها كل الدول التي إشتركت فى التجارة الدولية. (عزت، 2005، صفحة 18)

2.I. نظرية الميزة النسبية (ريكاردو)

يرى الاقتصادى ديفيد ريكاردو أن اختلاف النفقات النسبية هو الشرط الضروري للتبادل التجاري، وأن أساس قيام التجارة الدولية ليس التفوق المطلق في التكلفة ولكن التفوق النسبى فى نفقات الإنتاج. أي أن تكاليف الإنتاج النسبية، وبالتالي الأسعار النسبية هي التي تحدد نوعية السلع المستورده والسلع المصدرة أي هيكل التجارة الدولية. وهناك مجموعة من العوامل المحددة لهيكل التكاليف النسبية على المستوى الدولي، والتي يمكن إيضاحها في ضوء فروض النظرية الكلاسيكية المتمثلة في الفروض الآتية: (عزت، 2005، صفحة 20)

- تقتصر التجارة الدولية على دولتين فقط ويقتصر الإنتاج في كل منهما على سلعتين فقط؛

- الإنتاج لا يحتاج إلا الى عنصر إنتاج واحد وهو العمل وأن العمل يتصف بالتجانس أي أن هذا يعنى أن تكلفة إنتاج السلعة دوليا ومحليا تتوقف على ما تحويه من عمل فقط، وهذا يستند إلى نظرية العمل في القيمة؛
- أن السلع تنتقل بحرية عبر حدود الدول ولكن عنصر العمل يتحرك محليا فقط وليس بين حدود الدول؛
- تكلفة النقل بين الدول قليلة جدا لدرجة لا تذكر ويمكن إهمالها تماما؛
- أن التكنولوجيا ثابتة ولا تتطور بقيام التجارة الدولية.

II.النظرية التجارية الحديثة: نموذج صناعة ديناميكي

أطلق Melitz (2003) موجة جديدة من النماذج التجارية المعروفة باسم الجديد، نظرية التجارة الجديدة، وتعمل على إدخال عدم التجانس في الشركات من حيث الإنتاجية لالتقاط تنوع الشركات. يوفر Marc Melitz (2003) امتدادًا لـ نموذج Krugman (1980) في ظل زيادة العوائد القياسية والاحتكارية المنافسة، حيث تم دمج مفهوم عدم التجانس في إنتاجية الشركة في إطار تجاري ديناميكي. يوضح shows النموذج كيف تؤثر التجارة الدولية على إعادة التخصيص بين الشركات من خلال تأثير إعادة التخصيص الناجم عن الاختلاف في إنتاجية الشركة. في السوق المحلي، تواجه كل شركة تكلفة ثابتة في السوق عند دخول السوق، ولا يعرف مقدما إنتاجيته الخاصة حتى يبدأ الإنتاج والبيع في الواقع، فلدى الشركات مستويات مختلفة من الإنتاجية. فللوافدون الجدد متوسط إنتاجية أقل واحتمال خروج أكبر من السوق. أما في حالة التوازن الثابت، يفترض النموذج أن المتغيرات الإجمالية ثابتة بمرور الوقت ولا تتغير إنتاجية كل شركة من فترة إلى آخر. ويترتب على ذلك دخول شركة جديدة إلى السوق بأرباح سلبية والخروج على الفور أو قد يضطر إلى الخروج إما بسبب صدمة سيئة أو تكرار الصدمات السيئة. لذلك، بموجب الدخول المجاني، فإن أي شركة تسحب إنتاجية أقل من أدنى مستوى إنتاجي مطلوب (لتحقيق أرباح إيجابية) ستغادر السوق. في التوازن، تحل كتلة الشركات الجديدة الناجحة محل كتلة الشركات القائمة عن هذا الخروج، من أجل الحفاظ على المتغيرات الاجمالية ثابتة بمرور الوقت. فظاهر أن الرفاهية لكل عامل تزداد مع حجم البلد وتنوع المنتجات. عندما تتعرض الشركات للتجارة الدولية، تظل النتائج كما هي كما هو الحال في الاقتصاد المغلق عندما لا يكون هناك اختلاف في تكلفة التجارة، بمعنى آخر هناك لا توجد عواقب على مستوى الشركة. ومع ذلك، فإن العالم الحقيقي أكثر تعقيدًا، تواجه الشركات المصدرة تكاليف دخول سوق التصدير ويختلف حجم البلد عن تلك الاختلافات في الأجور. يحدث تأثير تحرير التجارة من خلال قناتين:

- زيادة الشركاء التجاريين؛
- انخفاض تكاليف التجارة.

يظهر المؤلف أن الزيادة في عدد الشركاء يولد تأثير إعادة التوزيع فيما بين الشركات التجارية بحيث تتعرض جميع الشركات لخسارة في المبيعات المحلية وأقلها الشركات المنتجة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الأقل إنتاجية التي لا تصدر سوف تفعل ذلك تجنبا للخسارة في الأرباح وستجني الشركات الأكثر كفاءة من كلا السوقين (المحلي والأجنبية) الأسهم والأرباح. ويترتب على ذلك إعادة التخصيص على المستوى المجمع من حصص السوق تجاه الشركات الأكثر إنتاجية، فيؤدي إلى مكاسب للإنتاجية والرفاهية. كما يؤدي الانخفاض في تكلفة التجارة

إلى نفس النتائج، بما أنه يجبر الشركات الأقل إنتاجية على الخروج، فإنه يؤدي إلى دخول جديد في السوق التصدير ويساهم في زيادة الإنتاجية الإجمالية. (Elodie, 10 Décembre 2020, pp. 53-54)

باختصار، على مستوى الصناعة، سيتم إعادة تخصيص حصص السوق داخليًا بعد الانفتاح على التجارة .حيث ستخرج الشركات الأقل إنتاجية من السوق وبعاد تخصيص حصصهم في السوق الأسهم الأكثر إنتاجية ، وفي المستوى الكلي، سيؤدي الانفتاح على التجارة الدولية إلى زيادة في الإنتاجية الإجمالية ورفاهية البلد .يتضح من هذا النموذج أنه يتم الوصول إلى تنويع الصادرات بشكل طبيعي بتكثيف التجارة بعد انخفاض تكاليف التجارة. وهكذا ، على الرغم من الاقتصاديين الرئيسيين يختلفون حول دور الحكومات، جدير بالذكر أن نظرية التجارة الجديدة جعلتهم يتوصلون إلى إجماع، التنويع في التصدير مفيد للنمو الاقتصادي.

III. الاقتصاد الهيكلي الجديد

يقدم Justin Y. Lin (2010) إطارًا جديدًا لإعادة التفكير في التنمية الاقتصادية، فيجمع بين النهج الكلاسيكي والنهج الكلاسيكي الجديد ولينشأ ما يسمى بالاقتصاد الهيكلي الجديد.

فحدد Lin & Monga (2010) النهج في هذه المصطلحات، حيث أنه بدأ بملاحظة أن السمة الرئيسية للتنمية الاقتصادية الحديثة مستمرة بالابتكار التكنولوجي والتغيير الهيكلي. فالهيكل الصناعي الأمثل في الاقتصاد، الذي سيجعل الاقتصاد أكثر قدرة على المنافسة محليًا ودوليًا في أي وقت محدد ، هو اقتصاد داخلي ذا الميزة النسبية، والتي يتم تحديدها من خلال هيكل الاعانات للاقتصاد في ذلك الوقت. وبالتالي ، فإن مرحلة التطوير تتوافق مع ميزة نسبية خاصة يتم تحديدها من خلال عواملها وبنيتها التحتية، من أجل التنمية ، يجب على أي بلد استغلال هذه المقارنة بمزايا في الأسواق المحلية والدولية، وتحسين هيكلها من خلال تراكم رأس المال ورأس المال البشري. يذكر Lin & Monga (2010) أن الابتكار التكنولوجي مستمر ويمكن أن يفسر ذلك من خلال قناتين:

- نقله من بلد إلى آخر؛
- ستستفيد الدولة النامية من الفجوة التكنولوجية من خلال عملية التعلم واكتساب ميزة نسبية جديدة.

الباحثون مقتنعون بأن استباقية الحكومات هي العامل الرئيسي لنجاح استراتيجية التنمية والفرق الرئيسي مع النهج الكلاسيكي"القديم "هو أن السياسات يجب أن تساعد في اتباع الميزة النسبية بدلاً من التحدي أين تدخل الدولة في السوق ضروري لمعالجة فشل السوق و تسهيل تداول المعلومات بين الصناعات من أجل تسهيل الاقتصاد والانتقال من مرحلة إلى أخرى في عملية التطوير. تثبت هذه المدرسة فكرة الانفتاح من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي بشروط استراتيجية إنمائية ناجحة، فضلاً عن استقرار الاقتصاد الكلي وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار.

تأثرً Chang Ha-Joon بالمناهج غير التقليدية، يستجيب Lin لوجهة نظر NES في نقاش حول دور تدخل الدولة المرتبط بالميزة النسبية للبلد. كلا الاقتصاديين يعترفان بالفوائد لسياسات الارتقاء الصناعي التي تنفذها الحكومات. مع ذلك، فإن Chang ينطلق من افتراض Lin بشأن تسهيل استغلال المقارنة الميزة لأنها تتجاهل الحركة المحدودة للعامل. يؤكد على الحاجة إلى البلد لتحدي ميزته النسبية على طول عملية التنمية، بالترتيب لاكتساب قدرات تكنولوجية أعلى، فتقوم دولة بترقية صناعتها ويحتاج الهيكل إلى حمايته في الخطوة الأولى ، كما هو الحال في حماية الصناعة الوليدة في الدول الصناعية الحديثة في آسيا، لأنه ليس لديها ميزة إعلانية مقارنة مع الصناعات. نظرًا لأن رأس المال المادي والبشري خاص بكل قطاع، تراكم "رأس المال العام أو العمالة" على المستوى الوطني من أجل الوصول إلى إن نسبة رأس المال / العمالة "الصحيحة" لدخول صناعة معينة وهو مبدأ لا أساس له. أخيرًا، يتفق الباحثين على الاختلاف في وجهات نظرهما: في حين أن لين مقتنع بأن يجب أن يحدث "التوافق مع الميزة النسبية" بسبب الترقية إلى الجديد الصناعات فتنطوي على "التخطي السريع" التي يجب على الدولة أن تسهلها، مازال Chang أن "تحدي الميزة النسبية" يجب أن يتضح بسبب الطبيعة الخطرة لعملية التعلم التكنولوجي.

علق Dani Rodrik (2011) على نهج الاقتصاد الهيكلي الجديد، يصرح بأن الاختلاف الرئيسي المذكور مع الاقتصاد البنيوي التقليدي في التدخل الحكومي، مناصرة السياسات التي تفضل الميزة النسبية بدلاً من تحديها، لأن Lin (2010) يسأل الحكومات بالفعل من خلال توصيات السياسة لتحدي المزايا النسبية. ومع ذلك، يقول أن اختلافه عن نهج لين هو من الدرجة الثانية، وهو يوافق بشكل عام بآرائه. (Elodie, 10 Décembre 2020, pp. 54-55)

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

توجد عدة مؤشرات إحصائية التي تقوم بقياس التنويع الاقتصادي، وتختلف فيما بينها حسب الهدف المراد اظهاره منها، فمنها ما يستخدم لمعرفة التشتت أو الانحراف المعياري للتنويع.

I. مقاييس التخصص

تدل مقاييس التخصص على وجود تركز الاقتصادي وغياب التنويع الاقتصادي، تستخدم لدراسة الظواهر الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، وتشير إلى مدى تحكم القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي أو المالي في إيرادات الدولة أومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، أو امتصاصها للبطالة. وتتمثل فيما يلي:

1.I. مؤشر أوجيف (OGIVE INDEX): يعد من المؤشرات الأكثر استخداما للتنويع الصناعي أو العمالة في كل القطاعات أو لمعرفة تنويع الصادرات أو تركزها. ويحسب بالعلاقة التالية: (Hakim, Juin 2006, p. 28)

$$OGV = \sum_{i=1}^{n} (Pi - \frac{1}{N})^2$$

حيث يمثل:

- $Pi = (\frac{xi}{X})$؛
- xi: وهو الحصة الفعلية من السلع في اجمالي الصادرات $X = \sum xi$؛
- N: يمثل اجمالي عدد سلع التصدير في حافظة الصادرات؛
- $1/N$: بفترض أن تكون الحصة المثالية من حصيلة الصادرات لكل سلعة.

أدنى حد للقيمة OGV هي الصفر (0)، وتتحقق هذه القيمة عندما توزع حصة الصادرات بالتساوي بين السلع الأساسية. أي بمعنى عندما يقترب هذا المؤشر من الصفر يعني أن الاقتصاد منتوع للغاية، بحالة ابتعاده عن الصفر يدل عكس ذلك أي أن الاقتصاد أقل تنوعا وهذا ما يفسر وجود عدد قليل فقط من السلع الأساسية في حافظة السلع.

2.I. مؤشر غروبيل – لويد (*Grubel -Lloyd index*): عرض هذا المؤشر سنة 1971، لقياس نسبة الاستيراد والتصدير من الصناعات، التي تمثل جزء كبير من حجم التجارة الخارجية، هدا باعتبار أن الصناعة تساهم بنسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية. ويأخذ هذا المقياس الصيغة التالية: (Yushi, 16 July 2012, p. 127)

$$IIT_{hjk} = \frac{2\ min\ (X_{hjk}, X_{jhk})}{X_{hjk} + X_{jhk}}$$

بحيث:

- X_{hjk}: هي قيمة صادرات الصناعة (أو المنتج) (K)، للدولة (h) إلى الدولة (j)؛
- X_{jhk}: هي قيمة صادرات الصناعة (أو المنتج) (K)، للدولة (h) إلى الدولة (j).

ومن خلال تجميع هذا المؤشر على كامل الصناعات K، نحصل على مؤشر IIT بين البلد h وj كالتالي:

$$IIT_{hjk} = \frac{\sum_{k=1}^{k} 2\ min\ (X_{hjk}, X_{jhk})}{\sum_{k=1}^{k} (X_{hjk} + X_{jhk})}$$

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و1 حيث:

$$1 < IIT < 0$$

اذا كان هذا المؤشر يساوي الواحد فان صادرات البلد وارداته للصناعة متساوية؛ أما إذا اخذ قيمة الصفر أو اقترب منها فهذا يدل على أن صادراته أو وارداته جيدة.

I.3. مؤشر جيني (*Gini index*): هو من بين المؤشرات المهمة والمعتمدة في قياس التفاوت في التوزيع وأكثرها انتشارا نظرا لوضوح فكرته وسهولة استدامته في الحساب، وقد وضعه الاحصائي الإيطالي كورادو جيني سنة 1912. وتقوم فكرته على حساب المساحة المحصورة بين المنحنى لورنز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، ومن ثم ضرب هذه المساحة في 2، وذلك لان مساحة المثلث المحصور بين التساوي والاحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن قيمة معامل جيني تتراوح بين 0 و1، حيث إذا أخذ قيمة 0 يعني المساواة مثالية، وهذا عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الافقي والخط العمودي. ويعبر عنه بالمعادلة الأتية: (قماط و رجراج، جويلية 2020، صفحة 754)

معامل جيني = المساحة بين منحى لورنزوالخط المرشد / المساحة الاجمالية تحت الخط المرشد

الشكل (02.01): منحنى لورنز

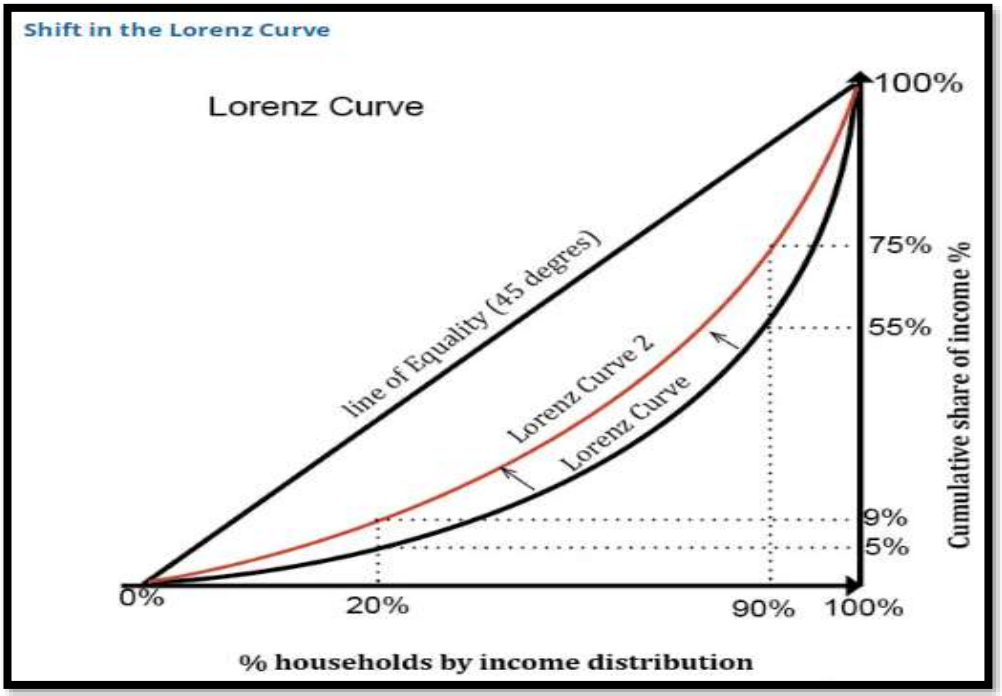

المصدر: قماط كاهنة، رجراج أحمد، **أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (13)، المجلد (01)، جويلية 2020، ص: 755.

يسمح هذا المؤشر بقياس درجة التركز السلعي والجغرافي لتجارة الصادرات، وهو الجذر التربيعي لمجموع النسب المربعة للصادرات المخصصة لكل شريك تجاري أو مجموعة من السلع مضروبا في مئة (100)، وكلما زادت قيمته زادت درجة التركز، أو بمعنى أخر كلما انخفضت درجة التنوع السلعي. ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$Gi = 100\sqrt{\sum(\frac{xih}{xi})^2}$$

حيث:

- Gi: يمثل معامل جيني لقياس درجة التركز السلعي؛
- xi: يمثل حجم الصادرات الكلية للدولة؛
- xih: يمثل حجم صادرات الدولة i من السلعة h.

4.I. مؤشر هيرشمان (*Hirschman Index*): هو المؤشر الأكثر استخداما في قياس التجارة وتركيز السلع. هذا المؤشر يسمح بمعرفة ما اذا قسمت عائدات التصدير في البلد بالتساوي بين مختلف السلع. وتعطى صيغته على النحو التالي: (Hakim, Juin 2006, p. 29)

$$HI1 = \sqrt{\sum_{i=1}^{N}(\frac{xi}{X})^2}$$

حيث:

- xi: هي قيمة الصادرات من السلعة i؛
- X: هي مجموع الصادرات.

ارتفاع قيمة المؤشر يدل على وجود تركيز الصادرات في عدد قليل من السلع وانخفاض قيمته يدل على وجود تنويع في الصادرات.

5.I. موشر هيرفيندال (*Herfindahl Index*): يستخدم عادة لدراسة مستوى التركيز في الصناعة كما يسمح بمعرفة درجة الاحتكار من قبل أكبر الشركات بالإضافة إلى مراقبة السوق، يتم حسابه من خلال تربيع حصة السوق من كل شركة تتنافس فيه وتعطي على نحو التالي: (Hakim, Juin 2006, p. 29)

$$HI2 = \sum_{i=1}^{N}(si)^2$$

بحيث:

- si: هي الحصة السوقية لكل شركة موجودة في السوق i.

تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، الصفر منافسة كاملة، والواحد يشير إلى وجود الاحتكار.

6.I. مؤشر هيرفندال – هيرشمان (*Herfindahl-Hirschman Index*): يربط هذا المؤشر الهياكل الصناعية والربحية، ويقدم خصائص كثير مفيدة للنموذج الاقتصادي. ويعبر هذا المؤشر على مدى اعتماد صادرات بلد معين على حدود السلع، وتعطى صيغته على النحو التالي: (Hakim, Juin 2006, p. 31)

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(\frac{xi}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

حيث:

- xi: قيمة الصادرات من السلعة i؛
- X: اجمالي الصادرات؛
- I: اجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

اذا كانت قيمة HHI= 0 يدل على وجود تنوع كبير، أما اذا اقتربت قيمته لـ 1 يدل على وجود تركز كبير.

7.I. مؤشر التخصص الكلي (*Aggregate Specialization Index*): هو لقياس تنويع الصادرات بين المنتجات. وهذا القياس يشبه إلى حد بعيد مؤشر هيرفيندال للتركيز الصناعي ومؤشر هيرشمان لتركيز التجارة. ويعبر عن هذا المؤشر على النحو التالي: (Hakim, Juin 2006, p. 31)

$$SPE = \sum_{i=1}^{N}(\frac{xi}{X})^2$$

حيث:

- xi: قيمة صادرات البلد من السلعة i؛
- X: اجمالي الصادرات لليلد؛
- N: عدد السلع المصدرة.

تتراوح قيمته بين:

$$1 < SPE < 0$$

فاذا كانت قيمة SPE= 0 يدل على وجود تنوع كبير، أما اذا اقتربت قيمته لـ 1 يدل على وجود تركز كبير.

8.I. مؤشر الانتروبي (*Entropy Index*): يعتبر من بين أكثر المقاييس شائعة في الوسط العلمي، فوفقا لهذا المؤشر يرى أن العمالة في عدد كبير من الصناعات تعني وجود مستوى جيد من التنويع الاقتصادي، في

حين تركيز العمالة يدل على وجود التخصص أي تتركز جميع فرص العمل في مجال العمل في قطاع واحد. يأخذ الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{Entropy\ Index} = \sum_{i=1}^{N} \boldsymbol{Xi\ ln\ Xi}$$

حيث:

- $\boldsymbol{xi}$: حصة النشاط الاقتصادي؛
- $\boldsymbol{Ln}$: تمثل اللوغاريتم؛
- $\boldsymbol{N}$: عدد القطاعات.

تشير قيم المؤشر العالية إلى وجود تنوع نسبي كبير، في حين القيم الأدنى تشير إلى وجود تخصص.

II. مقاييس عدم التجانس

يستمد مقياس عدم التجانس أصولها من النظرية الإحصائية، فهي تستخدم لقياس التشتت أو الانحراف المعياري عن التوزيع المثالي، بالإضافة إلى ذلك فهي تسمح بمقارنة هذا الانحراف مع المجموعة المرجعية، ومن بين هذه المقاييس ما يلي:

1.II. مؤشر كروغمان التخصصي (*Krugman Specialization Index*): يقيس درجة الاختلاف في التخصص بالإنتاج أو التنويع في بلد ما بالمقارنة مع البلدان الأخرى، ويحسب بالشكل التالي: (Palan, 2010, p. 21)

$$K = \sum_{i=1}^{I} \left| b_i - \overline{b_\iota} \right|$$

حيث:

- b_i: تمثل القيمة المضافة للقطاع i للدولة k؛
- $\overline{b_\iota}$: تمثل القيمة المضافة للقطاع i لبلد أخر، أو متوسط مجموعة من البلدان.

تتراوح قيمته بين 0 و 2، بحيث إذا اخذ قيمة الصفر يدل على أن الهيكل الاقتصاذي لليلد يشبه الهيكل الاقتصادي للمستوى المرجعي. وكلما ارتفع المؤشر انحرف عن المجموعة المرجعية، واعتبر البلد أكثر تخصصا.

2.II. مؤشرعدم المساواة في الهيكل الإنتاجي (Index Of Inequality in Productive Structure): أدخل مؤشر عدم المساواة في الهيكل الإنتاجي لواسطة كوادرادو – رورا وأخرون 1999، وهو مشابه للمؤشر كروغمان التخصصي إلا أنه يضيف المزيد من الانحرافات المربعة الموجودة بـ i، ويعطي بالصيغة التالية: (Palan, 2010, p. 21)

$$IP = \sum_{i=1}^{I} \left| b_i - \bar{b_i} \right|$$

3.II. مؤشر ثيل (Theil Index): اقترح من قبل الاقتصادي هنري ثيل في جامعة ايراسموس روتردام، سنة 1967، وهو معامل التركيز المناسب لقياس نقص التنوع ومقارنة عدم المساواة الاقتصادية وغيرها من الظواهر بين الأقاليم المختلفة حسب الدراسة، ويحسب باستخدام الصيغة التالية: (Joysankar & Avik, February 2016, p. 02)

$$\boldsymbol{T_T = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \frac{yi}{\overline{Y}} \ln \left(\frac{yi}{\overline{Y}} \right)}$$

حيث إذا أخذنا ظاهرة توزيع الدخل نجد أن:

- $\boldsymbol{yi}$: تمثل دخل الأسرة القابل للتصرف المعادل؛
- $\boldsymbol{\overline{Y}}$: هو متوسط الدخل و N وهو عدد المشاهدات.

تتراوح قيم **Theil** بين 0 و ln N، حيث إذا أخذ قيمة الصفر يدل على أنه لكل شكل نفس الدخل.

تعددت النظريات التي تفسر وتشرح ظاهرة التنويع الاقتصادي من عدة جوانب، فمنها من إهتم بجانب التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، من خلال نظرية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن وغير المتوازن، بالإضافة إلى نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية والحديثة. كما أن للتنويع الاقتصادي مؤشرات يقاس بها درجة تنوع الاقتصاد الوطني، وقدرته على مواجهة المخاطر.

المبحث الثالث: البدائل الاقتصادية لتحقيق التنويع الاقتصادي

تهدف البدائل الاقتصادية لتحقيق التنويع الاقتصادي إلى إبراز تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، من خلال عدة استراتيجيات موضوعة ومدروسة مسبقا، للخروج من التبعية الاقتصادية لمورد واحد، والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الخام، وتنويع صادراتها، وإحلال الواردات السلعية والحد من البطالة. وكل بديل يستعمل ويستغل حسب امكانيات كل الدول، فمنها من يعتمد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة، المقاولاتية، الطاقة المتجددة بالاضافة إلى القطاعات الاقتصادية؛ الصناعي والسياحي وحتى الفلاحي. وسيتم التطرق في هدا المبحث للبدائل الاقتصادية لتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال الثلاث مطالب التالية:

- **المطلب الأول:** الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنويع الاقتصادي؛
- **المطلب الثاني:** المقاولاتية كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي؛
- **المطلب الثالث:** البدائل الاقتصادية الأخرى.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنويع الاقتصادي

يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر المصالح المشتركة بين البلد المضيف والمستثمر الأجنبي، وفق علاقة طويلة الأجل. تنتج عنها حقوق والتزامات بين الطرفين. ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "شكل من أشكال الإنتاج في الخارج للمنتجات التي تنضج في البلد الأم. حيث أن هذه الاستراتيجية تجعل البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر دولة تعيد التصدير إلى البلد المنشأ لهذه المنتجات." (Jean, Lauric, & Grâce Fleurbellia, 17 March 2021, p. 71) أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد شكل من أشكال الإنتاج التي يكون مصدرها البلد الأم لاكتساب أسواق جديدة في البلد المضيف.

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه توظيف رؤوس اموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معنية، وعادة ما يكون أجل الاستثمار طويل الاجل ويعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى، ويكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الاجنبي أو من بلد الإقامة وأيا كان المستثمر فردا أم شركة أم مؤسسة. (امحمد، أكتوبر 2019، صفحة 101) أي أنه استغلال لموارد أجنبية غير محلية، في استثمارات رأسمالية في دول معينة خارج الدول المصدرة لهدا النوع من الاستثمار، على المدى الطويل أي البعيد.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) هو نوع من الاستثمار الذي يشير إلى شراء شركة أو حصة في شركة خارج بلد المستثمر، بهدف توسيع نشاطات الشركة إلى مناطق جديدة، أو الحصول على مصادر جديدة للمواد، أو تطوير وجود تجاري عبر الحدود. يمكن أن يكون الاستثمار المباشر الأجنبي عنصراً أساسياً في التكامل الاقتصادي الدولي، حيث يساهم في بناء روابط طويلة الأمد بين الاقتصادات ونقل التكنولوجيا بين البلدان. كما يعزز التجارة الدولية من خلال فتح فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية،

ويمكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية بناءً على طبيعة الصناعة والبلد الشريك والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

I. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلد المضيف

تسعى أغلب دول العالم ولا سيما الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تراها مناسبة ومن أهمها، ما يلي: (الازهر و محمد لمين، ماي 2016، الصفحات 10-11)

- **معالجة فجوة الموارد:** يعتمد النمو الاقتصادي بالدرجة الأساسية على الاستثمارات الجديدة وكفاءة توزيعها وهذه الاستثمارات تعتمد على حجم المدخرات فإن كانت الدولة تعاني العجز في تلك المدخرات ستلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- **ضيق الطاقة الاستعابية:** تلجؤ الدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية كونها تعاني من انخفاض العائد المتوقع من رأس المال المستثمر لإرتفاع كلفة استيراد المعدات، أما إذا وفرت تلك المعدات والآلات من قبل المستثمر الأجنبي فستكون تكاليفها أقل مما يستوردها المستثمر المحلي ويكون معدل العائد المتوقع للمستثمر الأجنبي يفوق معدل العائد المتوقع من قبل المستثمر المحلي؛
- **نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة:** إن الاستثمار الأجنبي لا يعني مجرد توفير عملات أجنبية تساهم في التمويل فقط بل هو آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التكنولوجيا إذ يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 بأن مجال صناعة الاتصالات مثلا ساهم عند دخوله أسواق البلدان النامية في تخفيض عقبة الدول المتقدمة، كذلك فإن اقتصاديا الدول النامية لا تستطيع تسديد قيمة الاستيرادات من السلع والخدمات الإنتاجية المستوردة فلا بد من اللجوء في مثل هذه الحالة إلى التمويل الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة الايرادات وتخفيض الواردات من السلع الاستهلاكية؛
- **خلق فرص العمل:** تعاني الدول النامية من قصور في استخدام كامل القدرات البشرية إذ توجد معدلات مرتفعة للبطالة الإجبارية والمقنعة وأغلب المعالجات تتم بتدابير خلق وظائف في القطاع العام وهذه معالجة غير جدية، أما في حالة وجودالاستثمار الأجنبي فسيخلق فرص عمل لأولئك العاطلين علاوة على ذلك سيساهم عملهم في زيادة التعليم والمهارة وهذا يقدم وظائف حقيقية مهمة في الاقتصاد الوطني، فتساهم في تحسين المعرفة بالإدارة والمهارات وزيادة الانتاجية؛
- **زيادة رأس المال:** الاستثمار الأجنبي يساهم في زيادة عرض رأس المال محليا وزيادة النمو قد يولد أثارا إيجابية تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة والخبرة وأن معظم الاستثمارات الأجنبية تسعى وراء الكفاءة للتصدير المنتجات نهائية أو وسيطية وبعضها يسعى للحصول على الموارد؛
- **يساهم في تنويع الصادرات:** إن أغلب الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية لاسيما الدول النفطية التي أسعارها عرضة للتقلبات، أي اقتصاديات أحادية الجانب، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيساهم في خلق صناعات متنوعة مثلا تصنيع السلع التي تعتمد على المشتقات النفطية كذلك السلع

التي تعتمد على القطن كمادة أولية، ويمكن إقامة المصانع لإنتاج الملابس والمنسوجات الأخرى بدلا من تصدير القطن والصوف كمادة أولية، وهذا ما يساهم في زيادة الدخل الوطني ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات وتوفير السلع للمستهلك بأسعار منخفظة.

II. الاهمية الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية إقتصادية بالغة بالنسبة للدولة المضيفة ويمكن حصرها فيما يلي: (ميلود و أمحمد، جوان 2022، صفحة 146)

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية، وخصوصا للاقتصادات التي تعاني من فجوات تمويلية بسبب ضعف الادخار المحلي وعدم قدرته على مسايرة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للمشروعات، لاسيما أنه يعد بديلا أقل كلفة وعبءا مقارنة بالاستدانة الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصادات النامية؛
- فتح المجال لدخول عدد كبير من المستثمرين من مختلف الدول، بما يؤدي لسد العجز في عنصر التنظيم الذي يقوم بدور محوري في عملية التنمية؛
- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع القاعدة الإنتاجية والخدمية للاقتصاد وعدم الاعتماد على موارد محدودة للدخل؛
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير المزيد من فرص العمل ومواجهة تحديات البطالة، لاسيما في حالة الاستثمارات الجديدة Green Field؛
- المساعدة في تحسين كفاءة عنصر العمل ورفع إنتاجيته من خلال تنمية وتدريب الكفاءات البشرية وتأهيلها؛
- يساهم في حصول الدولة المستقبلة على التكنولوجيا الحديثة التي تعد أهم العناصر اللازمة لتسريع التنمية؛
- تسويق الاقتصاد المحلي بشكل عام بمختلف قطاعاته وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية السلعية والخدمية؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مؤشرات الأداء الخارجي للاقتصاد، ولا سيما ميزان المدفوعات والميزان التجاري، خاصة إذا ما تركزت الاستثمارات في الأنشطة الموجهة للتصدير أو لتلبية الطلب المحلي من المنتجات والخدمات التي تم استيرادها في وقت سابق.

المطلب الثاني: المقاولاتية كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي

تعتبر المقاولاتية وسيلة هامة لتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك لانها تسمح باكتشاف الفرص الاستثمارية واستغلال الموارد غير المستغلة في الاقتصاد، وتلعب دورا هاما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول.

I. مفهوم المقاولاتية

تعرف المقاولاتية على أنها: "مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها شخص، أو مجموعة أشخاص أو شركة معينة أو قطاع معين أو حتى شعب معين، لإيجاد قيمة مضافة تضاف إلى المنتج أو الخدمة أو الطريقة أو الإجراءات وبشكل متميز، والتي تهدف إلى الإبداع في الثروة والعمالة من خلال خلق الأعمال التجارية". (Radia & Radia, Décembre2016, p. 267) أي أن المقاولاتية عبارة عن جملة من التدابير يقوم بها فرد أو مجموعة من الافراد أو أي فئة معينة لتحقيق قيمة مضافة.

كما تعرف أيضا على أنها: "هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها، أو هي عملية تكوين شيء ما مختلف ذو قيمة عن طريق تكريس الوقت والجهد الضروري، بافتراض مخاطر مالية وسيكولوجية، وإجتماعية مصاحبة، وجني العوائد المالية الناتجة، إضافة إلى الرضا الفردي، وبعبارة أخرى أنها عملية خلق القيمة عن طريق إستثمار الفرصة من خلال موارد متفردة". (أحمد، ديسمبر 2021، صفحة 187) فالمقاولاتية تكون من خلال مبادرة فردية يكون المقاول هو الرائد والقائد والمقرر والمسؤول، وبالتالي يجب أن يكون قادرا على التحكم في الظروف المحيطة به وبمشروعه، والتي تؤثر وتنعكس على قراراته.

كما تعبر المقاولاتية على كل عمليات خلق وتطوير النشاط الاقتصادي من خلال مزيج من المخاطرة والإبداع و / أو الابتكار والإدارة السليمة في منظمة جديدة أو القائمة من قبل. فهي حالة ديناميكية للإبداع والاستغلال لفرصة عمل من قبل فرد واحد أو أكثر عبر إنشاء منظمات جديدة لغرض خلق القيمة. (Nawel & Nassira, Novembre2019, p. 116) إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة، تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة وجديدة، بالاعتماد على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وتجسيدها على أرض الواقع.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن المقاولاتية هي السعي نحو الابتكار من خلال تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية واستغلال موارد وحالات معينة، تقبل تحمل المخاطرة والفشل، وهي أيضا الطريق أو المسار الذي يتخذه المقاول لابتكار شيء مختلف والحصول على قيمة جديدة، وذلك بتخصيص الوقت والاجتهاد في العمل، مع تحمل الأخطار المالية النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي.

وتمتاز المقاولاتية بجملة من الخصائص، أهمها: (حجيلة، جوان 2022، صفحة 414)

- التزامن مع المهارات وقدرات رجال الأعمال المبتكرين والمبدعين والمتميزين، وبذلك فالأنشطة المقاولاتية إنما تتطلب رجال أعمال بصفات والمهارات؛
- تتطلب العمليات المقاولاتية توفر رؤيا إستراتيجية مستقبلية لرجال الأعمال، خاصة أن مشروعات الأعمال المقاولاتية تعمل لفترة زمنية غير محددة؛
- تتزامن المقاولاتية مع القدرة في إنشاء المشروعات الصغيرة ذات الصفة المستمرة وأن تعمل على تطويرها لتهيئة المقومات التنافسية لتعزيز دورها التنموي والاقتصادي وتهيئ لها الأطر المطلوبة لخلق الأجواء الابتكارية والتطويرية؛
- أن المقاولاتية إنما تولد مع الفرد وتنمو من خلال تنمية موهبته بالرؤيا العلمية والخبرة العملية أي الاندماج ضمن الميدان التطبيقي، وضمان طموحاتهم وأهدافهم وآمالهم وضمان الإستمرارية لهذه المشروعات من خلال قدراتهم على مواكبة التطورات التكنولوجية والعمل على تهيئة ما يحتاجه المستهلك بالمواصفات والجودة والتكلفة التنافسية المناسبة؛
- تتزامن المقاولاتية مع روح الابتكار والمبادرة في إتخاذ القرارات والعمل على حل المشكلات غير المكررة وغير الروتينية، وبما يضمن المعالجة السريعة للاختناقات وزيادة القدرة على إستثمار العنصر الزمني لصالح المشروعات؛
- تتزامن المقاولاتية مع إمتلاك المهارات والقدرات المتميزة وغير المألوفة لدى الجميع وتعزز من السلوك في تحمل المخاطر ومواجهة التحديات ولذلك فهي تعكس درجة عالية من الثقة بالنفس؛
- تتصف المقاولاتية في مشروعات الأعمال على قدرتها في التكيف والملائمة مع الأحداث والتغيرات البيئية وسرعة الاستجابة للحاجات والرغبات الخاصة بالمستهلكين، فضلا على القدرة المتناهية في مواجهة التحديات التنافسية وفق أخلاقيات الأعمال؛
- تتزامن المقاولاتية مع الشعور العالي بالقدرات المتميزة على تحقيق المسؤولية الاجتماعية وإنجاز أهداف المصالح Stakeholders وتعظيم ثروة المالكين.

II.علاقة المقاولاتية بالتنويع الاقتصادي

تعتبر المقاولاتية من أهم مداخل التنويع الاقتصادي من خلال تنويع الصادرات، تنويع الإنتاج، تنويع الأسواق...الخ، الأمر الذي جعلها محطة أنظار العديد من دول العالم. وفيما يلي يتم إيضاح لطبيعة العلاقة بين المقاولاتية ومختلف مداخل التنويع الاقتصادي: (ليلى، ديسمبر 2022، صفحة 183)

- **المقاولاتية وتنويع المنتجات:** في ظل التوجه العالمي نحو تقسيم العمل القائم على أساس التخصص وفي إطار توزيع نشاط المؤسسات الكبرى على وحدات إنتاجية مستقلة في إطار ما بات يعرف بالمناولة الصناعية، فان نشاط المقاولاتية أصبح اليوم مطالبا أكثر من أي وقت مضى أن يندمج في سلاسل الإنتاج المحلية والعالمية،

وذلك من خلال مشاركته في توفير بعض منتجات المشاريع الكبرى المتواجدة على المستوى المحلي أو الدولي، حيث تتخلى هذه الأخيرة عن إنتاجها وتتيح الفرص لأصحاب المبادرات لمشاركتهم في سلسلة الإنتاج، كذلك الأمر بالنسبة للصفقات العمومية حيث تتاح لهؤلاء الرواد فرصة المشاركة مما يفجر طاقاتهم ويسمح لهم بتوفير العديد من السلع والخدمات بالأسعار وبالجودة المطلوبة، وعليه نستنتج أن لنشاط المقاولاتية فرص واسعة لتوفير المنتجات بأشكالها المتنوعة.

- **المقاولاتية وتنويع الأسواق**: تمتاز المشاريع المقاولاتية بقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والالتزام بالمواصفات العالمية والاستفادة من خدمات الحاضنات التكنولوجية الحديثة ومراكز التقنية ودعم البحث والتطوير فيها واستقطاب المتخصصين، الأمر الذي ينعكس على جودة وتنوع منتجاتها وهو ما يسهل عليها عملية اكتشاف واقتحام أسواق داخلية وخارجية جديدة غير معروفة وغير مغطاة من قبل، كما أن مشاركة هذه المشاريع في المعارض الوطنية والدولية تعد من أفضل الفرص والسبل لتسويق المنتجات واكتشاف الأسواق وإبرام الصفقات التجارية مع الشركاء المحليين والدوليين.
- **المقاولاتية وتنويع هيكل الصادرات**: تعتمد العديد من الدول النامية على تصدير موارد اقتصادية محدودة (أحادية أو محدودة نسبيا في غالب الأحوال) وهي في عمومها موارد ناضبة غير متجددة، وأمام التقلبات الاقتصادية التي باتت تشهدها الساحة الدولية من حين لآخر وانعكاساتها الخطيرة، فانه لابد من البحث عن قطاعات بديلة يتم من خلالها ترقية الصادرات، ويعتبر نشاط المقاولاتية من بين البدائل المتاحة التي يعتمد عليها من أجل تنويع الإنتاجية ومن ثم تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات
- **المقاولاتية وتنويع الإيرادات المالية**: تعد المشاريع المقاولاتية العمود الفقري لاقتصاد أي بلد في العالم حيث تساهم بشكل رئيسي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي ولا تتأثر بدرجة كبيرة بالأزمات الاقتصادية العالمية نظرا لانخفاض درجة ارتباطها بالأسواق الدولية، لذلك يعتبر تطوير هذه المشاريع وتنويعها من الآليات الإستراتيجية التي تراهن عليها الدول في تغذية الخزينة العمومية وذلك من خلال ما تساهم به من اشتراكات ومساهمات واقتطاعات ضريبة، وقد تبرز أهميتها بشكل واضح وجلي في حالة الازدهار الاقتصادي ورواج التجارة الداخلية والخارجية، حيث تتضاعف الأوعية الضريبية وترتفع الحصيلة الجبائية وتنتعش المالية العامة للدول.

المطلب الثالث: البدائل الاقتصادية الأخرى

بالإضافة للبدائل الاقتصادية سابقة الذكر، من الإستثمار الأجنبي المباشر والمقاولاتية لتحقيق التنويع الاقتصادي، هناك بدائل إقتصادية أخرى لها دور فعال في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال أهميتها في الاقتصاد.

I.الطاقة المتجددة

تعتبر الطاقة عصب الحياة ويعد إمتلاكها مؤشر لتقدم الشعوب، بسبب تلك التقنيات التي تعتبر إحدى سمات العصر والتي تعتمد في تشغيلها على الطاقة، وهي طاقة مستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ.

1.I. مفهوم الطاقة المتجددة

تعرف الطاقة المتجددة على أنها: " الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أي التي لا تنفذ، وتختلف جوهريا عن الوقود الأحفوري من النفط وفحم وغاز طبيعي أو الوقود النووي، ولا تنشأ عن هذه الطاقة المتجددة عادة مخلفات كثنائي أكسيد الكربون (co2) أو غازات ضارة التي تعمل على زيادة الإحتباس الحراري كما يحدث عند إحتراق الوقود الأحفوري أو المخلفات الذرية الضارة الناتجة عن المفاعلات النووية". (وهيبة، ديسمبر 2019، صفحة 195) أي أن الطاقة المتجددة تعبر عن نوع من أنواع الطاقة التي تُولّد من مصادر طبيعية، مما يعني أنها لا تنفذ مع الاستهلاك الكبير ودائمة التجدُّد، تختلف عن مصادر الطاقة غير المتجددة بأنها غير محدودة وصديقة للبيئة ولا تؤثر عليها بتاتًا، أو أن تأثيرها بسيط لا يُقارن مع تأثير الوقود الأحفوري مثلاً.

كما تعرف أيضا على أنها: "هي الطاقة التي مصادرها بإستمرار أو أنها غير قابلة للنضوب، وليس لها عمر إفتراضي من الناحية العملية، وهي مصادر قائمة ومتوافرة ما دامت الحياة قائمة بخلاف مصادر الطاقة التقليدية كطاقة الوقود التي تتصف بالنضوب بسبب الإستخدام المتزايد." (الصرن، جوان 2012، صفحة 370) أي أن الهدف من الفكرة استخدام الطاقة المتجددة في الوصول إلى تنمية مستدامة أكثر نظافة، قد أصبحت مصادر الطاقة المتجددة جزءًا لا يتجزأ من مسؤولية الشركات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، ويزيد استهلاك هذه الطاقة يومًا بعد يوم.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن الطاقة المتجددة هي كل طاقة ناتجة عن مصادر طبيعية تتجدد بمعدل يفوق ما يتم استهلاكه. كأشعة الشمس والرياح، من المصادر التي تتجدد باستمرار، تمتاز بإنخفاض تكلفتها، وتساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة.

أ- أسباب البحث عن الطاقات المتجددة

توجد العديد من الأسباب التي جعلت من الحكومات تبحث عن الطاقات المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية الناضبة، وهي كالتالي: (جميلة، 2019، صفحة 85)

- **نضوب الموارد:** تراكمت الدلائل على أن الإنتاج العالمي للنفط يقترب من الزوال، وهي الحقيقة التي يعرفها الكثيرون في صناعة النفط، إلا أنهم لا يجرؤون على التصريح بها وهو ما أشار إليه رئيس مجلس إدارة شركة ARCO سنة 1999: "لقد أشرفنا على الوصول إلى نهاية عصر النفط"، وصحيح أنه لما يبلغ الإنتاج العالمي أوجه ستكون منه كميات كبيرة لا تزال موجودة في باطن الأرض إلا أنها ستكون حسب رأي صانعي النفط إما أقل جودة أو أصعب استخراجا وأعلى كلفة. فالطاقة الرخيصة من النفط قد انتهت، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة جار الآن وهذا البديل لربما يكون موردا تقليديا كالغاز، إلا أن العلماء أكدوا أن عصر نضوب الغاز يبدأ بعد انتهاء عصر النفط أما الفحم فرغم أنه يبدو وفيرا نسبيا إلا أن كثيرا من الفحم الذي في الأرض الآن من النوع الرديء صعب الاستخراج فإذا ما اعتمد عليه لسد النقص الحاصل في الوقود الأحفوري سيبلغ أوجه في العقود القادمة أيضا وعليه فالطاقة المستمدة من الشمس والرياح هي طاقة متجددة وإنتاجها قابل للزيادة إلى حد كبير إذا فهي البديل الأمثل؛
- **تزايد حاجات السكان:** الزيادة في عدد السكان التي يشهدها العالم لا تعود للوراء وإنما هي في تقدم مستمر، ومع الارتفاع في الكثافة السكانية سترتفع حاجات الناس خاصة بعدما تعودوا على نمط محدد من العيش، وهو ما يجعلهم يكثفون الطلب على موارد الطاقة بكل أنواعها وبما أن الموارد المعتمد عليها حاليا ناضبة فإنه لابد من إيجاد موارد متجددة تضمن حياة سكان العالم؛
- **التلوث البيئي:** يساهم الوقود الأحفوري في تلوث البيئة وتفشي الأمراض المختلفة وهو ما يهدد وجود السكان. وتشير دراسات إلى أن الانتقال من أنواع الوقود الأحفوري الملوثة إلى طاقات نظيفة سيساهم في خفض تكاليف الرعاية الصحية إذ يموت نحو 07 ملايين شخص كل سنة من تلوث الهواء وهذا يكلف العالم 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛
- **تقلب الإيرادات:** أصبحت الطاقات غير المتجددة لعنة، ذلك لأن الإيرادات التي تولدها ضخمة بصورة غير طبيعية وتتقلب على نحو لا يمكن التنبؤ به لأنها لا تتأتى من مصدر مستقر، وعليه وجب البحث عن بدائل تستطيع حل هذه المشاكل والاهتمام بها فاعتماد الدول النفطية على مورد وحيد وناضب متقلب وهو من حق الأجيال القادمة يجعلها عرضة لصدمات مختلفة قد تهدد أمنها واستمراريتها.

ب- مميزات وخصائص الطاقات المتجددة

تتمثل أهم مميزات وخصائص الطاقات المتجددة في العناصر التالية: (عاشور و محمد، إفريل 2016، صفحة 188)

- مصادر دائمة طويلة الأجل تساهم في تلبية متطلبات الطاقة التي يحتاجها الإنسان؛

- إرتفاع تكلفة إنتاجها بسبب أن إستخدامها يتطلب توفر العديد من الأجهزة وهذا ما يعيق إنتشار إستخدامها؛
- بسبب وجود هذه المصادر بأشكالها وأنواع مختلفة فإن إستغلالها يتطلب إستعمال تكنولوجيا مختلفة تلائم كل نوع من الأنواع؛
- توفرها في معظم المناطق بالعالم ولكن بدرجات متفاوتة، غير أنها لا تتوفر بشكل دائم ومنتظم في المكان والزمان؛
- تتناسب والإمكانيات التكنولوجية والإقتصادية للدول النامية.

ت- **أنواع الطاقات المتجددة:** من أنواعها ما يلي: (عامر و سفيان، فيفري 2017، الصفحات 381-382)

- **الطاقة الشمسية:** تعتبر الشمس هي المصدر الرئيسي للعديد من مصادر الطاقة الطبيعية. فهي تسخّن سطح الأرض، مما يؤدي إلى توليد الرياح بسبب التسخين غير المتساوي للهواء في الغلاف الجوي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الشمس في تبخّر المياه من البحار والأنهار، مما يؤدي إلى تكوّن السحب وتساقط الأمطار والثلوج. وبجانب طاقة الشمس والرياح، هناك مصادر أخرى للطاقة مثل طاقة المد والجزر وحرارة باطن الأرض والطاقة النووية. تُعرف هذه المصادر باسم "الطاقة المتجددة" أو "البديلة".
- **الطاقة المائية:** تُعد الطاقة المولّدة من المسطحات المائية من بين أرخص مصادر الطاقة، إلا أن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة، مثل توفر المجرى المائي، وكمية الماء المتاحة، والمناخ، والتضاريس، وعوامل اقتصادية مثل قربها من السوق وغياب المنافسة من مصادر طاقة أخرى. يعتمد إنتاج الطاقة في محطات التوليد المائية على حجم الماء وارتفاعه، وكلما زادت هذه القيم زادت الطاقة المولدة. وتتميز محطات الطاقة المائية بكفاءة عالية تتراوح بين 80-90%، بالمقارنة مع محطات توليد الطاقة الحرارية التي تعتمد على الوقود الأحفوري وتعمل بكفاءة لا تتجاوز عادة 30%.
- **طاقة الهيدروجين:** تُعد خلايا الوقود تقنية مُبشرة لتوليد الحرارة والكهرباء في السيارات والمباني، حيث تعمل شركات تصنيع السيارات على تطوير وسائل نقل تعتمد على هذه التقنية، حيث يحتوي جهاز الوقود على كيمياء كهربائية تفصل الهيدروجين والأكسجين لتوليد الكهرباء التي تُشغّل محرك كهربائي لتحريك السيارة.
- **الطاقة الهوائية:** تعتمد هذه الطاقة على حركة الهواء والرياح، وقد استُخدمت منذ العصور القديمة في تشغيل السفن الشراعية وطواحين الهواء لطحن الحبوب ورفع المياه من الآبار. يتم تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية باستخدام طواحين الهواء، ومن ثم تحويلها إلى طاقة كهربائية عن طريق المولدات. وتُنتج محطات توليد الطاقة الهوائية كميات كبيرة من الكهرباء، حيث يُقدّر أن يمكن توليد حوالي 20 مليون ميغاواط عالمياً من هذا المصدر، وهو ضعف قدرة الطاقة المائية.
- **الطاقة الجوفية (حرارة الأرض الجوفية):** تُعتبر هذه الطاقة واحدة من أهم مصادر الطاقة، حيث يرى العلماء أنها قادرة على توليد كميات هائلة من الكهرباء في المستقبل.

2.I. الأهمية الاقتصادية للطاقات المتجددة

تكمن الأهمية الاقتصادية للطاقات المتجددة فيما يلي: (سمرة و ليلى، جوان 2020، صفحة 903)

- موارد الطاقة مستدامة أي أنها لن تستنفذ أبدا أو تلحق الضرر بالبيئة المحلية أو الوطنية أو العالمية؛
- تعتمد أنظمة الطاقة المتجددة على مصادر الطاقة المحلية المتوافرة في سائر الدول، ما يضمن بالتالي أمن الطاقة؛
- تعتبر موارد الطاقة المتجددة موارد موثوقة، فالنظام الموزع لتوليد الطاقة من مجموعة متنوعة من المصادر المتجددة يوفر نظام طاقة أكثر متانة وأقل عرضة لانقطاع إمدادات الطاقة التقليدية؛
- تحمي الطاقات المتجددة الاقتصاديات من الأزمات التي تحدثها التقلبات في أسعار الوقود التقليدية، فالاعتماد على مصادر الطاقة المحلية المتجددة يمكن أن يحمي الاقتصاديات المحلية من مظاهر الفوضى الاقتصادية العارمة الناتجة عن التقلبات في الأسواق العالمية للسلع الأساسية؛
- توفر أنظمة الطاقة المتجددة فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجيا، فالقطاع يشكل منبعا سريع النمو للوظائف العالية الجودة، وهو يتفوق من بعيد في هذا السياق على قطاع الطاقة التقليدية الذي يستلزم توافر رأسمال كبير.

لتحقيق تنويع اقتصادي يُعتمد على توافر خدمات الطاقة اللازمة لتعزيز الإنتاجية وتحسين الدخل المحلي، يجب أن تُنظر إلى الطاقة كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل عام، بما في ذلك دعم القطاع الزراعي وتوفير فرص العمل المتنوعة. من المعروف أن الوصول إلى خدمات الطاقة ومصادر الوقود الحديثة يلعب دوراً حاسماً في تعزيز فرص العمل، حيث يمكن أن يؤدي النقص في هذه الخدمات إلى تقليل فرص العمل وتقييد النمو الاقتصادي، بالتالي تصبح الفرص الاقتصادية المتاحة محدودة بصورة كبيرة، إذ أن توفر هذه الخدمات يساعد على إنشاء المشاريع الصغيرة وعلى القيام بأنشطة معيشية وأعمال خاصة، ويعتبر الوقود كذلك ضروريا للعمليات التي تحتاج إلى حرارة وللنقل وللعديد من الأنشطة الصناعية، ويضاف إلى هذا أن واردات الطاقة تمثل حاليا من منظور ميزان المدفوعات أحد أكبر مصادر الديون الأجنبية في العديد من الدول الأكثر فقرا، فبالنسبة للعمالة في قطاع الطاقة المتجددة تزداد بوتيرة سريعة جدا في القرن الواحد والعشرين، وأشار تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والرابطة الدولية للاتحادات العمالية في ديسمبر 2007 بعنوان "الوظائف الخضراء نحو عمل مستدام في عالم قليل الكاربون ."وجاء في التقرير أنه يتم استخدام نحو 300 ألف عامل في طاقة الرياح وأكثر من 100 ألف في النظم الفوتوفولطية الشمسية حول العالم، وفي الصين والولايات المتحدة الأمريكية يعمل أكثر من 600 ألف شخص في الطاقة الحرارية الشمسية، ويتم تشغيل نحو 1.2 مليون عامل في مشاريع الكتلة الحيوية في أربعة بلدان رائدة هي البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والصين، ويبلغ مجموع العاملين حاليا في الطاقات المتجددة 302 مليون شخص في البلدان التي تملك بيانات بهذا الخصوص (رشيدة و مياسة، أكتوبر 2020، صفحة 29) . و بهذا تساهم اقتصاديات الطاقات

المتجددة في رفع كفاءة القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية من خلال إدماجها في منظومة الإمداد الطاقوي.

II. القطاعات الاقتصادية

بساهم تتعدد القطاعات الاقتصادية في أي دولة، صناعياً، سياحيا وحتى فلاحيا، في فتح مجالات كبير لتحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية، فكل قطاع على حدى له دور بارز في تنمية الاقتصاد المحلي، أي رفع معدلات النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل.

1.II. القطاع الصناعي

نظرا لأهمية القطاع الصناعي، فتعرف الصناعة على أنه: "ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أخرى " (براي و خليل، 2018، صفحة 266). أي أن الصناعة عبارة عن عملية تحويل شكل الموادّ الخام في الطبيعة ومضمونها من خلال استخدام أدوات معينة لزيادة قيمتها، وجعلها قابلةً لإشباع حاجة معيّنة سواء كانت وسيطة أو نهائية.

كما يعرف القطاع الصناعي على أنه: "يمثل نظاما أو وحدة رئيسية ضمن الإقتصاد الوطني الذي يضم عددا من المنشأ التي تتوزع فيما بين فروع صناعية مختلفة منها ما تقوم لإستخراج المواد الخام من الطبيعة أو المواد الزراعية ومنها ما تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات ذات الطبيعة الصناعية" (مدحت، 2005، صفحة 26) فالقطاع الصناعي يعدّ من الركائز المهمّة للتنمية طويلة المدى في الاقتصاد، حيث إنّه يزيد الدخل القومي، ويحدّ من الاعتماد على المصادر التقليديّة، بالإضافة لسدّ احتياجات المجتمع المدني في تطوّره المتواصل، وتحقيق قيمة مضافة أكبر للموارد الطبيعيّة عن طريق تحقيق القيمة المضافة إليها.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن القطاع الصناعي عبارة عن جملة من الأنشطة التي تقوم بحويل المواد الخام إلى منتجات قابلة للاستغلال سواء بطريقة مباشر أو غير مباشرة، سواء محليا أو توجه نحو التصدير مع زيادة الاحتياطات الأجنبية، مستغلا العمالة المحلية.

ويكتسب القطاع الصناعي أهميته من المزايا العديدة التي يمتاز بها، وأبرز هذه المزايا ما يلي: (مدحت، 2005، الصفحات 38-39)

- يتميز القطاع الصناعي بإرتفاع متوسط إنتاجية العمل مقارنة بالقطاعات الأخرى؛
- يتمتع القطاع الصناعي بعلاقات تشابكية ضمنية مما يجعلها محفزة على النمو التراكمي؛
- يتميز القطاع الصناعي بإمكانية إستعاب الأيادي العاملة وخصوصا الصناعات الثقيلة.

2.II. القطاع السياحي

يعود أول تعريف محدد للسياحة للألماني "Guyer Freuller" وذلك عام 1905 حيث عرفها على أنها: "ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والإستجمام وتغيير الروتين والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة، وأيضا إلى تطوير الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب، حيث كانت ثمرة إتساع نطاق التجارة والصناعة كبيرة، متوسطة، أو صغيرة مع تقديم وسائل النقل،" (حفصى بو تبعو، دون سنة نشر، صفحة 211)

وتعرف أيضا على أنها: "ذلك النشاط الحضاري والإقتصادي والتنظيمي بإنتقال الأفراد إلى بلدهم وإقامتهم فيه لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد." (دريدش، 2016، صفحة 103)

وتمكن أهمية القطاع السياحي بالنسبة للإقتصاد ككل، فيما يلي: (صلاح و عبد الستار ، 2016، الصفحات 354-355)

- توفير فرص العمل، كمرشد سياحي، التجارة في الأماكن السياحية، أو موظفي الفنادق؛

- جذب الإستثمارات الضخمة التي يتم إنشاؤها بسبب السياحة، كالفنادق الكبرى والمهرجانات خاصة الرياضية؛

- إرتباط القطاع السياحي بالصناعات، فهناك صناعات تشتهر فيها وتنفرد بها أغلب الدول، كشهرة السجاد الإيراني والساعات السويسرية، وورق البردي المعروف في مصر، فهو أول ما يحمله معه السائح من مصر لفرعونية التاريخ والتراث؛

- تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال دعم مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، أم الزراعية.

يلعب القطاع السياحي دورا بارزا في تحقيق التنويع الاقتصادي، فهناك علاقة وطيدة بين القطاع السياحي والتنويع الاقتصادي، وذلك من عدة نواحي، وهي كالتالي:

أ- **النواحي الإقتصادية:** وهي كالتالي: (مرداسي، بوطبة، و تقرورت، 2018، صفحة 23)

- زيادة الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية؛
- مساعدة السياحة في زيادة النشاط الإقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة على السياحة في الدخول للأسر والأفراد؛
- تشكل السياحة قطاعا تصديري، يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولية؛
- تمثل السياحة جزاءا من المعاملات غير المنظورة في الميزان التجاري؛

- تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي لم تستغل سياحيا، فتتجه السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية، والمناخية الفريدة، والتي غالبا ما تكون محرومة من العمران؛
- تعمل على زيادة الإنتاج والإستهلاك؛
- تساهم في توفير فرص العمل؛
- تنشط السياحة قطاع النقل.

ب- **النواحي الاجتماعية والثقافية:** وترتكز على: (حازم، 2018، صفحة 109)

- ترفع من المستوى المعيشي وتحسن نمط حياتهم؛
- خلق وتوفير تسهيلات ترفيهية وثقافية؛
- تنمية الوعي الثقافي لدى الأفراد والجماعات؛
- تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف.

بالإضافة إلى ذلك تساهم السياحة في معالجة المشكلات السياسية وهذا تكملة للنتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، فهي تساهم في تحسين العلاقات الديبلوماسية بين الدول.

بالإضافة الي الدور الفعال الذي يلعبه كل من القطاع الصناعي والقطاع السياحي لتحقيق التنويع الاقتصادي، فإن القطاع الفلاحي لا يقل أهمية عنهما بإعتباره البديل الاستراتيجي لتطوير الاقتصاديات خارج قطاع المحروقات، فالقطاع الفلاحي ساهم في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي. وتوجد العديد من الاستراتيجيات لتنمية القطاع الفلاحي لتحقيق التنويع الاقتصادي التي تتبعها العديد من الدول تحسين البنية التحتية للفلاحة، مثل تطوير الطرق والجسور والموانئ والسدود والآبار وشبكات الري. كما أن تطوير التكنولوجيا المستخدمة في الفلاحة، مثل استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والتقنيات الزراعية المتطورة يساهم في تنمية القطاع الفلاحي. بالاضافة إلى تطوير المؤسسات المتعلقة بالفلاحة، مثل تطوير الأسواق وتحسين نظام التجارة وتطوير المصانع المتخصصة في تصنيع المنتجات الزراعية. وتطوير التعليم والتدريب في مجال الفلاحة، مثل تدريب المزارعين على استخدام التقنيات الزراعية المتطورة. مع دعم المزارعين من خلال توفير الأموال والمساعدات لهم، مثل تقديم قروض بأسعار منخفضة أو دعمهم بالأدوات والمعدات الزراعية، وهذا ما سيتم التطرق له في الفصل الثاني.

خلاصة

تبين من خلال ما تقدم في الفصل الأول، من الأسس النظرية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي والبدائل الإقتصادية له. أن التنويع الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة في إرساء قواعد التنمية الاقتصادي والمستدامة، بغرض رفع معدلات النمو الاقتصادي ، في الدول الغنية بالموارد الطبيعية للتحول من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد متنوع، تتنوع معه مصادر الدخل. فالمساهمة في التقليل من الاعتماد على الواردات من السلع الاستهلاكية يضمن الاكتفاء من السلع والخدمات المحلية، ويعد هدفٌ أسمى إلى جانب الهدف الأساسي للتنويع الاقتصادي. وذلك تطبيقا لمبادئ الحوكمة في مختلف الإستراتيجيات بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي، من خلال أشكاله المختلفة. فيساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع قاعدة الإنتاج من خلال جلب تكنولوجيا وخبرات جديدة وتبادل المعرفة مع خبرات البلد المستضيف. فيمكن للإستثمار الأجنبي المباشر تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات المحلية من خلال نقل التكنولوجيا والممارسات الإدارية الفعالة. ويمكن للدول تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال دعم تطوير الصناعات الجديدة والناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا والابتكار، والتي تساهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتنويعه. حيث يشكل القطاع الفلاحي جزءًا أساسيًا من التنويع الاقتصادي، خاصة في الدول التي تمتلك إمكانيات في الفلاحة من مساحات للأراضي الصالحة للزراعة. وتحقيق التنويع من خلال تطوير مختلف المجالات الفلاحية مثل الزراعة التقليدية والزراعة العضوية والزراعة الحديثة، وذلك بإدخال التنولوجيا الحديثة في القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: استراتيجية تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي (2000-2022)

تمهيـد

تلعب سياسة الدولة دورا مهما في توجيه قطاعاتها المنتجة و الغير منتجة نحو تحقيق جملة من الخطط و الاستراتيجيات ، فالجزائر ترتكز بشكل أساسي على قطاع الفلاحة ، الذي نال قدرا كبيرا من الاهتمام عن طريق تفعيل و إعادة تفعيل جملة من الآليات قصد تنفيذ الخطط البعيدة المدى ، لتمنح بذلك نفسا جديدا للقطاع ككل يسمح لها بتنفيذ استراتيجيتها مع ضمان الحد الأدنى من النمو ، مواكبة لسير الدول الرائدة في مجال التنمية وفق المتغيرات النسبية الظرفية، ففي هذا الفصل نتناول أهم مرتكزات القطاع الفلاحي المتعلقة أساسا باستراتيجيات مرتبطة طرديا بالتوافق مع معلم الزمن و الأحداث ، تجسيدا لمقومات التنمية الاقتصادية ضمن ثلاثة مباحث كما يلي :

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للتنمية الفلاحية؛
- **المبحث الثاني:** مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- **المبحث الثالث:** آليات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الفلاحية

تعد التنمية الفلاحية عملية تطوير وتحسين القطاع الفلاحي في دولة معينة. إن الفلاحة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من البلدان حول العالم، فهو يوفر فرص عمل للسكان في المناطق الريفية النائية وتلبي احتياجات الغذاء والمواد الخام اللازمة للصناعة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب القطاع الفلاحي دورًا حاسمًا في الاستدامة البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية. وتعتبر التنمية الفلاحية عملية شاملة تهدف إلى تعزيز إنتاجية القطاع وتحسين مستوى معيشة الفلاحين. تشمل هذه العملية العديد من الجوانب والأهداف ويمكن تطبيقها من خلال نوعين بارزين الافقية والعمودية. وللإحاطة بهذه الجوانب تم تقسيم هذا المبحث في النقاط التالية:

- **المطلب الأول:** ماهية القطاع الفلاحي؛
- **المطلب الثاني:** ماهية التنمية الفلاحية؛
- **المطلب الثالث:** انواع التنمية الفلاحية ومتطلباتها.

المطلب الأول: ماهية القطاع الفلاحي

يشمل القطاع الفلاحي الأنشطة المتعلقة بزراعة المحاصيل، تربية الماشية، الصيد والصيد البحري، وتربية الحيوانات الزراعية. يلعب الفلاحون والمزارعون دورًا حاسمًا في إنتاج الأغذية والمواد الخام الزراعية التي تلبي احتياجات الإنسان والصناعة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا القطاع في توفير فرص عمل للعديد من السكان في المجتمع الريفي ويسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول.

I. مفهوم الفلاحة

تتمثل دور الفلاحة في الوظيفة الأولية والأساسية للفلاحة في توفير الغذاء لسكان البلد. فتعد علم تطبيقي يشمل جميع جوانب المحاصيل الإنتاج بما في ذلك البستنة وتربية الماشية ومصايد الأسماك والغابات ، إلخ. مشتق الكلمة الإنجليزية الفلاحة من اللاتينية ager (التربة) و) colo زراعة فهي تدل، عند دمجها على الفلاحة اللاتينية: حراثة الحقل أو الأرض. (David R & Dorian Q, 27 February 2017, p. 105) أي أن الكلمة قد أتت لاستيعاب مجموعة واسعة جدًا من الأنشطة التي تعد جزءًا لا يتجزأ من الفلاحة ولديها المصطلحات الوصفية الخاصة، مثل الفلاحة، والتدجين، والبستنة، والبستنة الشجرية، وزراعة الخضروات، وكذلك أشكال إدارة الثروة الحيوانية مثل الفلاحة المختلطة بين المحاصيل والثروة الحيوانية، الرعي والترحيل.

كما تعرف الفلاحة على أنها: "علم وفن وصناعة وتجارة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية، وهي ليست فقط أرض وزروع نباتية وحيوانية بل أيضا الفلاح وأسرته، أولئك الذين يقومون بتوفير حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية والذين لا يقلون في أهميتهم عن الأرض والمحاصيل الناتجة منها." (محمد لمين و حليمة، ديسمبر 2016، صفحة 135) إذا فالفلاحة الناجحة تعتمد على ثلاث عناصر رئيسية هي النجاح

التكنولوجي أي النجاح الفلاحة من الناحية الفنية والنجاح الاقتصادي أي الكفاءات في تسويق المحاصيل الفلاحية. وأخيرا النجاح الاجتماعي أي العيش عيشة في مستوى مرتفع.

ويقصد بالفلاحة تلك المجموعات التاريخية المتميزة التي ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية. (مراد و مفيدة، 2016، الصفحات 165-182) يشير إلى أن الفلاحة تعني المجموعات التاريخية التي عاشت على ارتباط وثيق مع الأرض، وكانت تعتمد على العلاقات الطبيعية والاجتماعية مع هذه الأرض. وعندما تحررت هذه المجموعات من هذه العلاقات، بدأت في مواجهة صراعات داخل علاقاتها الزراعية. ببساطة، الفلاحة تشير إلى المجتمعات التي اعتمدت على الزراعة وعلى الأرض كمورد أساسي في تاريخها، وعندما تغيرت هذه العلاقات أو تم تحريرها، أدى ذلك إلى صراعات داخل المجتمع.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول الفلاحة هي نشاط زراعي يتمثل في زراعة الأراضي وتربية الحيوانات بهدف إنتاج الغذاء والمواد الزراعية. يعتمد هذا النشاط على مجموعة من العمليات والتقنيات مثل زراعة المحاصيل، تربية الماشية والدواجن، وإدارة الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة. والفلاحة هي جزء أساسي من اقتصاد العديد من البلدان، وتلعب دورًا حيويًا في تلبية احتياجات السكان من الغذاء والمواد الزراعية. تتنوع ممارسات الفلاحة حول العالم بناءً على الظروف المناخية والثقافية والاقتصادية لكل منطقة. تشمل أنشطة الفلاحة الزراعة العضوية والزراعة التقليدية والزراعة الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا.

II. مفهوم علم الاقتصاد الفلاحي

يعد علم الاقتصاد الفلاحي فرع من الاقتصاد يركز على دراسة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي والنشاطات الزراعية في الاقتصاد. يشمل علم الاقتصاد الفلاحي العديد من المواضيع والمفاهيم التي تتعلق بالزراعة والتنمية الريفية، بما في ذلك إنتاج الغذاء يحتوي كيفية إنتاج المحاصيل والمواشي وغيرها من المنتجات الفلاحية، وكيف يمكن تحسين الإنتاجية والكفاءة في القطاع الفلاحي. أسواق الفلاحية أي يدرس كيفية تسويق وبيع المنتجات الفلاحية وكيفية تحديد الأسعار والمبيعات في هذا القطاع. سياسات الفلاحية بمعنى يبحث في السياسات الحكومية المتعلقة بالفلاحة، بما في ذلك الدعم المالي للفلاحين والتشريعات المتعلقة بالزراعة. تنمية الريف من خلال يتعامل مع قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، بما في ذلك توفير فرص العمل وتحسين معيشة سكان هذه المناطق. استدامة الزراعة أي يدرس كيفية ممارسة الزراعة بشكل مستدام مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة. علم الاقتصاد الفلاحي يلعب دورًا مهمًا في تحليل تحديات الزراعة والريف وتقديم سياسات واستراتيجيات تعزز استدامة وازدهار هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد. فهو ذلك العلم الذي يبحث في المشاكل والمعيقات الاقتصادية المتعلقة بجهود الانسان في الأنشطة الفلاحية. (عبد الوهاب، 1969، صفحة 20)علم يتفرع كغيره من العلوم الأخرى إلى عدة فروع يرتبط بعضها البعض ارتباطا وثيقا، منها:

- **اقتصاديات الموارد الطبيعية:** تنبع أهميتها عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وأخرى تخطيطية لعل أهمها ضرورة المحافظة على موارد المجتمع المتاحة واستغلالها؛ (حمد بن محمد، 1428 هـ، صفحة 16)
- اقتصاديات العمل الفلاحي: تمتاز بعدة خصائص أبرزهت ارتباط العمل بالعامل أي لا يمكن فصلها، مع اختلاط قدرة أصحاب جانبي العرض والطلب التفاوضية؛ (زكريا، جانفي 2020، صفحة 718)
- **التمويل الفلاحي**: كما يتمثل التمويل الفلاحي في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجي خلال السنة؛ (فضيلة و مريم، جوان 2017، صفحة 53)
- **التسويق الفلاحي:** يشمل كل من المنتجات الزراعية المنتجات الحيوانية على حد سواء ،حيث يطلق البعض مصطلح التسويق الفلاحي نظرا لان مفهوم الفلاحة هو أوسع واشمل من مفهوم الزراعة حيث أن مصطلح الفلاحة يضم المنتجات النباتية والحيوانية وهذا راجع للترابط والتشابه الموجود بينهما؛ (مريم و عبد الصمد، جوان 2019، صفحة 756)
- **الارشاد الفلاحي:** تتمحور أهداف الإرشاد حول تحسين قيادة الأنشطة الفلاحية وإقامة روابط بين الفلاحين ومحيطهم. في خضم السياسة الفلاحية، الريفية والصيدية المنتهجة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تم تبني تأطير مكثف، يرتكز على مقاربات الاتصال والإرشاد بغرض تحسين قدرات، مهارات و ممارسات للمستفيدين من مشاريع التنمية التي تطلقها السلطات المعنية. كما اهتم الإرشاد الفلاحي، بصفته أداة لتطبيق هذه السياسة بإيجاد حلول للمشاكل التقنية والاقتصادية التي تواجه الفلاحين بانتهاج المقاربات الملائمة. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2023)

III. مفهوم القطاع الفلاحي

يعد القطاع الفلاحي ركيزة أساسية من بين القطاعات الاقتصادية فعرف القطاع الفلاحي على أنه: "مختلف المفاهيم والأدوات الإقتصادية التي تدرس إنتاج وتنظيمه، حيث أنه يتميز بمجموعة من الخصائص ينفرد بها عن باقي القطاعات الأخر". (نجوى و لطيفة، ديسمبر 2022، صفحة 105) إنطلاقا من التعريف السابق فالقطاع الفلاحي يمتاز بخصائص تميزه عن غيره من القطاعات الإقتصاديةمن حيث التكاليف، الدورة الإنتاج ورأس المال وغيرها.

كما تم تعريفه أيضا على أنه: "أحد القطاعات الرئيسية المهمة والمحركة للإقتصاد، لما يوفره من الإحتياجات الغذائية، فهو منتوع من حيث إنتاج المواد الغذائية كالمحاصيل الحبوب، الخضر والفواكه... وغيرها، الذي يمكن إستخدامه بشكل مباشر أو مدخلات أولية لعملية صناعية أخرى، فضلا عن دوره في توفير العوائد النقدية وإستخدامها لتحقيق إستقرار إقتصادي من خلال المنتجات الفلاحية".(يحي حمود و نور علي، 2020، الصفحات

49-50)أي أنه قطاع مهم يعتمد عليه في توفير الإكتفاء الذاتي، بإعتباره يحقق الاستقرار الإقتصادي من خلال جلب العملة الصعبة نتيجة عملية التصدير المنتجات الفلاحية.

فالقطاع الفلاحي هو ذلك القطاع الذي يدرسه الاقتصاد الريفي فهو نظام معقد من العلاقات المادية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية. إن خصائص هذا النظام هي التي لها يقود الاقتصاديين إلى دراستها بطريقة معينة. هذه هي أيضا هذه الخصائص التي أدت إلى حصول هذا القطاع على اهتمام خاص من الحكومة للجمهور، وعلى وجه الخصوص، أنه يستفيد من تدابير الدعم المفاهيم الخاطئة عن الإنتاج الفلاحي ودور الأسواق الفلاحية بسيط الفلاحة قطاع أعمال صغيرة. (SI-TAYEB, 2015, p. 34) هذا التعريف يشير إلى أن القطاع الفلاحي هو نظام معقد يدرس في مجال الاقتصاد الريفي، وهو نظام يشمل العديد من العلاقات المادية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية. هذا القطاع يتميز بمجموعة من السمات الفريدة التي تجعله موضوع اهتمام الاقتصاديين والحكومات.

تتميز القطاع الفلاحي بالمميزات التالية عديدة مجتمعة، ولا يمكن وجودها مجتمعة إلا في القطاع الفلاحي ومن الضروري فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية إيجاد الحلول المناسبة لها، وفي ما يلي هذه المميزات: (زهير، 2014/2013، الصفحات 53-54)

- **ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة تقدر نسبة رأس المال الثابت** (يمثل قيمة وسائل الناتج الفلاحي من الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وآلات غيرها وما ينفق عليها من تحسينات) في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا مما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل الإنتاج إلى إنتاج آخر. حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس هو الصحيح، إذ أن التكاليف المتغيرة تؤلف الجزء الأكبر من مجموع التكاليف. وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها؛
- **طول دورة الناتج الفلاحي:** إن فترة الانتظار في للفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، حيث أن القمح مثلا لا يثمر قبل ستة أشهر، والنخلة بعد ثماني سنوات. أي أن دورة الناتج الفلاحي طويلة بينما دورة الناتج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان. يقوم صاحب المعمل بإنتاج سلعة لسوق حاضرة استجابة لطلبات يتلقاها وعندما تقل الطلبات يحد من إنتاجه وإذا أضطر يتوقف عن العمل أو يغلق مصنعه ولكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها أي أنه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلة مجهولة المعالم، وإذا فرضنا أنه يعلم ما سيكون عليه حالة السوق في المستقبل فليس من السهل إيقاف إنتاج حقل للفواكه أو حظيرة للحيوان بمثل السهولة في إيقاف معمل من المعامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا أراد الفلاح زيادة منتجات الألبان مثلا فهو مضطر للانتظار سنة حتى تلد أبقاره، وكذلك الفواكه وغيرها، فشجرة التفاح لا تصل إلا ذروة الإنتاج قبل بلوغها من العاشرة، وعلى

هذا إذا ارتفع سعر أحد هذه المنتجات، فقد يغري هذا الارتفاع الفلاح بزيادة إنتاجه، وقد يبقى السعر مرتفعا بضع سنوات بسبب قارة الانتظار. وفي خلال ذلك يواصل الفلاحون زيادة إنتاجهم دون وجود قضاء ينظمهم، عندها تكون النتيجة ظهور إنتاج كبير في السوق، يهبط سعر المحصول هبوطا كبيرا، فيقومون بتخفيض الإنتاج وبعد مرور بضع سنوات تظهر نتيجة هذا الانخفاض في الإنتاج فيرتفع السعر عددا وتبدأ الدورة من جديد ثانية، ولذا أصبح من الضروري أن تكون هناك سلطة موجهة ومنظمة للفعاليات الاقتصادية لتجنب أمثال هذه الأزمات؛

- **ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية** تؤثر العوامل المناسية على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناعية لنموه، ولكن الظروف المناعية لا يمكن الاعتماد عليها، لأنها عرضة للتقلبات الفعالية، وهذا ما لا تحده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها، وعلى هذا فالعوامل الطبيعية (من جفاف وفيضان، وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الزراعية كدودة القطن ودوباس النخيل وصداً القمح وغارات المراد وأمراض الحيوانات) تجعل الزراعة عملا فيه الكثير من المغامرة والمخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي؛
- **صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:** يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو التخفض فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الزراعي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه المخلفات السعر، حيث أن المنتجات الزراعية تنصف معظمها بالمنتجات المشاركة كالقمح والتين اللحم والصوف والجلد، وتعرف المنتجات المشاركة يأته عدة منتجات تنتج معا من مدخلات وعمليات إنتاجية واحدة ويصعب التميز أو الفصل بينها حتى نهاية مرحلة الإنتاج والتي تعرف بنقطة الاشتقاق. فإذا أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعلى الفلاح ألا يدخل في الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص فحسب بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة التي ترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول، ولكن يصعب تقدير ذلك، ولو أنه من الأهمية بمكان؛
- **تخضع الفلاحة لقانون التكاليف المتزايدة** من الواضح أن مساحة الأرض الخصية ذات الموقع المجيد محدودة، وعلى هذا فإن أريد زيادة الناتج الزراعي يسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية إلى حد تضطر فيه اللجوء إلى استغلال أراضي إضافية أقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الحيرة الزراعية. وبذلك يسري قانون الغلة المتناقص على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية الزراعية، فتضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج؛

- **التقدم العلمي بطيء الأثر في الزراعة:** من الواضح أن الزراعة فرع مهم من فروع الناتج العلمي، إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضها، ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له. تحتاج التجارب الزراعية إلى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، ولذلك إذا نجح أحد الزراع في إجراء تجربة جديدة فران ذلك النجاح يتطلب وقتا طويلا، لأن دورة الناتج الزراعي طويلة، أما دورة الناتج الصناعي فإنها قصيرة وقد تؤثر التجارب العلمية في الإنتاج في سنة واحدة أكثر مما تؤثر التجارب الزراعية في سنين عديدة، وزيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة بحيث لا يتيسر الانتفاع بما للفرد، ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الزراعية على نطاق أوسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل وتقوم بنشر نتائج هذه التحارب همانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة.

ويعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فالأمة التي تهتم بالقطاع الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها هي أمة جديرة بالاهتمام لذا فإن التنمية الزراعية تتقدم برامج التنمية والإصلاح في الكثير من الدول لما للزراعة من أهمية بالغة حيث أنها: (محمد، جوان 2012، صفحة 69)

- مصدر للغذاء للسكان، وتحقيق الأمن الغذائي؛
- توفير المواد الأولية للصناعة بشقيها الغذائية وغير الغذائية؛
- خلق للثروة وتنويع مصادر الدخل وتوفير العملة الصعبة؛
- المساهمة في الناتج الداخلي واستيعاب نسبة عالية من قوة العمل.

وهناك مستجدات كثيرة زادت من أهمية الزراعة تتمثل في استمرار واستفحال الفجوة الغذائية خلال العقود الأخيرة وتفاقمها وتحقيق انجازات علمية مهمة و بصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية و هندسة الجينات مما يفيد الزراعة و الأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويرا وإنتاجاً وكذا تنامي أهمية اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافى الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي من أجل الوصول لتنمية مستدامة.

IV. دور القطاع الفلاحي في التنمية المستدامة

يعتبر القطاع الزراعي من أهم المحاور الأساسية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، ودفع عجلتها في معظم دول العالم، وذلك من خلال مساهمة القطاع الزراعي فيما يلي: (محمد ب.، جوان 2012، صفحة 199)

- **توفير الاحتياجات الغذائية:** يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في توفير مختلف الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع المتزايدة، عن طريق زيادة تنمية القطاع الزراعي بمختلف الطرق الحديثة لاستغلال الإمكانيات المتاحة.

- **توفير الموارد المالية:** إن توفير مختلف المنتوجات الفلاحية لأفراد المجتمع، يعمل على الحد من استيراد كثير من السلع الغذائية التي تعمل على توفير كثير من الأموال التي كانت توجه لتسديد فاتورة الاستيراد الخاص بالمنتوجات الزراعية، كما أن تحقيق فائض في المنتوجات الزراعية الذي يوجه إلى التصدير حتما سيجلب أيضا مبالغ مالية هامة من العملة الصعبة كلما زاد التصدير حيث توجه هذه الأموال إلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة.
- **توفير المواد الأولية** لبعض الصناعات تلعب الزراعة دورا هما في مجال التنمية الصناعية، لما تقدمه لكثير من الصناعات، من محاصيل زراعية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية الكثيرة مثل صناعة العجائن وصناعة المعلبات... وغيرها من الصناعات الزراعية.
- **القطاع الزراعي سوق للسلع الصناعية:** إن زيادة الإنتاج الزراعي يترتب عنه زيادة المداخيل لدى المزارعين وان زيادة الدخل يؤدي بهم إلى زيادة الطلب على الكثير من المنتجات الصناعية ومن ثمة العمل على زيادة تنمية القطاع الزراعي، بهدف توفير الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية الناشئة عن الزيادة في دخل المزارعين.
- **تحقيق الأمن الغذائي:** إن مفهوم تحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفير المواد الغذائية بكميات كافية للطلب عليها من جهة، وكذا نوعية هذه المواد وسلامتها.
- **استخدام المنتجات الصناعية:** يقوم القطاع الزراعي باستخدام كثير من المنتجات الصناعية كمدخلات إنتاج، مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والجرارات ومختلف الآلات الفلاحية ومن ثمة فإن تنمية القطاع الزراعي يتبعه تنمية في معظم الصناعات خاصة ما يعرف بالصناعات الزراعية.

المطلب الثاني: ماهية التنمية الفلاحية المستدامة

تعد فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينات، استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية ينبغي أن تنطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية والثقافية، أوسع نطاقا من المجالات التقليدية للإنتاجية الزراعية، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي.

I. مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة

تعرف التنمية الفلاحية على انها مجموعة من السياسات والاجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الانتاجية وزيادة الانتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيش مرتفع الافراد المجتمع. (فاروق و رابح، جوان 2018، صفحة 364) يشير هذا التعريف إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي تستهدف تغيير هيكل وبنية القطاع الفلاحي بهدف زيادة كفاءته واستخدام الموارد الزراعية بشكل أفضل. الهدف الرئيسي هو زيادة الإنتاجية وتحقيق نمو في الإنتاج الزراعي، وذلك بهدف زيادة الدخل الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد

والمجتمع بشكل عام. هذه السياسات والإجراءات تتضمن تحسين تقنيات الزراعة، تعزيز الاستدامة الزراعية، توجيه الاستثمارات نحو القطاع الزراعي، دعم المزارعين من خلال توفير موارد وتدريبات، وتعزيز البنية التحتية الريفية، بهدف تعزيز التنمية وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إيجابية.

كما تعرف أيضا على انها عملية ادارة معدلات النمو، حيث تهدف الى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الاراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الافقية من خلال تزويدها بالبنى الاساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على ادخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية بهدف الاستغلال الامثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الانتاجية. (عائشة، أوت 2020، صفحة 156) بمعنى أن هذه الاستراتيجية تهدف زيادة الدخل الفردي الحقيقي للأفراد في المناطق الريفية على المدى الطويل. زيادة مساحة الأراضي الفلاحية؛ أي تركيز على توسيع مساحة الأراضي المستصلحة أو تحسين استصلاح الأراضي القائمة. يشمل ذلك تطوير البنية التحتية الفلاحية وتوفير دعم حكومي للمزارعين لزيادة الإنتاج، تبني التكنولوجيا الحديثة؛ تركيز على تطبيق التكنولوجيا والابتكارات الحديثة في الفلاحة لزيادة الإنتاجية واستخدام الموارد بكفاءة. الاستدامة الفلاحية؛ ويسعى إلى الحفاظ على البيئة والاستدامة من خلال ممارسة الفلاحية تكون صديقة للبيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية. هذه الاستراتيجيات تهدف جميعها إلى تحقيق تحسين في الإنتاجية وزيادة الدخل والمعيشة في المناطق الريفية.

ويقصد بها أيضا تلك العملية التي تهدف إلى تنمية الانتاج الفلاحي بالعمل على زيادة رقعة الارض الفلاحية بالاستصلاح الاراضي أو بزيادة إنتاجية الارض أو بهما معا. (لمجد و يوسف، جانفي 2020، صفحة 27) يشير هذا المقصود إلى عملية تطوير الإنتاج الزراعي من خلال زيادة مساحة الأراضي الزراعية المتاحة أو زيادة الإنتاجية على الأراضي الزراعية الحالية أو من خلال توظيف كليهما. يمكن أن يشمل هذا العمل زراعة مساحات أرضية أكبر من الأراضي الزراعية، سواء عن طريق استصلاح الأراضي غير المزروعة أو تحسين استصلاح الأراضي المستخدمة بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل هذا العمل أيضًا تطوير تقنيات زراعية جديدة تزيد من إنتاجية الأراضي الحالية مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة وممارسات زراعية مستدامة. الهدف الرئيسي لهذه العملية هو زيادة إنتاج الزراعة وبالتالي زيادة توفير المنتجات الزراعية وزيادة الدخل في القطاع الفلاحي.

وتتمثل أهداف التنمية الفلاحية في مجموعة من النقاط، أهمها: (طالبي و صالحي، جوان 2015، الصفحات 215-214)

- زيادة الدخل الوطني من الفلاحة الذي يؤدي بدوره الدخل الاجمالي، مما يسمح برفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛
- القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، من خلال زيادة الانتاج الفلاحي الموجه للاستهلاك لتلبية جاجيات أفراد من الدخل الحقيقي؛

- المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات من خلال الزيادة في الانتاجية للنهوض بالاقتصاد المحلي؛
- القضاء على البطالة والتخفيف من حدة الفقر عن طريق خلق وظائف لأفراد المجتمع، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد علة الفلاحة؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعمل والمواد الطبيعية وغيرها، لعدم الاستقرار في القطاع الفلاحي المرتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات المناخية والموسمية، مما يتطلب التوسع في الاستثمار واستطلاح الاراضي، وترشيد استخدام المياه والحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الانتاج الفلاحي عن طريق البحوث العلمية واستحدام التقنيات الحديثة في الانتاج؛
- استخدام الموارد المحلية كمدخلات في العملية الانتاجية من أجل دعم الصناعة الوطنية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

II. مقومات التنمية الفلاحية

تتمثل مقومات التنمية الزراعية فيما يلي:

1.II. الموارد الطبيعية: تنقسم الموارد الطبيعية الزراعية التي يقوم عليها النشاط الفلاحي إلى:

- **الأرض:** تعتبر القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي سواء ببعدها الكمي أو ببعدها النوعي.
- **الموارد المائية:** وهي عامل مهم جدا في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك بحكم محدوديتها وندرتها، وانخفاض كفاءة واستخدامها في الدول النامية. الثروة الحيوانية وهي من أهم فروع القطاع الزراعي، وأن توفرها يغير من مقومات التنمية الزراعية، لذلك وجب الارتقاء بكفاءة الاستثمار بها وتنمية قدرتها على العطاء.
- **الغابات:** تعتبر أيضا من أهم الثروات التي تعمل على تطوير القطاع الزراعي، وذلك لما تلعبه في مكافحة التصحر، وتثبيت التربة، كما أنها أهم مصدر للخشب.

2.II. الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها عملية التنمية، حيث تتعلق سياسة العمالة في الزراعة بكفاءة استخدام الموارد المتاحة، وسياسة عدالة الدخل للموارد.

3.II. الموارد الرأسمالية: وتمثل كافة وسائل الإنتاج المادية التي تستعمل بطريق مباشر أو غير مباشر في تنمية القطاع، فهي تشمل شبكات الري، الطرق، المباني، والآلات ووسائل النقل والبذور والأسمدة والمبيدات. كل هذه الوسائل الإنتاجية تدخل ضمن الموارد الرأسمالية المنتجة في القطاع الزراعي.

III. أبعاد التنمية الفلاحية

للتنمية الفلاحية ابعاد بالغة الأهمية، تتمثل فيما يلي: (محمد ب.، جوان 2012، الصفحات 203-204)

1. **سياسة الأراضي:** يعد استخدام الأراضي بصورة مستدامة يتطلب العديد من المدخلات اللازمة للمحافظة على الأراضي الفلاحية، والمتمثلة في ضمان حقوق الملكية للأراضي الفلاحية، لأن الضمان يعتبر سببا رئيسا في زيادة التعدي على تلك الأراضي وعدم الاهتمام بها، كما يجب التقليل من استخدام الاسمة الكيماوية والمبيدات الحشرية والاعتماد على التسميد العضوي، وطرق المقاومة البيولوجية، كما يجب تشجيع عملية التشجير بكل أنواعها، بهدف حماية التربة من الانجراف والتصحر؛
2. **سياسة المياه:** للثروة المائية أهمية بالغة في الحياة، وهي ثروة طبيعية إن لم يحسن تسييرها فإنها لا محالة، لذلك وجب التسيير المستدام لهذه الثروة، وذلك من خلال الاستخدام الراشد لهذه الثروة سواء كان في الاستخدام المنزلي أو الفلاحي، أو الصناعي، والمحافظة عليها عن الطريق عدم تلوثها خاصة عن طريق منع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية؛
3. **سياسة التنمية الريفية:** تعد المحافظة على الموارد الفلاحية لن تحقق إلى خطة متكاملة للتنمية الريفية، تهدف إلى تحسين الاخوال المادية والصحية للمزارعين، بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة. وذلك من خلال التوازن بين النحيط الريفي والمحيط العمراني وكذا التوازن بين الإنتاج والموارد الطبيعية واستهلاكها.

V. معيقات التنمية الفلاحية

تعد معيقات التنمية الفلاحية تلك المشاكل التي تواجهها تنمية القطاع الفلاحي، مما يحد من تقدمه وتطوره، وهو ما يؤثر سلبا على القطاع الفلاجي بصفة خاصة والقطاع الاقتصادي الكلي بصفة عامة، حيث تتمثل هذه المشاكل فيما يلي: (محمد ب.، جوان 2012، صفحة 196)

1.V. المعيقات الاقتصادية: وهي المشاكل التي تعاني منها اغلب الدول النامية، والتي تتمثل في انخفاض الإنتاجية في مختلف فروع القطاع الزراعي، بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة أو سوء استخدامها، وكذا سوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذا القطاع، مما يعني سوء مستوى معيشة هذه الفئة من أفراد المجتمع إليه. بالإضافة الي ذلك فإن هذه المشاكل مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة الفلاحية والتجارية خاصة ما يتعلق بسياسات التسويقية والانتاجية والتجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية. (قاسمي و بونقاب، جوان 2014، صفحة 51)

2.V. المعيقات التقنية والعلمية: إن استخدام أساليب الإنتاج الحديثة عن طريق مكننة القطاع الزراعي، واستخدام الأساليب العلمية الحديثة في الإنتاج على أساس صحيح، لا محالة سيساهم في دفع عملية التنمية والوصول بالقطاع إلى الأهداف المنشودة.

3.V.المعيقات التنظيمية: من أهم المشاكل التنظيمية التي تواجه الدول النامية من بينها تخلف أجهزة التسويق، قلة أجهزة التخزين خاصة الحديثة منها. وانخفاض الأهمية النسبية للاستثمار الموجه للقطاع الزراعي مقارنة القطاعات الأخرى. بالإضافة تباين التوزيع النسبي للاستثمار الفلاحي على الأنشطة المختلفة داخل القطاع الزراعي نفسه.

4.V. المعيقات الطبيعية: أن المشاكل البيئية عديدة من أبزر التغير المناخي الذي يؤثر على التنمية الفلاحية ويعيق استمراريتها، (Jorge E., et al., 22 August 2017, p. 764) من خلال تأثير على نمو المحاصيل وطرق إنتاجها ونمط هطول الامطار مما إلى زيادتها ونقصانها الذي قد يؤثر سلب على المنتوجات الفلاحية.

المطلب الثالث: انواع التنمية الفلاحية ومتطلباتها

تعد عمليات التنمية الزراعية من أهم العمليات التي تلجأ إليها الدول من أجل تحسين استخدام الأراضي واستصلاح الاراضي الفلاحية، وتنقسم التنمية الفلاحية إلى تنمية راسية وأخرى أفقية. (رياض جاسم محمد، 2018، صفحة 143)

I. **التنمية الزراعية الأفقية:** تعد التنمية الأفقية محورًا رئيسيا التنمية الزراعية، والتي تقوم بعملية زيادة المساحة المزروعة. وذلك من خلال إنشاء شبكات الري والصرف، وتوفير مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذور عالية وغيرها، وضرورة العمل على تحديد محاور التوسع الأفقي تبعا للموارد والإمكانات المتاحة، فقد يتم هذه التوسع على حساب الأراضي الصحراوية حفر الآبار للاستفادة من المياه الجوفية المتجددة واستغلالها أحسن استغلال مع مراعاة حق الاجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة. فالتنمية الفلاحية تهدف إلى إعادة توزيع السكان والعمل على إيجاد مجتمعات جديدة تقلل من عمليات الضغط على الموارد المتاحة، مع إيجاد فرص عمل للحد من مشكلة البطالة، والعمل على تطوير الإنتاج الزراعي لمواجهة الزيادة السكانية.
II. **التنمية الزراعية الرأسية:** تعد التنمية الرأسية مضاعفة الإنتاج في وحدة المساحة، لتحقيق أقصى عائد ممكن؛ وذلك باستعمال طرق زراعية عالية التقنية، سواء أكانت معاملات زراعية أم استخدام التهجين للحصول على أعلى إنتاج أي المقصود بها زيادة إنتاجية الوحدة المساحية من الأراضي الزراعية، ويحتاج هذا إلى التوسع في استخدام تقني وبذور عالية الإنتاج، مع الاهتمام في عمليات تسميد الأرض، ومقاومة الآفات والعوامل الجوية التي قد تحد من زيادة إنتاجية الأرض المزروعة، مع ضرورة التركيز على رفع الكفاية الإنتاجية للعمال الزراعيين وزيادة خبراتهم الفنية وتطويرها. الهدف منها هو مواصلة عملية إعادة هيكلة قطاع الزراعة، بما يضمن تعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية ذات القيمة المالية العالية، ودعم البحث العلمي والتطور في عمليات التقنية الزراعية، وتحسين مستوى الدعم والإرشاد الزراعي وخاصة لصغار المزارعين، كذلك تصين أدارة الثروة الحيوانية، بما فيها الثروة السمكية، والعمل على

تحقيق الإرادة المستدامة للمراعي ومشروعات الثروة الحيوانية. بالإضافة إلى التوسع في استخدام المكننة الزراعية الحديثة والأسمدة، وتطبيق نظام الدورة الزراعية والزراعات المحمية والمتطورة لتحسين حالة المحاصيل والمحافظة على التربة والمحافظة عليها ووقف ما تتعرض له من التصحر، والمقصود بالزراعة الرأسية أي تزرع محاصيل مختارة بعناية وتراقب جيدا، مع تأمين الظروف الأنسب لنموها على مدار السنة.

III. **متطلبات التنمية الفلاحية**: تتطلب التنمية الفلاحية تفاعل وتشارك عدة جهات، مؤسسات، الهيئات وأفراد المجتمع والتي تهدف إلى عدة اهداف، منها:

- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية؛
- الاسراع بإحداث السلوكية الضرورية لنجاح عملية التنمية؛
- إدراك الافراد للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية؛
- تأمين لموارد المالية البشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي؛
- الحصر على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل الوطني؛
- مساعدة الافراد وتدريبهم لى أساليب لحل المشكلات التنموية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية الفلاحية المستدامة إستراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاقتصاد والقطاع الفلاجي مع المحافظة على البيئة، من أجل تعزيز الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. وذلك من خلال زيادة الإنتاجية الفلاحية، تحسين البنية التحتية الفلاحية، أي تحسين الطرق الفلاحية، وتوفير المياه اللازمة للري، وتطوير البنية التحتية للتخزين والتبريد، وتوفير الطاقة الفلاحية. التي تسعى إلى تحسين ظروف الحياة في المناطق الريفية من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية الاجتماعية. فالتطوير الفلاحي يشجع على ممارسات الزراعة المستدامة التي تحافظ على البيئة وتقلل من التأثيرات السلبية للزراعة على البيئة.

المبحث الثاني: مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

تحتل البرامج التنموية مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، لما لها من أهمية بالغة على كافة القطاعات الاقتصادية وخصوصا القطاع الفلاحي. سواء في مرحلة التخطيط أو في مرحلة إقتصاد السوق التي تعد المراجل الرئيسية للقطاع الفلاحي. حيث كانت كل مرحلة مرافقة لجملة من الاصلاحات تتوافق مع المبادئ الاقتصادية المتبناة حسب كل مرحلة، والتي شكلت النقطة الفاصلة خلال فترة الدراسة. وللإحاطة بهذه الجوانب تم تقسيم هذا المبحث في النقاط التالية:

- **المطلب الأول:** إصلاحات القطاع الفلاحي (قبل 1990)؛
- **المطلب الثاني:** إصلاحات القطاع الفلاحي (1990_2000)؛
- **المطلب الثالث:** تطور الاصلاحات الاقتصادية الفلاحية (بعد 2000).

المطلب الأول: إصلاحات القطاع الفلاحي (قبل 1990)

تتمثل إصلاحات هذه الفترة فيما يلي:

I. سياسة التسيير الذاتي

تتميز هذه المرحلة باقتصاد المخطط، وسياسة فلاحية وتدخل الدولة بدرجة كبيرة في السياسات الفلاحية، فهي تتمد إلى الممارسات التقنية داخل المزارع، واحتكارات الدولة بشأن النشاط الاقتصادي (الإنتاج، التوزيع والتمويل). وقد أوضح ميثاق طرابلس (1962) روح إصلاحات الأراضي التي يتعين تنفيذها: فتضمن الوحدة الوطنية بين الفلاحين الفقراء المهندسين الرئيسين لنجاح الثروة والتي يكون الاستقلال مرافا لها حيازة قطعة أرض وأكد العزم على بناء المجتمع عادل يحظر فيه استغلال الانسان للإنسان، وكرست مبدأ الأرض لاولئك الذين تعملون عليها. ويعرف هذا الميثاق أيضا إصلاحات الأراضي التس يتعين تنفيذها فهي تتألف من تأميم وتجميع المستوطنين والممتلكات الخاصة الكبيرة لصالح العمال والفلاحين الفقراء وغير المعدمين. (Benmihoub, 2015, p. 53) ويتميز نظام الإدارة الذاتية بما يلي: (Badreddine, 2016, p. 18)

- أسلوب الإنتاج الجماعي .إلغاء فكرة الملكية الخاصة لصالح الملكية الجماعية
- شكل التنظيم لامركزي .مراكز النشاط لديها تنمية مستقلة
- الهدف الأولي هو تمكين التنمية المثلى في السياسة و اقتصادي .وسرعان ما أظهرت الإدارة الذاتية حدودها.

وتعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لانها سنة البدء في التخطيط، اختيارت الجزائر العمل بالمخططات لانها تمكنها من: (شريفي، جوان 2009، الصفحات 54-55)

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة؛

- استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن؛
- تحديد محال ومني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

II.الثورة الزراعية 1971

تهدف الثورة الزراعية في ميثاقها أولاً وقبل كل شيء إلى تحديث الزراعة .وعلى هذا النحو، فهو يتدخل في حجم المزارع بقدر ما يتدخل في تقنيات الزراعة الإنتاج وزيادة استهلاك الأسمدة والبذور المختارة، استغلال الأراضي البور غير صالحة للزراعة. ومن الأهداف المخصصة للثورة الزراعي من بينها إعادة التنظيم وزيادة الإنتاج الزراعي، والتنمية حول مناطق الإنتاج وشبكة كاملة من الصناعات التحويلية، وإعادة التصميم الكامل للمشهد الزراعي وخلل في الهياكل العقلية للسكان. المرحلة الأولى من الثورة انطلقت الحملة الزراعية في 1 جانفي 1972 بهدف تشكيل الصندوق الوطني للثورة الزراعية (FNRA) من أراضي الدولة والمحرمات وأراضي الطوائف الأخرى محلي. تمت المرحلة الأولى من الثورة الزراعية دون مشاكل. الاراضي غطت المدفوعات خلال هذه العملية 1,446,390 هكتارًا، منها 61,787 هكتارًا (أو 42.7%) تم تسديدها المخصصة منذ السنة الأولى من هذا الإصلاح مما مكن من إنشاء 3434 مزرعة بأشكال مختلفة لفائدة 43,784 مستفيدا. أما المرحلة الثانية، التي انطلقت في 17 جوان 1973، فكانت تهدف إلى تأميم البلاد وخصائص الغائبين ومحدودية الحيازات الكبيرة من الأراضي؛ الاراضي تم دفع المبالغ المستردة إلى FNRA . كان من المقرر أن تؤثر هذه الإجراءات على 50.051 مالكًا مسجلاً بينهم 34.056 غائبًا و15.995 متأثرًا بتقييد ممتلكاتهم. (ZENKHRI, 2016-2017, p. 57)

III.قانون اصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية 18/83

إن ضرورة زيادة رأس المال الإنتاجي وضعف معدلات إنجاز برامج الاستصلاح التي تضمنتها مخططات التنمية منذ بداية السبعينات هي الأسباب الرئيسية التي أدت بالدولة إلى إصدار القانون 83/18 المؤرخ في 13 أوت 1983 المتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح، ويعني ذلك اعتراف الدولة بحق الملكية العقارية الفلاحية لكل شخص طبيعي أو معنوي يستصلح أرضا بوسائله الخاصة، حيث شرع في تطبيقه في النصف الثاني السنة 1984. ويهدف قانون حيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح إلى تشجيع المواطنين على استصلاح واستغلال أقصى مساحة من الأراضي، ويشترط حسب قانون (83-18) أن تكون الأراضي عمومية واقعة المناطق الصحراوية أو شبه صحراوية. وكل أرض غير قابلة للزراعة إلا بعد استصلاحها باستثناء بعض الملكيات وبعض أنواع الأراضي، مثل: الغابات ومساحات الحلفاء، الأراضي المخصصة للجيش، أراضي القطاع الخاص، أراضي قطاع التسيير الذاتي والصندوق الوطني للثورة الزراعية وغيرها. تعتبر هذه المناطق المحددة حسب القانون مناطق صعبة الاستصلاح نظرا لطبيعتها وموقعها الجغرافي ذات الطابع الصحراوي، حيث تتطلب موارد مالية ضخمة مما قد يتصوره الفلاح، رغم أن القانون يمنح في مادته العاشرة الملاك الجدد إمكانية الاستفادة بطلب منهم من مساهمات قابلة للتسديد في شكل إعتمادات مخصصة لتمويل برنامج الاستصلاح، كما أعفاهم من الرسوم والحقوق والأتاوى المفروضة على مواد التجهيز واللوازم الضرورية لتنفيذ برنامج الاستصلاح،

أو استغلال الأراضي التي أصبحت منتجة. يبقى هذا الدعم غير كافي في مناطق يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 100 ملم في السنة، ما لم تقترن بأشغال مكملة لتعبئة وتوصيل المياه اللازمة للسقي وبالتالي لا يمكن أن تتحقق الأهداف المرجوة.

IV. قانون المستثمرات الفلاحية الجديدة

صدر هذا الإجراء وفق قانون رقم 87 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 نتيجة لما عرفته الفلاحة الجزائرية من صعوبات ومشاكل منها العجز المالي المستمر وذلك نظرا للجهاز البيروقراطي القائم لوجود مناصب عمل غير منتجة أنقلت كاهل المزرعة، ادت إلى ارتفاع تكاليف القطاع مع النقص الكبير في التمويل بوسائل الإنتاج اللازمة والبذور المحسنة والمواد الكيماوية اللازمة، غياب بعض البرامج الزراعية الهامة التي من شأنها تنظيم عوامل الإنتاج وتسمح بزيادة الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى ذلك فان الفلاحة الجزائرية لم تستطع مسايرة متطلبات المرحلة التي كان يهدف إليها الاقتصاد الوطني خاصة تلبية الحاجات الغذائية، كما أن تدهور أسعار النفط كان له اثر كبير في زيادة المديونية، وكل هذه المشاكل والصعوبات ساهمت في صدور قانون المستثمرات الفلاحية في 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وحقوق المنتجين وواجباتهم ويشمل تطبيق هذا القانون المزارع النموذجية والتي كانت تابعة للقطاع الاشتراكي، ومؤسسات التكوين والبحث ومعاهد التنمية.

يهدف قانون 87- 19 على تحقيق جملة من النقاط، تتمثل فما يلي : (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 09، صفحة 1919)

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا؛
- علوم رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني؛
- هم تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الأراضي؛
- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية؛
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

تعد العلاقة بين الدولة وجماعة المنتجون عقدية، حيث يبرم عقد إداري يحدد قطعة الأرض، ومبلغ الأملاك المتنازل عنها وكيفيات الدفع، وينص على حق الانتفاع الدائم على الشيوع وتخصص متساوية، ويسجل العقد في سجل الحفظ العقاري. كما إن حق الانتفاع الدائم يكون مقابل إتاوة تتولى قوانين المالية تحديدها وكيفية تحصيلها) من قبل المستفدين، وتكون كل للممتلكات الأخرى للمكونة لذمة المستثمرة قابلة للتنازل حيث تتنازل عنها الدولة لصالح المنتجين بمقابل أما بالنسبة للأرض فالدولة تحفظ بملكيتها مع منح حق الانتفاع فقط. للمستثمرات الفلاحية نفس الطبيعة القانونية لشركة أشخاص مدنية، ولها أهلية قانونية في التعاقد والالتزام. يتضح من خلال الطبيعة القانونية أن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية ماهي في الواقع إلا خوصصة غير معلنة

للقطاع الفلاحي، لأن جميع وسائل الإنتاج ماعدا الأرض في المستثمرات الجديدة أصبحت ملكا للفلاحين مخصوصا أن القانون منع صراحة أي تدخل من أية سلطة كانت في شؤون المستثمرات، وحرر المنتجين من التدخلات غير المتوقعة غالبا من جهات عديدة كانت تعتقد أن لها الحق في التدخل في تسيير المزارع الاشتراكية.

المطلب الثاني: إصلاحات القطاع الفلاحي (1990_2000)

تميزت هذه الفترة بحالة عدم الاستقرار على عدة أصعدة، فأحدث عدة تغيرات التي مست حتى القطاع الفلاحي، والتي يمكن عرضها في النقاط الموالية.

I. برامج إعادة الهيكلة في الجزائر أسبابها ودافعها وأهدافها

اتبعت الجزائر بعد الإستقلال النظام الاشتراكي واعتمدت سياسة تنموية تركزت أساسا على الصناعات الثقيلة مع تقليل الاعتماد على الاستثمار الأجنبي وتقليص الواردات في محاولة للاعتماد على المؤسسات العمومية في توفير الاحتياجات الوطنية، وفي هذا السياق تم اعتماد سياسة التصنيع لإحلال الواردات وإنشاء مزارع الدولة في القطاع الفلاحي. والواقع أن هذه الإستراتيجية اعتمدت على الموارد المالية المتأتية أساسا من قطاع المحروقات خاصة في فترة السبعينات حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا وهذا ما وفر الظروف المواتية لتكوين مدخرات محلية كانت كافية يومها للحد من تراكم المديونية الخارجية. ورغم ضخامة الاستثمارات هذه إلا أنها ضلت حبيسة في استمرارها على الموارد المالية للمحروقات نظرا لعدم تمكن هذه الإستراتيجية التنموية من تحقيق أهدافها فلا استطاعت هي إشباع الطلب الوطني ولا هي استطاعت أن تضمن عوامل نموها وهذا ما كان ظاهرا من خلال ارتفاع حصة الواردات خاصة في مجال الأغذية وهذا ما يمكن تشخيص ملامحه في المظاهر التالية: (أحمد، جوان 2003، الصفحات 32-34)

- عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية الحاجات الاستهلاكية من السلع الغذائية والصناعية؛
- عجز الجهاز الإنتاجي عن تموين وإعادة تموين نفسه بالمواد الأولية ونصف المصنعة والمساعدة بحيث أصبحت تبعيته اتجاه الخارج هي التي تحدد معدل استغلال طاقته، مما أدى إلى ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج بسبب عدم القدرة على الاستمرار للمدخلات وقدم التجهيزات العمومية؛
- عجز الجهاز الإنتاجي عن التقليل من الاعتماد على المحروقات في الصادرات بتعويض تدريجي بمنتجات أخرى.

في ماي 1994 تم قبول برنامج التعديل الهيكلي المقترح من قبل صندوق النقد الدولي خاصة بعد تفاقم الإختلالات في التوازنات الاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار النفط وانخفاض التمويل الخارجي في بداية 94 مما أدى إلى اختلالات كبيرة على مستوى ميزان المدفوعات، ويهدف البرنامج المرتبط بالتعديل الهيكلي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتقليص نسبة البطالة والعمل على تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات تقارب تلك السائدة في الدول المتقدمة وتخفيض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي خاصة على القطاعات

الأكثر تضررا واستعادة تحسين ظروف ميزان المدفوعات ورفع مستويات الاحتياطي من العملات الأجنبية وتحقيق استقلالية المؤسسات العمومية و التخلي عند التحديد الإداري للأسعار وترك قواعد السوق تلعب دور فيما يتعلق بالإنتاج والاستثمار والتوزيع مع إزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية والعمل على تشجيع المناخ لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير أسعار الصرف وإعادة الهيكلة الصناعية.

مع إعطاء إعفاءات وتخفيضات جمركية بهدف زيادة الحوافز الاستثمارية وضمان انتقال الاستثمار للقطاعات الأكثر إنتاجية وتقديم التسهيلات الجمركية على الواردات الاستثمارية وزيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية وإلغاء الدعم الحكومي وتخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي وإلغاء دعم الأسعار مع ترك التشغيل لسوق الطلب والعرض وترك الاستثمار أساسا للقطاع الخاص مع وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المقدم للحكومة والقطاع الخاص إلى جانب أهمية تحرير التجارة وإلغاء القيود النوعية والكمية وتخفيض قيمة العملة أي ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وإنشاء الآليات المؤسسية والسوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. وذلك للعمل على توفير الظروف الملائمة لخلق ديناميكية لتحريك المجالات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تطهير الاقتصاد الوطني كمحاولة لاستفادة التوازنات الكلية بالعمل على اتباع سياسة نقدية ومالية تقوم على خلق توازن بين موارد ونفقات الدولة من جهة وتحقيق الاستقرار النقدي بالحد من التضخم من جهة ثانية. (أحمد، جوان 2003، الصفحات 32-34)

إن الأهداف المتوخاة من هذه العملية اقتصادية بحتة تتمثل أهمها في تطهير القطاع من السلبيات المسجلة وتحسين الإستغلالات الزراعية وإعادة تنظيم عقاري للأرض الفلاحية التابعة للقطاع العام واستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي وتحرير وتشجيع مبادرات الفلاحين وتصحيح التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية. تموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أن أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهي وحدات فلاحية منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية. المزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس التخصص في النشاط لامركزية التسيير، مشاركة المنتجين في التسيير. وقد تم الانتهاء من هذه العملية في النصف الثاني من سنة 1983 وذلك بتكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمساحة إجمالية قدرها 2.83 مليون هكتار أي بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة، لكن صاحبة هذا المشروع أخطاء كورثت بعض المزارع من جراء هذا الضم قطعا هامشية لا تستغل، كما أن هذه المزارع لم تلبي متطلباتها من إطارات فقد كان تزويد كل مزرعة جديدة بالكفاءات البشرية اللازمة صعب التحقيق لذا تم اللجوء إلى إنشاء ما يسمى بالمزارع القاعدية (تحت إشراف المزرعة الأم) لكن رغم هذا الحل المؤقت بقي التأطير مشكلا تعاني منه الفلاحة الجزائرية، إضافة إلى ذلك فقد ظل بارزا عدم اهتمام الشباب بالنشاط الفلاحي وهذا ما جعله

يمارس من طرف فئة مسنة وفي غالب الأحيان غير مؤهلة تقنيا، وكذا ظاهرة العجز المالي التي بقيت مستمرة بالقطاع الزراعي العام، إضافة إلى كل هذا فقد تم إدماج عدد من التعاونيات الثورة الزراعية في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، ووزعت أراضي تعاونيات أخرى على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي بحجة صغر حجمه وبالتالي لا يمكن نشاء جمعية تعاونية بها، الشيء الذي أدى إلى تشجيع القطاع الخاص والاهتمام به بدل الاهتمام بالقطاع الزراعي الاشتراكي. (زهير، 2014/2013، الصفحات 72-73)

II. قانون التوجيه العقاري

صدر قانون رقم 90 . 25 في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري ليحدد القوام التقني والنظام القانوني للأملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1990، صفحة 1561) والمتأمل في مواد هذا القانون يجد أنه يرمي إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية هي: (زهير، 2014/2013، صفحة 77_78)

أ- **إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي:** حددت بدقة الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية، وفي مفهوم هذا القانون هي كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنويا أو خلال عدة سنوات إنتاجا يستهلكه البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة استهلاكا مباشرا أو بعد تحويله.

ب- **ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية:** اعتبر قانون 90-25 عدم استثمار الأراضي الفلاحية فعلا تعسفيا في استعمال الحق، نظرا إلى الأهمية الاقتصادية والوظيفية الاجتماعية المنوطة بهذه الأراضي. وفي هذا الإطار يشكل الاستثمار الفعلي والمباشر أو غير المباشر واحيا على كل مالك حقوق عينية عقارية أو حائزها، وعلى كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس حيازة ذلك عموما ولرفع أي التباس اعتبر القانون أرضا غير مستثمرة كل قطعة أرض فلاحية تثبت بالشهرة علنية أنها . تستغل استغلالا فلاحيا فعليا مدة موسمين فلاحيين متعاقبين على الأقل ؛ إذا ثبت عدم استثمار ارض فلاحية ينذر المستثمر ليستأنف استثمارها وإذا بقيت الأرض غير مستثمرة لدى انتهاء أجل حديد مدته سنة واحدة تقوم الهيئة العمومية المحولة لهذا الغرض بما يأتي :

- وضع الأرض حيز الاستثمار الحساب وعلى نفقه المالك أو الحائز الظاهر إذا كان للمالك الحقيقي غير معروف؛
- أو عرض الأرض للتأجير،
- أو بيعها إذا كانت حصبة جدا، أو حصبة.

كما أن صدور هذا القانون والذي ينص على إمكانية بيع أو تأجير الأراضي العمومية زاد من شك وقلق المستثمرين في طريقة الانتفاع الدائم المطبقة مع عدم تحديد الدولة لهوية المشاري وبأي ثمن يمكن أن تباع الأراضي الخاصة، مع لم أن المستثمرين غير قادرين على شرائها نظرا لإمكانياتهم القليلة، وقد أدى نقص

الاستثمارات الموجهة للتحسينات العقارية إلى ارتفاع معدل تحب مصوبة الأرض دون تعويض ؛ كما أن هذا القانون لم يوضح الأمر بالنسبة للأراضي المحولة عن وجهتها الفلاحية لتصبح مناطق حضرية، إلى جانب الأراضي التي تم شراءها من المعمرين قبل الاستقلال، كما طرحت الأراضي المحمية مشكلات عديدة حول أمر توزيعها أو إعادتها.

ت- **مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها:** ظهرت خلال تطبيق القانون 87-19 شكلة الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية ومطالبة أصحابها استرجاعها، لذا جاء قانون 90-25 من خلال المادتين 75 و 76 لإلغاء الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية واستعادة الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية التي حافظت على طابعها الفلاحي من الصندوق الوطني للثورة الزراعية تبقى ملكا لملاكها الأصليين.

فبموجب هذا القانون تم استرجاع حل للمساحات للمؤممة في إطار الأمر 7371 للمتضمن الثورة الزراعية، إلى ملاكها الأصليين لكن بقيت 160 ألف حالة معلقة رغم الحصول على قرارات الاسترجاع حيث لم يتمكنوا من دخول أراضيهم بسبب الاستثمارات المنجزة على هذه الأراضي، وهناك من لم يستوفوا ملفاتهم وعددهم 1900 شخص، منهم 1400 شخص متواجدين على أراضيهم، كما أن هناك أشخاص فقدت أراضيهم طابعها الفلاحي قبل صدور هذا القانون دون أن يقابل ذلك تعويض مادي.

عاشت الجزائر خلال هذه الفترة مرحلة حرجة في تاريخها بسبب دعولها في أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وقيل هذه الغائرة شهدت السنوات الأمريرة من عقد الثمانينات تفاقم أزمة المديونية في الجزائر فقد تطورت ديونها فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما شهدت في بداية هذه القارة تراجع حاد في أسعار النفط حيث التخلفض سعر اليوميل من 21 دولار عام 1991 إلى 15 دولار عام 1994. كل هذه الظروف أدت بالجزائر إلى إبرام عدة اتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة الجدولة فأول اتفاق مع ص ن د (Stand By) تم في 30 ماي 1989 وثاني اتفاق معه كان في 03 جوان 1991 وقد أبرم في سرية تامة عكس الاتفاق الأخير الذي أبرم في بداية 1994 والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الغارة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 واتفاق آخر سنة 1995 تم بموجيه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الغارة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998، ولعل أهم المحاور الأساسية لهذه البرامج في تخص القطاع الفلاحي ما تضمنته من: (زهير، 2014/2013، صفحة 78)

- تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97 في المئة؛
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمروكية؛
- إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

لا شك أن لهذه الاتفاقيات لها انعكاسات سلبية أثرت على أداء القطاع الفلاحي والسبب الأساسي يكمن في تحرير الأسعار وذلك إبتداءا من 05 جويلية 1989 أين صدر قانون رقم 89/12 المتضمن شروط أسعار السلع والخدمات وآليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار والذي نص بالنسبة لقطاع الفلاحة على الانتقال كليا إلى الأسعار الحقيقية بالنسبة لعوامل ووسائل الإنتاج، فكانت سنة 1991 نهاية دعم الدولة لأسعارها، ثم أن اتفاق ستاند باي سنة 1994 ب إلى الإلغاء التام للأسعار في نهاية 1995 إلا الخبز والحليب)، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97 في المئة، ورفع القيود الجمركية أمام السلع الغذائية المستوردة، وتحرير التجارة الخارجية. يرى البنك الدولي أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، وهو في هذا الصدد ضد الدعم السلعي وضد دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعمة بأسعار فائدة منخفضة، وتحرير الأسعار في القطاع الفلاحي من شأنه أن يرفع مستوى الإنتاجية. نعم يمكن أن يكون هذا التصور صحيح تحت فرضية توفر الإمكانات وإمكانية الحصول عليها بنسبة أعلى، لكن في اعتقادي يبقى هذا التصور بعيدا عن الواقع وهو أمر نادر الحصول بسبب تقليص الواردات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأثير رفع الأسعار على العرض محدود بسبب الطابع التقليدي الذي تتميز به الفلاحة الجزائرية خاصة وأن سعرة تكلفة المحصول يصبح موازيا أو يفوق سعر المادة الغذائية البديلة المستوردة، وبالتالي فإن تأثير عائدات رفع الأسعار يبقى معدوم في هذه الحالة. إن النتيجة المترتبة على سياسة إلغاء الدعم على أهم مكونات الإنتاج الفلاحي ومستلزماته وتشمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات الزراعية، لم تكن مرضية فقد أدت إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على الإنتاج الفلاحي، والتي من بينها مضاعفة التكلفة الزراعية فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفع سعر القنطار من الأسمدة الذي كان سعره 163 دج عام 1991 إلى 2889 دج عام 1996 بنسبة 1672 في المئة. كما يترافق تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية بإعادة صياغة نظام الحماية الزراعي عبر إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي استبدلت بتحرير المبادلات الزراعية، ورفع كل القيود التي تعيق حرية التبادل الخارجي، ويبدو أن منتوجها الحبوب والحليب هما الأكثر تعرضا للعطر، لوجود فارقا كبيرا بين أسعار المواد في السوق الدولية وأسعارها في السوق المحلية، وذلك راجع إلى الفارق القائم في تكاليف الانتاج لتر من الحليب في الجزائر يكلف حوالي 8 دج، في حين أن كلغ من حليب الغبرة المستورد يكلف دينارا واحدا فقط، وهذا ما جعل التوجه أكثر للاسترداد وتفضيله على الانتاج المحلي، لأنه يمكن توفير راس المال. منح البنك العالمي فرضا لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي، واقترح بيع وتأجير الأراضي الفلاحية العمومية بدلا من حل الانتفاع الدائم حيث لقي هذا الاقتراح رفضا من طرف بعض الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، وهذا أثناء مناقشة برنامج الحكومة في عام 1997، ولكن شروط اقتصاد السوق تقتضي ذلك، خاصة وأن الجزائر رضعت القرارات صندوق النقد الدولي والذي يعتبر الخوصصة شرطا لإعادة جدولة ديون الجزائر، وإن كانت من ضمن شروطه كذلك تقليص حصة الفلاحة في الاقتصاد الوطني مع هو الإعانات والإعفاءات للمؤسسات وتراجع تدخلات الدولة في هذا القطاع. (زهير، 2014/2013، صفحة 78_79)

المطلب الثالث: تطور الاصلاحات الاقتصادية الفلاحية (بعد 2000)

توجد في هذه المرحلة جملة من البرامج التنموية والاصلاحات للقطاع الفلاحي، فخلال مرحلة الألفنيات إمتاز الاقتصاد الجزائري بالازدهار ببسب إرتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى تبني جملة من البرامج التنموية والاصلاحات للأطر التنظيمية والقانونية، وفيما يلي يمكن عرض البرامج التنموية وإصلاحات القطاع الفلاحي (بعد 1990).

I. البرامج التنموية (بعد 2000)

تتمثل هذه البرامج التنموية، فيما يلي:

1.I. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يرتكز برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2004 حول الأنشطة المختلفة والموجهة أساسا لدعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية، كما تمحور البرنامج حول الاستثمارات العمومية وعصرنة الهياكل الاقتصادية بالإضافة إلى توزيع الثروات على المناطق المختلفة الريفية أو الحضرية ودفع عجلة التنمية في كلاهما الاقتصادية والاجتماعية.

وتم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج حسب القطاعات، كما يلي:

الجدول رقم (01.02): توزيع استمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاع (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

القطاع	2001-2004	السنة المئوية%
قطاع الصناعة	-	-
قطاع الفلاحة والصيد البحري	65,30	12,43
البنية الأساسية والاشغال العمومية	210,90	40,14
التنمية المحلية والبشرية	201,90	38,43
قطاع الإدارة العمومية	45,00	8,56
قطاع التكنولوجيا الجديدة والاعلام	2,30	0,44
المجموع	**525,00**	**100**

المصدر: (عرقوب، أفريل 2011، صفحة 177)

من خلال الجدول أعلاه رقم **(01.02)** يلاحظ أن قطاع البنية الأساسية والاشغال العمومية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2004 يحتل الرتبة الأولى بنسبة 40,14% وقد خصص له 201.9 مليار دج نظرا لأهميته في إنعاش وتحفيز النمو الاقتصادي، يليه قطاع التنمية المحلية والبشرية في الرتبة الثانية بنسبة 38.43% ولذلك لتحقيق التوازن عبر كامل التراب الوطني. اما المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.43% لتلبية

الاحتياجات الأفراد وتخفيف تكلفة الاستراد الوطنية من خلال تكثيف الإنتاج الفلاحي. تم قطاع الإدارة العمومية بنسبة 8.56% من أجل تسهيل العملية التنموية ومواكبة عملية تسيير البرنامج.

2.I. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

ارتكز هذا البرنامج على مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي في إطار العولمة ترقية الاقتصاد الوطني، كما انه لاقت اهتمام كبير من قبل السلطات المسؤولة.

وجه هذا البرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر للجنوب والهضاب العليا من اجل فك العزلة عن الجنوب، خصص الدول لهذا البرنامج مبلغا قدره 4202,4 مليار دج، وقد اهتم بالعديد من المجالات أبرزها القطاع الفلاحي. ولقد عملت الحكومة على تزويد القطاع الفلاحي وذلك بتشريع ملائم لتنميتها، كما وجهت الاعانة لهذا القطاع من أجل: (عرقوب، أفريل 2011، صفحة 181)

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع؛
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها خاصة في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع الصناعة الغذائية؛
- ترقية الصادرات الفلاحية؛
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال اندماج الشباب ذوي الشهادات؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية.

والجدول الموالي يوضح توزيع الحصص في هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009، كما يلي:

الجدول رقم (02.02): توزيع الحصص لبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بملاييردج	النسبة (%)
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: - السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بمياه الشرب (خارج الاشغال الكبرى)، الطاقة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، اعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنساء منشآت للعيادة، عمليات تهيئة الإقليم، برنامج بلدية للتنمية. تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908,5	45,42
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:	1703,1	40,52

- قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات) وقطاع تهيئة الإقليم.		
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية، منها: - الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.	337,2	8,02
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: - العدالة الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.	203,9	4,85
خامسا: برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال.	203,9	1,19
مجموع البرنامج الخماسي (2005_2009)	4202,7	100

المصدر: (خاطر، عادل، و كريمة، صفحة 5)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مجموع المبالغ المخصص للبرنامج الخماسي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009 ارتفعت بمبلغ قدره 3677,7 مليار دج مقارنة الحصص المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001_2004)، ذلك نظير تركيز الدولة على تحسين ظروف معيشة السكان فخصصت له مبلغ قدر بـ 1908,5 مليار دج أي بنسبة 45,42%، يليها إهتمام الدولة بتطوير المنشآت الأساسية أي القاعدية فخصص له مبلغ قدر بـ 1703,1 مليار دج، فحظيت بنسبة 40,52% من اجمالي المبالغ المخصص لهدا البرنامج، ثم دعم التنمية الاقتصادية خصصت مبلغ 337,2 مليار دج فحظيت بنسبة 4,85% من اجمالي المبالغ المخصص لهدا البرنامج، بالإضافة إلى تطوير وتحديث الخدمة العمومية والتكنولوجيات الجديدة للاتصال فخصصت لهما 203,9 مليار دج و203,9 مليار دج على التوالي، فكانت نسبتهما 4,85% و1,19% على التوالي من اجمالي المبالغ المخصص لهدا البرنامج.

I.3. البرنامج الخماسي (2010-2014)

شمل هذا البرنامج مختلف القطاعات الاقتصادية وحتى الاجتماعية، التي تندرج ضمن سياسة الدولة بعنوان "برنامج الاستثمارات العمومية.وقد تمحورت أهداف هذا البرنامج فيما يلي: (عابد و جلول ياسين، ديسمبر 2015، صفحة 97)

- دعم التنمية البشرية التي تعد ركيزة أساسية لهذا البرنامج من أجل تعزيز التماسك في الأمة بهويتها وشخصيتها الوطنية؛
- تحسين وتهيئة الظروف المعيشية في المناطق الريفية من خلال تزويد بالماء الشروب وفك العزة عنها؛

- تطوير وترقية إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل منظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية؛
- تحسين مناخ الاعمال الاستمارية وإتخاذ التدابير اللازمة لإنهاش الصناعة الوطنية وتطوير الإداري والمالي والقانوني للمؤسسات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي للبلاد، وتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

وقد شمل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010_2014) المخصصات المقسمة كما يلي:

الجدول رقم (03.02): مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010_2014)

القطاعات	المبلغ بملاييردج	النسبة (%)
أولا: التنمية البشرية، منها: التربية الوطنية، التعليم الغالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، والاتصال.	**10122**	**49,59**
ثانيا: المنشآت الأساسية، منها: الاشغال العمومية، التقل، تهيئة الإقليم والبيئة.	**6448**	**31,59**
ثالثا: تحسين الخدمة العمومية، منها: الجماعات المحلية والامن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.	**1666**	**8,16**
رابعا: التنمية الاقتصادية، منها: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.	**1566**	**7,67**
خامسا: مكافحة البطالة، منها: دعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.	**360**	**1,76**
سادسا: البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الاعلام الآلي وكل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.	**250**	**1,22**

مجموع البرنامج الخماسي (2010_2014)	20412	100

المصدر: (خاطر، عادل، و كريمة، صفحة 7)

من خلال الجدول أعلاه رقم **(03.02)** الذي يوضح مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014، حيث يلاحظ أن التنمية البشرية احتلت الأولى والتي تمثلت في كل من التعليم والتربية والتكوين في كافة المستويات ولذلك للأهمية البالغة لهذا القطاع الحساس فكانت نسبته 49,59 %. تليها في المرتبة الثانية قطاع المنشآت الأساسية بنسبة 31,59%، والذي تمثل أساسا في الاشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة. تم المخصص لتحسين الخدمات العمومية من خلال الجماعات المحلية والامن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل بنسبة 8,16%، ثم فب المرتبة الرابعة قطاع التنمية الاقتصادية، بنسبة 1,76% والذي تمثل أساسا في الفلاحة، التنمية الريفية، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، بالإضافة إلى تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي. وفي المرتبة الخامسة مكافحة البطالة وتوفير مناصب شغل من خلال دعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة. تم المرتبة السادسة والأخيرة قطاع البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الاعلام الآلي وكل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني بنسبة 1,22%.

I.4. برنامج النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2015-2019)

يعد برنامج النموذج الاقتصادي الجديد للنمو كغيره من البرامج التي سعت الحكومة من خلالها لتثمين الموارد المتاحة وقد شمل المحاور التالية: (عمارة، ديسمبر 2020، الصفحات 435-434)

- تدعيم وعصرنة الأنشطة المالية؛
- محاربة الفساد وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تحسين مناخ الاعمال؛
- بعث الاستثمار؛
- تسخير الأراضي للقطاع الصناعي؛
- تنظيم والتشريع للرقابة على الأنشطة التجارية.

وقد برنامج النموذج الاقتصادي الجديد للنمو خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019 جملة من محاور الأساسية والجدول الموالي بين ويوضح التوزيع القطاعي للبرنامج النموذج الاقتصادي الجديد للنمو خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019، كما يلي:

الجدول رقم (04.02): التوزيع القطاعي للبرنامج النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2015-2019)

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة (%)
الصناعة	20,3	0,21
الفلاحة والري	755,8	7,75
دعم الخدمات المنتجة	182,1	1,87
المنشآت القاعدية الاقتصادية	3161,7	32,41
التربية والتكوين	598,9	6,14
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	330,6	3,39
دعم الحصول على سكن	307	3,15
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	4397,3	45,08
المجموع	9753,7	100

المصدر: (بن معتوق، ماي 2021، صفحة 290)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم **(04.02)** التوزيع القطاعي للبرنامج النموذج الاقتصادي الجديد للنمو خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019، فمخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية كالتجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية فأخذت حصة تقدر بـ 45,08% من مخصصات البرنامج، بعدما كانت في الاهتمام الثاني في المخططات السابقة، أما قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية تراجعت حصته بنسبة 32,41% من المبلغ الإجمالي للبرنامج بعدما كانت تقدر حصته 38,52% في البرنامج السابق، وهذا راجع إلى التوجه لإتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، ثم يليها بالنسبة لقطاع الفلاحة والري بـ 7,75% ، وقطاع التربية والتكوين بحصة تقدر 6,14 %.

I.5. برنامج مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024)

اعتمد مخطط لإنعاش الاقتصادي والاجتماعي على إصلاحات عميقة لإعادة الاعتبار لقطاع المناجم وترشيد النفقات، بالإضافة الى رقمنة كل القطاعات وتحرير المبادرات بمكافحة البيروقراطية وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص ومحاربة المال الفاسد والتهرب الضريبي وتضخيم الفواتير. حيث يمكن اختصار اهم ما ارتكز عليه هذا المخطط بالأساس على ما يلي: (يحياوي، احسان، و عبد الكريم، جوان 2021، صفحة 558)

- التنويع الاقتصادي، لاسيما الصناعة الوطنية من خلال تشجيع الاستثمار المنتج والصناعات التحويلية استبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات الصنعة محليا، قصد احتواء استنزاف احتياطي الصرف ترقية نسيج المؤسسات الوطنية، مع الاهتمام الخاص بالمؤسسات المصغرة والناشئة؛

- إلغاء إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية تقليص الفجوات واللامساواة في التنمية بين مختلف مناطق الوطن من خلال برامج مناطق الظل؛
- تحسين مناخ الاستثمار ورفع التجريم عن فعل التسيير وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص؛
- تسجيل مرحلة جديدة للصناعة التركيبية من خلال تحديد منح الامتيازات التي تحقق أكبر إدماج محلي ترقية أدوات التمويل الجديدة ورقمنة القطاعات الحوكمة اقتصادية جديدة، وشفافية أكبر في النشاط العمومي؛
- تعزيز وتنفيذ برامج دعم المورد البشري وتنميته للترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

الجدول رقم (05.02): المشاريع التنموية في المناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020_2024)

القطاعات الفرعية	المشاريع التنموية			
	العدد	النسبة (%)	المبلغ بملايير دج	النسبة (%)
التزويد بمياه الشرب	2465	19,20	30,66	16,27
الصرف الصحي	1737	13,53	24,69	13,10
الربط بالكهرباء	1352	10,53	16,77	8,90
التزويد بالغاز	998	7,77	23,96	12,72
تحسين ظروف التمدرس	1436	11,18	11,49	6,10
النقل العمومي	41	0,32	0,39	0,21
فك العزلة	3216	25,04	67,73	35,95
الانارة العمومية	693	5,40	4,75	2,52
الصحة الجوارية	364	2,83	2,76	1,46
فضاءات الألعاب	356	2,77	3,27	1,74
مكافحة زحف الرمال	3	0,02	0,058	0,03
التغطية الأمنية	66	0,51	0,63	0,33
المخاطر الطبيعية	114	0,89	1,26	0,67
المجموع	**12841**	**100**	**188,42**	**100**

المصدر: (بن معتوق، ماي 2021، الصفحات 294-295)

الشكل رقم (01.02): المشاريع التنموية في المناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020_2024)

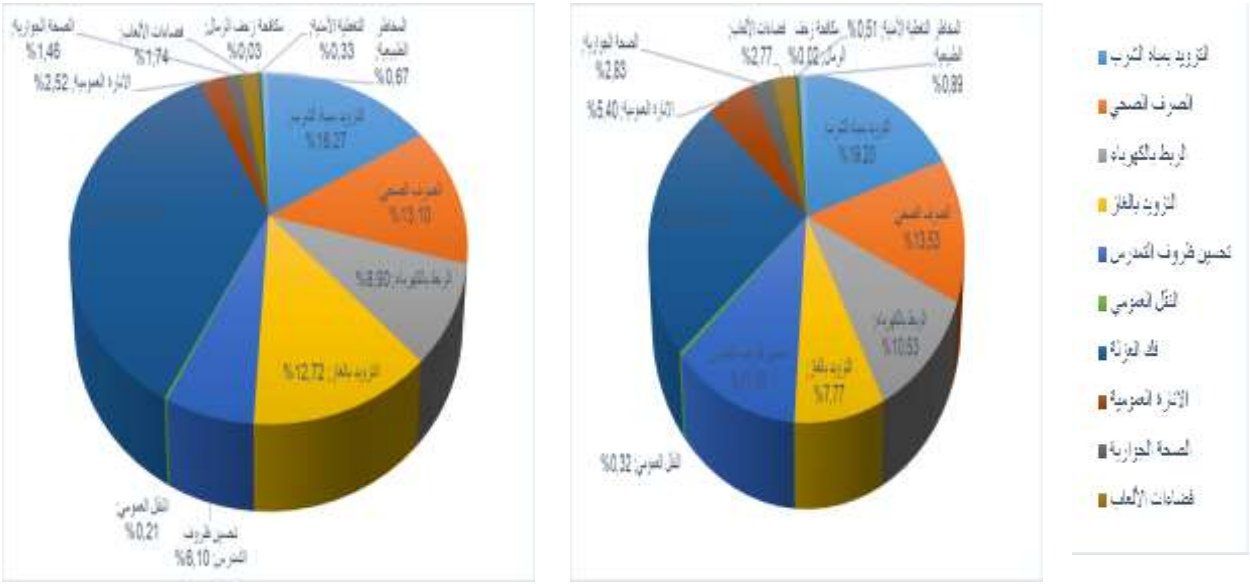

عدد المشاريع **المبالغ المالية**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (05.02)

يلاحظ من الجدول رقم **(05.02)** والشكل رقم (01.02) أن توجه الدولة الجزائرية نحو الاهتمام بالمناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 - 2024، حيث سطرت انجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دينار، إلى جانب 19 859 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار الذي يتوفر على التمويل في الوقت الحالي كما نلاحظ أيضا أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد أخذ حصة الأكبر من مجموع المشاريع التنموية الممولة المبرمجة، حيث تحتل المرتبة الأولى 3216 مشروع، وهو ما يمثل نسبة 25.04% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 67.73 مليار، ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفرعي الخاص بالتزود بمياه الشرب بـ 2465 مشروع، أي ما يعدل 19.19% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ انجاز قدره 30.66 مليار دينار، أما القطاع الفرعي الخاص بالصرف الصحي فقد احتل المرتبة الثالثة ب 1737 مشروع وهو ما يمثل نسبة 13.52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبملغ انجاز قدره 24.69 مليار دينار، في حين احتل القطاع الفرعي الخاص بتحسين ظروف التعليم في مناطق الظل المرتبة الرابعة ب 1436 مشروع تنموي ممول، أي ما يعدل 11.18% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 11.49 مليار دينار أما المرتبة الخامسة فقد كانت لصالح الربط بالكهرباء بك 1352 مشروع أي ما يعدل 10.52 % من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 16.77 مليار ، وقد حل بالمرتبة ما قبل الأخيرة النقل العمومي ب41 مشروع تنموي ممول، أي ما يعادل 0.31% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 0.39 مليار دينار، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب

القطاع الفرعي الخاص بمكافحة زحف الرمال بـ 3 مشاريع فقط وبمبلغ انجاز قدره 0.058 مليار دينار، وهو ما يمثل نسبة 0.02% من إجمالي عدد المشاريع التنموية الممولة المبرمجة ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي.

II. إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري (بعد 2000)

تتمثل هذه الاصلاحات فيما يلي:

1.II. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000 _ 2004) (PNDAR)

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها ولو جزئيا في ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة والذي نتج عنه تبعية متزايدة للواردات خاصة القمح الصلب واللين وبودرة الحليب... وقصد النهوض بالقطاع بحي وجهت الدولة سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني، فبادرت الدولة في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، الذي اعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية موازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي ويترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية وبداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص والدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الفلاحي والتسيير، وبذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية تشمل مستثمرات خاصة ووحدات إنتاجية.

أ- **أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**: هدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى جملة من الاهداف، أهمها: (آمال، ديسمبر 2017، صفحة 188)

- الحماية و الاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي والمواد الطبيعية لمختلف جهات الوطن تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي ليتم دمجه في الاقتصادالعالمي؛
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين و تكييف وتوزيع الإنتاج ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي من جهة وتحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين من جهة أخرى بهدف إدماج الصناعات الغذائية وزيادة إنتاجها من الحبوب الحليب، البطاطا، الأشجار المستثمرة ، اللحوم الحمراء والبيضاء وتحويل المناطق الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف الزراعة الكروم والأشجار المثمرة وتربية المواشي بالإضافة لتوسيع المساحة الزراعية باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

ب- **برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** يتضمن PNDA تسعة برامج تنموية مختلفة، أربعة منها موجهة إلى تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية والتربيات المختلفة وهي: (فرحات، جوان 2012، صفحة 08)

- برنامج تكثيف أنظمة الإنتاج.
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف التحويل التخزين التسويق).
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

وخمسة تهدف إلى المحافظة على البيئة وتنمية المجالات الطبيعية وخلق مناصب عمل وهي:

- البرنامج الوطني للتشجير .
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي (عن طريق الامتياز بالجنوب).
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج المحافظة على السهوب وتنمية الواحات.

ومن الناحية النظرية تنقسم المشروعات التنموية الزراعية إلى نوعين رئيسيين " : مشروعات التوسع الرأسي التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق الوقاية من الأمراض التي تمس المحاصيل و القطعان، بتعميم استعمال الماكنات وبتنظيم الدورات الزراعية واستغلال أمثل لخصائص التربة. مشروعات التوسع الأفقي، التي تعمل على زيادة المساحات الزراعية واستصلاح الأراضي و تطوير نظم الري.

2.II. قانون التوجيه الفلاحي

صدر قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي في ظرف مهم بالنسبة للتحولات التي تعرفها الفلاحة الجزائرية، وكذا التجارب المتعددة التي مرت بما، فضلا عن النطاق الدولي الراهن المتسم بأزمة معلنة للغذاء العالمي، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن التغير المناسي . يستمد هذا القانون مضمونه من برنامج فخامة رئيس الجمهورية وهو خلاصة تجربة العشريتين الأمورتيون، ويعتبر استجابة لحاجة والضرورة تزويد البلاد بنطاق توجيهي قانوني وتنظيمي يؤطر المستقبل القريب والمتوسط المدى، إذ يعتبر الأول منذ الاستقلال رغم أن بعض الدول القريبة هي بصدد تمديد قانونها التوجيهي السادس أو السابع.

أ- **الأهداف الأساسية للقانون:** يرمي قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008، صفحة 5_6)

- قضية وطنية وجب التكفل بها لتقوية السيادة الوطنية وتنمية الفضاءات الريفية؛

- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي ؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستديما بينيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في المجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ب- **آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي:** يتم تحقيق أهداف التوجه الفلاحي من خلال خمسة آليات تتمثل في : (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008، صفحة 07)

- **أدوات التوجيه الفلاحي**: تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في مخططات التوجيه الفلاحي حيث تعد أداة تحدد التوجيهات الأساسية على من المتوسط والطويل وتحميئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندائية ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني، بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والذي أهدافه سبق التطرق إليها، وأمروا أدوات التأطير العقاري حيث تعتبر الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة عمال تطبيق الأدوات، وبالتالي من أجل معرفة العقار الفلاحي والتحكم فيه ينشأ فهرس للعقار الفلاحي وخريطة تحدده وتوضح الجموع الأراضي المعروفة بالفلاحية أو ذات الطابع الفلاحي، حيث يكرس حماية الطابع الفلاحي للأراضي ويمنع استعمالها في غيرالفلاحة.
- **أحكام تخص العقار الفلاحي:** تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي إلى تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية، التي لا يمكن استغلالها إلا في شكل امتياز بالنسبة للأراضي التي تم استصلاحها من قبل الدولة حتى تارك الدولة لنفسها قدرات التدخل الأراضي للحفاظ على هذه الثروة الهشة والقليلة المتوفرة حاليا على مستوى القطاع، أو في شكل ملكية عقارية فلاحية في مفهوم التشريع المعمول به، كما انه لا يمكن القيام بالتحويلات العقارية التي تخص الأراضي الفلاحية تحت طائلة البطلان إلا بعد إتمام إجراءات التسجيل في فهرس وخريطة العقار الفلاحي، كما لا يجب أن تقضي تحويلات الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية إلى تغيير الطابع الفلاحي حيث يعاقب على المخالفات المتعلقة بتحويل الأراضي الفلاحية إلى طابع غير فلاحي بالحيس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة بغرامة تتراوح بين 100 ألف دينار إلى 500 ألف دينار وفي حالة العود تتضاعف العلوية، ويمنع كل تحويل للأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية، يؤدي إلى تشكيل مستثمرات ذات مساحات اقل من الحدود الدنيا التي تحدد عن طريق التنظيم اعتمادا على المخططات التوجيه الفلاحي . ما تهدف هذه الأحكام إلى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية عن طريق إنشاء ملكيات فلاحية منسجمة وقابلة للاستثمار على شكل تجميعي بحيث تسمح بالغاء يحزنة الفلاحية التي يصعب استغلالها استغلالا رشيدا بسبب تشتت القطع، مع العلم أن نسبة 70 في المئة من

المستثمرات الفلاحية مساحتها تتراوح بين 0.5 هكتار و10 هكتارات، وهي أقل من الحمد الأدنى الموصى به من قبل المنظمة العالمية للتغذية والتنمية الزراعية الذي يقدر ب 20 هكتار بالنسبة للحبوب. الأراضي هذه الأحكام لم تغفل أراضي الرعي بحيث تم الإشارة إلى تأهيلها وتهيئتها كلما استدعت حالة تدهورها كما يمنع تعريتها حيث يعاقب كل من يقوم بتعرية أراضي الرعي ونزع الأغطية الجلفاوية والنباتية من شهر إلى سنة أشهر وبغرامة تتراوح بين 150 ألف دينار و500 ألف دينار.

- **تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي:** تقوم هذه التدابير على تثمين الإنتاج الفلاحي بحيث تخضع المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي الموجهة للأسواق الفلاحية و/أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، ولتثمين وترقية المنتجات الفلاحية ينشأ نظام نوعية يشمل على علامات الجودة الفلاحية، تسمية المنشأ والأسماء الجغرافية، يسمح بتمييزها حسب نوعيتها واثبات شروط خاصة لإنتاجها خاصة ما تعلق بمجال الفلاحة البيولوجية، وتحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها كما ينشأ نظام تحديد مسار الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني قصد تعزيز الأمن الصحي للأغذية. ولضبط المنتجات الفلاحية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب والحماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، يتم التدخل عن طريق تدابير تحفيزية للجمع والتخزين والشحن والنقل، وتدابير دعم المنظمات المهنية والمهنية المشاركة الفلاحية وتدابير التعريفية عند الاقتضاء
- **تأطير النشاطات الفلاحية والمهن:** يتضمن هذا التأطير المستثمرة الفلاحية والمستثمر، والتنظيم المهني الفلاحي الذي يمكن أن يتعذ عدة أشكال (جمعيات مهنية فلاحية، تعاونيات غرف فلاحية، تجمعات المصالح المشاركة مؤسسات وهيئات مهنية، تعاضدية فلاحية) وبعد التنظيم المهني المشارك في القطاع الفلاحي كواطار ووسيلة للتعبير عن التضامن المهني والتكفل بانشغالات الفلاحين دون غرض تحقيق ربح وتنشأ في كل ولاية غرفة فلاحية ولائية مقرها بمقر الولاية وتتحد هذه الغرف في غرفة وطنية للفلاحة، كما يمكن أن يشكل فلاحان أو أكثر بموجب اتفاقية تجمعا لمصالح فلاحية مشاركة لمدة محددة، ويحدد عقد التجمع الذي يبرم بعقد رسمي كل المعلومات المتعلقة بالتجمع وأعضائه، كما يتم بمقتضى هذا القانون وضع الصناديق الجهوية للتعاضدية الفلاحية متحدة في صندوق وطني للتعاضدية الفلاحية والتي تعتبر شركات مدنية ذات طابع تعاوني، ولا تسعى لتحقيق ربح مالي. وفيما تعلق بالحماية الاجتماعية يستفيد المستثمرون الفلاحون وذوو الحقوق من حماية اجتماعية تضمن لهم على وجه الخصوص تغطية من أخطار من وحوادث العمل التي تؤمنها القوانين والتنظيمات المعمول بها والمتعلقة بالتأمين الاجتماعي للعمال غير الإجراء. كما يتم خلق فضاء للتشاور والحوار والاقتراح عن طريق إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية الذي يتشكل من مختلف الفعاليات ذات الصلة بالفلاحة والتنمية الريفية (ممثلين من مختلف القطاعات، ممثلون عن الهيئات والتنظيمات المهنية والنقابية، ميراء وباحثين مختصين)، يوضع هذا المجلس تحت وصاية رئيس الحكومة

- **التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل**: تهدف تدابير هذا التأطير إلى رفع مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد، وتثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد، كما تهدف إلى تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي يضفي طابع للمؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات، ويعزز أنظمة الإعلام الموجودة، بما فيها الإنذار المبكر في حالات الصحة النباتية والحيوانية والغابية، لاسيما الجغرافيا منها، وذلك بوضع خلايا تقنية وتزويدها بالوسائل البشرية المؤهلة بالتجهيزات المناسبة.

3.II. سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يهدف مسار سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي وتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية. وتعتبر سياسة التجديد الريفي والفلاحي منذ سنة 2009 أهم سياسة عرفها القطاع والتي تحمل في برامجها خاصة الجوارية مبادئ التنمية المستدامة في تسيير القطاع. ومن خلال دراسة تحليلية، تم الكشف عن أن دعم الدولة لاستخراج المياه الجوفية واستخدامها في الري الزراعي وتسعيرة المياه المتدنية وتقنية الري السطحي التي تغلب على القطاع والغير مقتصدة للمياه تعرض هذا المورد للندرة وتهدد استدامته. ولم تحقق سياسة التجديد الريفي في الواقع نتائجا كبيرة على مستوى توسيع المساحات الغابية والزراعية ولا على مستوى محاربة التصحر والانجراف و التعرية لكن بينت الدراسات أن الاستخدام المفرط في الأسمدة والأدوية الزراعية يهدد طبيعة الأراضي والمياه الجوفية ويهدد استدامته. ترتكز هذه السياسة على ثلاث ركائز وإطار تحفيزي لهذه الركائز، وهي: (الماحي و أوزال، جانفي 2021، صفحة 171)

أ- **التجديد الريفي:** يهدف إلى التطوير المتكامل والمتوازن والمستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين. تسعى هذه المشاريع الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التوظيف وتحسين العوائد واستقرار المجتمعات وقد اندرجت هذه المشاريع الجوارية ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يهتم التجديد الريفي بتحسين مستوى الحياة والإنتاج في المناطق الصعبة كالجبال السهوب والصحراء يقوم على المشاركة المجتمعية ويعمل على تعبئة كل الأطراف من أفراد جماعات محلية ،التعاونيات المنظمات المهنية المستثمرين الزراعيين معاهد التكوين القروض. ونجد نشاط التجديد الريفي قد شمل كل المجالات كالحرف مياه الشرب الكهرباء، تثمين التراث الثقافي.....)، وترقية التداخل القطاعي.

ب- **التجديد الفلاحي:** يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام. كما يشجع التكثيف والتحديث الزراعي في المستثمرات بإدماجهم في نهج نظام "الشعبة وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمار ومن أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة انطلاقا من الإنتاج إلى الاستهلاك. الشعب ذات الأولوية في هذا البرنامج هي الحبوب الخضر الجافة، علف الحيوانات

البطاطا الحليب اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء زراعة الزيتون التمور، الطماطم الصناعية البذور الشتلات النقلات اقتصاد المياه.

ت- **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT:** جاء هذا البرنامج ليدعم كل الفاعلين في سياسة التجديد الريفي والفلاحي ولتقوية القدرات البشرية والتقنية لإنجاح هذه السياسة، أهدافه هي:

- عصرنة طرق الإدارة الزراعية.
- استثمار أكثر فاعلية في مجالات البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، ليسمح بانتقال أحسن للتكنولوجيا إلى ميدان الإنتاج.
- تقوية القدرات المادية والبشرية على مستوى كل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم المنتجين والفاعلين في القطاع.
- تقوية خدمات المراقبة والرعاية البيطرية والحماية النباتية وخدمة شهادات المطابقة للبذور والشتلات والمراقبة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

ث- **الإطار التحفيزي:** وهو عبارة عن مجموع الإجراءات، الأدوات والأجهزة الموضوعة في متناول الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي (التجديد الريفي، التجديد الفلاحي برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT). تتمثل هذه الأدوات في التالي:

- اعادة تركيز أجهزة الدعم أي مركزية الدعم.
- اجراءات واضحة وتحفيزية للاستثمار الخاص.
- تأمين الوصول الى الموارد الطبيعية من مياه الري والأصول العقارية.
- تسهيل الوصول للخدمات المالية (الشباك الوحيد، قرض الرفيق، قرض التحدي صندوق الضمان الفلاحي.....)
- تنظيم واستقرار الأسواق.

وخصصت الدولة غلافا ماليا قدره 1000 مليار دينار (3) كميزانية تسيير وتجهيز في اطار المخطط الخماسي (2014_2010).

II.4. قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة

بالإضافة إلى القوانين التي تحكم عملية تحويل حق الانتفاع إلى الامتياز ،تم إعداد تعليمتين وزاريتين مشتركة يحددان الإجراءات الواجب إتباعها في حالة مواجهة بعض المواقف أثناء انجاز هده العملية.

أ- **الإطار القانوني:** تدخل هذه التعليمة الوزارية المشتركة في إطار تحويل حق الانتفاع إلى الامتياز، تطبيقًا للمادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ 23 ديسمبر 2010، والذي يحث على إنشاء لجنة ولائية من أجل فحص الملفات حيث تتطلب التعليمة معلومات إضافية و / أو التحقق من الوثائق المطلع عليها. يتم إبلاغ هذه اللجنة عن مختلف الحالات التي تم مصادفتها ميدانيا، و كدا كيفية التكفل بها بالاعتماد

على أحكام التعليمة الوزارية المشتركة رقم 654 المؤرخة في 11 سبتمبر 2012. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)

ب- **الأهداف المطلوبة:** تتمثل فيما يلي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)

- تأمين اكبر عدد من الفلاحين،
- تشجيع الاستغلال الأمثل للعديد من البني التحتية والمساحات الواسعة ذات إمكانيات إنتاجية مؤكدة ؛
- تشجيع الاستثمار.

ومع ذلك، بقيت عدة ملفات عالقة على مستوى لجان الولايات، نظرا لافتقاد هذه الأخيرة لبعض العناصر التقديرية ذات صلة بالموضوع، مما أدى إلى تعديل التعليمة الوزارية المشتركة رقم 654 بتعليمة وزارية مشتركة رقم 1808 المؤرخة في 5 ديسمبر 2017. التعليمة الوزارية المشتركة رقم 654 المؤرخة في 11 سبتمبر 2012 والمتعلقة بمعالجة ملفات تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز من قبل لجان الولايات. والحالات المتكفل بها، ما يلي:

أ- **حالات وقف حق الانتفاع:** تندرج هده الحالة ضمن المعاملات التي يقوم بها المتحصل على حق الانتفاع، من خلال عقد توثيقي أو يحمل إمضاء خاص، شريطة أن يكون المقتني:

- يستوفي الشروط المنصوص عليها في القانون 87-19 المؤرخ في 08-12-1987 والقانون 10-03 المؤرخ 15 أوت 2010، يستغل الأرض فعليا.
- غياب الدعوى القضائية و / أو الإجراءات المرفوعة لدى المحاكم المختصة.

ب- **حالات خرق الالتزامات:** تتعلق هده الحالة بالمباني التي تم تشيدها على الأراضي الفلاحية، دون موافقة. تختلف طريقة علاج المشكل حسب طبيعة البناية و صلتها بالمستثمرة الفلاحية المعنية.

ت- حالات المنح للمجاهدين و ذوي الحقوق المنصوص عليها في أحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 838 المؤرخ في 24 نوفمبر 1996 تختلف معالجة الملفات حسب الشخص المعني:

- لا يملك قرار المنح ولكن اسمه مدون على قائمة اللجنة الولائية،
- يملك قرار التخصيص لكنه لم يستغل أي أرض.

ث- **الملفات المعنية بعدم التو افق بين العقد الإداري لحق الانتفاع و مخطط تعيين و رسم الحدود تتم المعالجة** من خلال تعزيز المستثمر بتحديث مخطط رسم الحدود.

التعليمة الوزارية المشتركة رقم 1808 المؤرخة في 05 ديسمبر 2017 والمتعلقة بمعالجة ملفات تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز من قبل لجان الولايات.

حالات جديدة تستدعي التكفل بها: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)

أ- **حالات وقف حق الانتفاع:** تندرج هده الحالة ضمن المعاملات التي يقوم بها المتحصل على حق الانتفاع، من خلال عقد توثيقي أو يحمل إمضاء خاص، شريطة أن يكون المقتني:

- يستوفي الشروط المنصوص عليها في القانون 87-19 المؤرخ في 08-12-1987 والقانون 10-03 المؤرخ 15 أوت 2010،يستغل الأرض فعليا.
- غياب الدعوى القضائية و / أو الإجراءات المرفوعة لدى المحاكم المختصة.

ب- **حالات إبرام اتفاقيات مع الأطراف الثالثة:** يتعلق الأمر باتفاقيات الشراكة أو الإيجار، المبرمة قبل إصدار القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 ، من خلال عقد توثيقي أو توكيل قانوني أو إمضاء خاص، و التي تمت بموجبها عملية الاستثمار في البنى التحتية أو عملية الغرس. تتم معالجة هذه الحالات،على أساس "محاضر اتباث "تحرر من قبل المحضر القضائي و المصالح الفلاحية (الديوان الوطني للأراضي الفلاحية و مديرية المصالح الفلاحية). انتهاء العلاقة بين الطرفين بتاريخ طلب التحويل أو التسوية: دعم المستثمر الأولي بشرط الاستغلال الشخصي و الفعلي للأرض. تبقى العلاقة بين الطرفين سارية المفعول حتى تاريخ طلب التحويل أو التسوية: يتم تأكيد الشريك أو المستأجر أو صاحب التوكيل بشرط استفاء شروط القانون. 10-03 من 15 أوت 2010 المشار إليها أعلاه ، وأنه يستغل شخصيا وفعليا الأرض والاستثمارات.

ت- **حالات الحصول على عدة حصص:** تتعلق التسوية بالمزارع المتحصلة على عدة حصص داخل المزرعة الواحدة أو عدة مزارع، بشرط أن:

- الكل يشكل مجموعة متجاورة ذات قطعة واحدة،احترام الحد الأقصى للمساحة المسموح بها؛
- الموافقة من طرف المصالح الولائية لديوان الوطني للأراضي الفلاحية .

إذا كان الحصول على العديد من الحصص يدعو إلى التشكيك في المبدأ الذي تم سنه بموجب المادة 06 من القانون 10-03 الصادر في 15 أوت 2010 المشار إليه أعلاه ، فإن التعامل مع الملفات سوف يخضع للأحكام المتعلقة بالملكية المشتركة المنصوص عليه في المادة 11 من نفس القانون. في ضوء المبادئ المنصوص عليها في المادتين 6 و 16 من القانون 10-03 الصادر في 15 أوت 2010 (الملكية المشتركة المتساوية الحصص والحد الأقصى للمساحة)، تتم المعالجة من خلال الخروج من الملكية المشتركة.

ث- **تنفيذ حق الامتياز:** المنشور الوزاري المشترك رقم 1809 المؤرخ في 05 ديسمبر 2017 المتعلق بتنفيذ حق الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة:

الإطار القانوني: القانون رقم 10-03 المؤرخ 15 أوت 2010 الذي يحدد شروط و كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة. النصوص الملحقة،لا سيما المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010 الذي ينص على كيفية تنفيذ حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

يهدف إلى ما يلي:

- توضيح بعض أحكام القانون ونصوصه التنفيذية.
- تبسيط وتوحيد أحكام تنفيذ القانون،
- السماح أصحاب الامتياز باستعمال حقوقهم ،
- جذب وتأمين المستثمرين وتمكينهم من تنفيذ مشاريع عصرنة القطاع ذات القيمة المضافة العالية.

أ- **حالات إدارة الحق في الامتياز:** الشراكة (المادة 21 من القانون رقم 10-03)

ب- **الهدف:** جذب الاستثمار والمهارات في إطار عصرنة المزارع.

ت- **الشروط:** إبرام الشراكة مع أشخاص طبيعيين أو معنويين يحملون الجنسية الجزائرية و يتمتعون بحقوق جزائرية بحيث يكون كل المساهمين من جنسية جزائرية. كما أن صاحب حق الامتياز ملزم بالمشاركة في عملية الاستغلال.

ث- **إجراءات الشراكة:** تتم من خلال إبرام عقد أصلي لدى الموثق ، ونشره.

صدور الملكية المشتركة و إنشاء المزرعة الفردية (المادة 11 من القانون رقم 10-03).

- **الهدف:** إنهاء النزاعات والخلافات والانقسامات بين المستفيدين من الامتياز.
- **الشروط:** عدم إلحاق الضرر بالديمومة الاقتصادية للمزرعة، احترام المساحة المرجعية للمزرعة ذات الاقتصاد الدائم.
- **الكيفية:** تتم حسب طريقة الخروج من الشراكة سواء كان بشكل ودي أو عن طريق العدالة و يتم في جميع الحالات ، إعداد عقد جديد وتعديل العقد الأولي.

ج- **النقل المجاني لحق الامتياز إلى المستفيد** خلال فترة حياة صاحب الامتياز (المادة 14 من القانون رقم 10-03).

- **الشروط:** في حالة العجز (تؤكده شهادة طبية) و / أو بلوغ سن التقاعد.
- **الكيفية:** تقديم طلب، مصحوب بملف ، موجّه إلى مدير الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على مستوى الولاية .

بعد فحص الملف، يتم توقيع دفتر الشروط من قبل المستفيد الجديد، ويتم إرسال الملف إلى مصالح الأملاك لإنشاء عقد الامتياز، للمدة المتبقية من الامتياز.

يتم إلغاء عقد المتنازل وتعديل عقود الامتياز الأخرى (في حالة المستثمرة الفلاحية المشتركة).

✓ **تذكير:** يجب تطهير المتنازل من جميع الديون، بما في ذلك الإتاوات.

ح- **نقل حق الامتياز** (بموجب المادتان 13 و 25 من القانون رقم 10-03)

- **الشروط:** في حالة وفاة صاحب الامتياز ، ينتقل حقه إلى الورثة.

- **الكيفية:** يتم عرض احتمالين على الورثة أي أن يمثلهم وريث واحد، التنازل لأحد الورثة. يتم منح مهلة مدتها سنة لاختيار إحدى الاحتمالين. يتم إرسال الطلب إلى المديرية الولائية لديوان الوطني للأراضي الفلاحية مصحوبًا بملف يختلف حسب الاختيار المتفق عليه من قبل الورثة. بعد مرور المهلة المنصوص عليها (سنة واحدة)، وفي حالة عدم الرد ن يوضع المستفيد تحت الإخلاء عن طريق الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيث يقوم هدا الأخير بمراسلة السلطة القضائية المختصة للبت في مصير حق الامتياز (يشمل ملف نقل الحق الامتياز في هذه الحالة على قرار المحكمة).

✓ **تذكير:** في غياب الورثة، يناشد الديوان الوطني للأراضي الفلاحية مدير العقارات لتنفيذ أحكام المادة 51 من القانون 90-30 (قانون أملاك الدولة) للحصول على حكم علني يقضي بحرمان المستفيدين من الإرث. و تصبح هكذا الأراضي متوفرة.

خ- **الامتياز** (بموجب المادة 17 من القانون رقم 10-03)

- **المقصود بالأراضي لمتوفرة :** الأرض الناتجة عن سقوط حق الامتياز، الأرض التي لم يتم تقديم ملفات التحويل من طرف المستفيدون، الأراضي التي توفي المستفيد من حق الامتياز ولم ينفذ الورثة أحكام المادة 25 من القانون 10-03، الأراضي الغير ممنوحة.
- **الكيفية:** تُمنح الأراضي والمساحات بعد النداء للترشح لصالح أشخاص طبيعيين من جنسية جزائرية، احترام ترتيب الأولوية المحددة في المادة 17 من القانون 10-03، يتم إطلاق النداء من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، يتم فحص طلبات المرشحين من قبل لجنة عالية المستوى برئاسة الوالي، في حالة الفشل،يتم منح الامتياز من قبل الوالي، بناءً على اقتراح من المديرية الولائية لديوان الوطني للأراضي الفلاحية في إطار الاستثمار.

عدم الالتزام بالواجبات والعو اقب (المادتان 26 و29 من القانون 10-03)

- **طبيعة الانتهاكات:** تحويل طبيعة الأراضي والمساحات، عدم الاستغلال لمدة عام، الإيجار، عدم دفع الرسوم لفترتين، عدم الالتزام بالواجبات المتفق عليها وتلك الناتجة عن دفتر الشروط.
- **التحقق من فشل عملية النداء لترشح:** يتم إعداد التقرير من طرف مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية و دلك بتطبيق رقابة دورية، يتم اتباث الخرق من قبل المحضر القضائي، يتم إشعار المستثمر من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، بعد الموعد النهائي المحدد في الإشعار الرسمي،وفي حالة عدم الامتثال ، تشرع إدارة أملاك الدولة في إلغاء عقد الامتياز عند الإحالة من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية .
- **عو اقب الإنهاء:** استرجاع الأراضي والمساحات، تعويض أصحاب الامتياز المعنيين عن الأعمال المنجزة، وفقاً لأحكام المادة 26 من القانون 10-03، ترميم المبنى، على حساب صاحب الامتياز المذنب، في حالة حدوث ضرر كبير.

نهاية الامتياز (المادة 26 من القانون رقم 10-03)

- **نهاية الامتيازتتم:** في نهاية فترة الامتياز وعدم التجديد، بناءً على طلب صاحب الامتياز قبل انتهاء مدة الامتياز، في حالة خرق الالتزامات.
- **العو اقب:** يتم استرجاع الأراضي والمساحات من قبل الدولة كما هي، يستفيد صاحب الامتياز من تعويض على المساحات ، بخصم 10 ٪ عن طريق الإصلاح، يستخدم مبلغ التعويض أيضا لتغطية الديون الضريبية والقروض البنكية المتعاقد عليها مع صاحب الامتياز.

المبحث الثالث: آليات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر (2000_2022)

تعد أليات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر أمرًا حيويًا للاقتصاد الوطني ولتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، ولتنويع الاقتصادي. من خلال تعزيز مقومات تطوير القطاع الفلاحي، من خلال الموارد المائية والأراضي الفلاحية. مع تقديم الدعم والتمويل، من خلال توفر الحكومة الدعم المالي والتمويل الملائم المشاريع الفلاحية الصغيرة والمتوسطة. فنظام التسويق الفلاحي الذي تعزيز التسويق والتوزيع، توفير آليات فعالة لتسويق المنتجات الفلاحية وتوزيعها، مضاف إليها الإرشاد الفلاحي في الجزائر. لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، كما يلي:

- **المطلب الاول:** مقومات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- **المطلب الثاني:** نظام التسويق الفلاحي في الجزائر؛
- **المطلب الثالث:** الإرشاد الفلاحي في الجزائر.

المطلب الاول: مقومات تطوير القطاع الفلاحي

تعدد مقومات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر ، من موارد مائية فلاحية بإختلاف مصادرها التقليدية، والمتمثلة في المياه السطحية أو الجوفية، أم المصادر غير التقليدية، كمحطات التطهير. بالإضافة أراضي فلاحية مع الدعم المقدم للقطاع الفلاحي من نفقات تجهيز وقروض فلاحية.

I. الموارد المائية الفلاحية

وتتمثل فيما يلي:

1.I. مصادر الموارد المائية التقليدية: تتمثل المصادر التقليدية فيما يلي:

أ- **المياه السطحية:** تعبر المياه السطحية عن مياه الأنهار والبحيرات ومجاري المياه، ومصادر المياه الأرضية كالأنهار والينابيع، وتبلغ كمية المياه السطحية بالجزائر ما نسبته 22.50 مليار متر مكعب غير أن المياه الممكن استثمارها لا تتعدى 12.4 مليار متر مكعب، كذلك بالنسبة للمجاري المائية التي تغذيها الأمطار

مما يجعلها متذبذبة حيث تمتلىء بالماء شتاء وتجف صيفا لانعدام التساقط وتنقسم المجاري المائية إلى ثلاثة أقسام موزعة كالآتي: (سرير عبد الله، ديسمبر 2021، صفحة 269)

- **الأودية الشمالية**: ينبع أغلبها من الأطلس التلي، وتصب في البحر الأبيض المتوسط، وتعد أودية وفيرة مائيا، وتضم وادي الشلف وادي الصومام ووادي سيق والهبرة.
- **الأودية الداخلية:** تنع من جبال الهقار والسلسلتين الأطلسيتين، وهي قصيرة الطول، وتصب في الأحواض والشطوط ومن أهمها وادي القصب ووادي مزاب.
- **الأودية الصحراوية:** وهي أودية تحف بسرعة ومن أهمها وادي الأبيض والساورة وأغرغار.

ب- **المياه الجوفية:** تتمثل المياه الجوفية في المياه المخزنة في باطن الأرض، وللجزائر مخزون هام من المياه الجوفية التي تتركز في الصحراء على أحواض رسوبية وهي تحتاج لسنوات عديدة حتى تتشكل من مياه الأمطار التي تنفذ عبر المسام إلى باطن الأرض لذلك تعتبر موردا غير متجدد وتتواجد أيضا خزانات المياه الجوفية في السهول المرتفعة حيث تم تحديد العديد من طبقات المياه االجوفية المتجددة. (سرير عبد الله، ديسمبر 2021، صفحة 269)

وتزخر الجزائر بنسب هائلة من هذه المياه التي لم تستغل بعد فمعدل الاستغلال هو 7 مليار متر مكعب في السنة، بين 2 مليار متر مكعب في الشمال و 5 مليار متر مكعب في الجنوب، وحسب الخبراء فإن هذه المياه تعد موردا مشتركا مع الدول المجاورة على غرار ليبيا وتشاد.

2.I.مصادر الموارد المائية غير التقليدية: تتمثل المصادر غير التقليدية فيما يلي: (سرير عبد الله، ديسمبر 2021، صفحة 270)

- **الصرف الصحي وشبكة التطهير**: شهدت ارتفاعا مما أدى إلى التقليل من أخطار التلوث والقضاء على انتقال الأمراض عبر المياه إلى المحاصيل الزراعية.
- **محطة التطهير:** يبلغ عددها 177 محطة مع قدرة سعتها 13791687 أي 805 مليون م3/سنة، منها 49 بسعة 6 ملايين مقابل لعدد السكان الواقع في المدن الساحلية الكبرى تماشيا مع اتفاقية برشلونة التي تنص على إزالة كل تصريفات مياه الصرف الصحي في البحر.

إضافة إلى المحطات العملية يضم قطاع الموارد المائية 69 محطة تطهير في طور الإنجاز بقدرة تقدر حوالي 6 ملايين مكافئة لعدد السكان أي 244 مليون م3/ السنة، وعند الانتهاء من هذا البرنامج محطات التطهير سوف تصل إلى أكثر من 270 وحدة مع القدرة بحوالي 1300 مليون م3 / السنة. المخطط الوطني لتطوير قطاع التطهير يشمل خطة العمل الموضوعة للسنوات الخمس عشر القادة للحفاظ على الموارد المائية وتطوير الزراعة المروية وتحسين نوعية المياه الساحلية.

II. الأراضي الفلاحية

وتشكل الأراضي الزراعية في الجزائر مابين 16.5% و17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة بـ 2381741 كم ^{2}، والجزائر بذلك تملك أراضي صالحة للزراعة بمكنها من تلبية احتياجات الغذائية، ونحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية.

III. الدعم الفلاحي

كدت الأزمات الغذائية الدولية التي شهدتها الأسواق الدولية في العقود الأخيرة، بما في ذلك أزمة 2007-2008، الطبيعة الحساسة لقضية الأمن الغذائي ومدى ارتباطها الوثيق بالحفاظ على الأمن والسيادة الوطنيين. حيث تضافرت جهود السلطات العليا للبلاد في سبيل تعزيز دعائم تطوير القطاع الفلاحي وتنميته، ما جعلها تمضي قدما في تنفيذ قانون التوجيه الفلاحي لعام 2008. وتأكيدا على الأهمية الإستراتيجية التي يكتسيها قطاع الفلاحة، شدد رئيس الجمهورية على أن "الفلاحة يجب أن تصبح محركًا حقيقيًا للنمو الاقتصادي الشامل من خلال تكثيف الإنتاج بما في ذلك الشعب الزراعية –الغذائية الإستراتيجية وأيضًا بفضل تعزيز التنمية المتكاملة لجميع المناطق الريفية ". حيث تبلورت الرؤية الإستراتيجية للحكومة في ضرورة إرساء أسس السياسة الفلاحية للتقليل من مواطن الضعف وتشجيع ظهور حوكمة راشدة ورشيدة للفلاحة والأقاليم الريفية بإشراك جميع الأطراف الفاعلة، سواء العامة أو الخاصة، وتمكينها. وتم تحقيق هذه السياسة بشكل رئيسي من خلال مراجعة جهاز الدعم بناءً على المبادئ التالية: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)

- إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ)؛
- الدعم الموجه نحو قنوات التجميع وسلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البطاطس، الطماطم الصناعية، البذور والشتائل ...)؛
- التبسيط العقلاني للدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية (العجول، الأسمدة، المكننة الفلاحية، معدات الري....)
- الأولوية المعطاة لحفظ وتطوير شعبة البذور والشتائل للإنتاج الحيواني والنباتي؛
- اختيار أهداف لدعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الرقابة والمتابعة للإدارة الفلاحية؛
- تأمين دخل المزارعين وتثبيت استقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (منح التخزين، والأسعار المرجعية للتدخل) للشعب ذات القاعدة الاستهلاكية العريضة (الحبوب والحليب، بطاطس، اللحوم، البصل).
- التدخل في المناطق الريفية المتكاملة والمتكيفة مع خصائص المناطق الإيكولوجية الزراعية (مكافحة التصحر وإدارة مستجمعات المياه ...)؛

- التكفل باحتياجات الدعم والمرافقة لصغار الفلاحين ومربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي.

ويهدف تعديل أدوات التدخل وأساليب الدعم للتنمية الفلاحية والريفية إلى:

- تشجيع بيئة محفزة وآمنة للفلاحين والمتعاملين الفاعلين في مجال الصناعات الزراعية-الغذائية ووضع سياسة دعم ملائمة؛
- تطوير وتعزيز أدوات وإجراءات الضبط؛
- دعم منتجي الثروة في الشعب ذات الأولوية؛
- تنمية قدرات تدخل المؤسسات العمومية والدواوين والتعاونيات الفلاحية في تنفيذ برامج التنمية وإجراءات الضبط.

وكل هذا الدعم يتطلب ارصدة مالية مهمة لتطوير القطاع الفلاحي، سواء من خلال الانفاق الحكومي الوجهة لتجهيز القطاع الفلاحي، أو من خلال القروض الممولة لهذا القطاع. والشكل الموالي يمثل تطور نفقات التجهيز الفلاحية خلال الفترة الممتدة من 2000إلى غاية 2022 كما يلي:

الشكل رقم(02.02): نفقات التجهيز الفلاحية (2000-2022)

الوحدة: مليار دج.

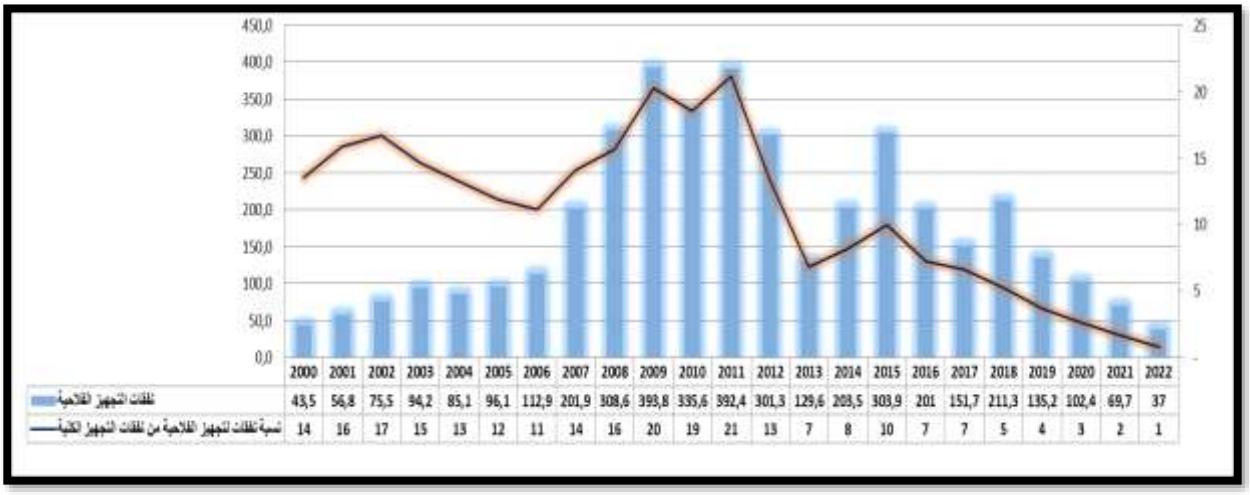

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: (زكريا، 2019-2020، صفحة 112)

يوضح الشكل أعلاه رقم **(02.02)** تطور نفقات التجهيز الفلاحية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث يلاحظ أن أعلى مستوى لها في سنة 2009 قدر بـ 393.8 وذلك راجع لتركيز الحكومي لهذا القطاع مع توفر الموارد المالية الداعمة له بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وذلك لأن النفقات الحكومية تقدم الدعم المالي للمزارعين من خلال برامج تشجيع الإنتاج، وتوفير التمويل والقروض بشروط ميسرة، مما يعزز فرص الاستثمار ويحد من التحديات المالية التي قد تواجه الفلاحين. هذا الدعم يعكس التزام الحكومة

بتعزيز الأمان الغذائي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المجتمع الريفي. وفي ظل التحديات البيئية والاقتصادية الحالية، تكمن أهمية استمرار هذه النفقات الحكومية في تعزيز قدرة القطاع الفلاحي على التكيف والتطور لمواجهة المستقبل.

وتعد القروض الموجهة للقطاع الفلاحي أهم شكل من اشكال التمويل والدعم المالي في الجزائر، والشكل الموالي يبن تطور التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الشكل رقم (03.02): قيمة القروض الزراعية وفقا للأجل القصير (2000-2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

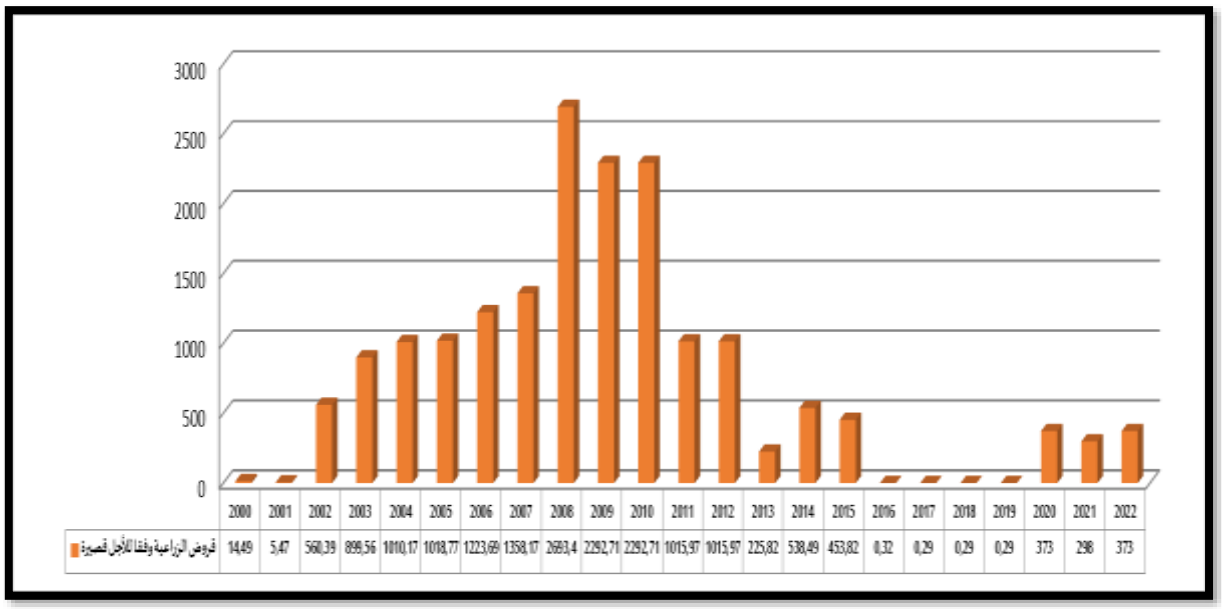

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قروض الزراعية وفقا للأجل قصيرة	14,49	5,47	560,39	899,56	1010,17	1018,77	1223,69	1358,17	2683,4	2292,71	2292,71	1015,97	1015,97	225,82	538,49	453,82	0,32	0,29	0,29	0,29	373	298	373

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: www.aoad.org

يوضح الشكل رقم **(03.02)** أعلاه تطور القروض الفلاحية وفقا للأجل قصير خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث يلاحظ أن أعلى مستوى لها في سنة 2008 قدر بـ 2683.4 مليون دولار أمريكي من أجل تحسين ظروف الإنتاج الفلاحي من تقنيات عالية تكنولوجيا مع توفير مستلزمات اللازمة لذلك. لينخفض خلال الفترة الموالية بسبب ضعف وشح الموارد المالية في الاقتصاد الجزائري بسبب الصدمة النفطية لسنة 2014.

IV. التكنولوجية الفلاحية في الجزائر

في ظل التغيرات المستمرة في الساحة الدولية، التي أدت بمختلف الدول إستغلال كل المساحات الصالحة للفلاحة من أجل النهوض وتطوير القطاع الفلاحي، وتوفير المنتجات الفلاحية كدرع واقي من صدمات أسعار المواد الغذائية، وحتى الفلاحية، والجزائر من بين الدول التي خططت ووضعت برامج تنموية وتوعوية لتشجيع استخدام

التكنولوجيا الحديثة في المجال الفلاحي لتوفير الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي محليا وتصدير الفائض لتنويع الصادرات.

1.IV. خطة الجزائر لتبني الزراعة الذكية لتطوير القطاع الفلاحي

نظرا لبروز فكرة انظمة الذكية، واجتياحها مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي التي تبنى هذه الانظمة في شكل نماذج للزراعة الذكية، وبين أبرز النقاط التي جاءت بها خطة الجزائر لتبني الزراعة الذكية، ما يلي:

- الخطة المستقبلية تهدف لتطوير القطاع الفلاحي في المناطق الريفية والنائية، تنفيذا لسياسة التجديد الفلاحي؛
- التزام الحكومة الجزائرية بمضاعفة حصيلة القطاع الفلاحي من خلال دعم واستغلال أنظمة الزراعة الذكية، من اجل توسيع المساحات المسقية، والاستغلال الامثل للمناطق الفلاحية؛
- استغلال براءات الاختراع لتشجيع الشباب على إنشاء المشاريع الصغيرة والمصغرة لتوفير المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية القابلة للاستهلاك اليومي؛
- الدولة الجزائرية تنظر للزراعة الايكولوجية كداعم أساسي للزراعة العضوية المزروعات المحمية والمنتوجات المحلية؛
- تأخذ الزراعة الذكية بعين الاعتبار التطور السريع في مجال التكنولوجي، باستخدام الطاقات المتجددة في الري، كاستخدام الطاقة الشمسية في الضخ لتوفير ما يقارب '40% من استخدام الطاقة.

2.IV. أشكال تطبيق التكنولوجيا الحديث في المجال الفلاحي بالجزائر

تعددت أشكال تطبيق واستخدام التكنولوجيا الحديث في المجال الفلاحي بالجزائر ولعل ابرزها، الري الحديث، الزراعة العضوية، المزروعات المحمية ، ويمكن عرضها فيما يلي:

أ- **الري الحديث بالأرقام:** يشير الري الحديث إلى استخدام تقنيات حديثة ومتطورة في عمليات الري لتحسين كفاءة استهلاك المياه وزيادة إنتاجية الزراعة. يتميز الري الحديث بالاعتماد على أنظمة ري تكنولوجيا عالية، ويهدف إلى تحسين توزيع واستخدام المياه بشكل فعال. والشكل الموالي رقم **(04.02)** يوضح تطور الري الحديث في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001 إلى غاية 2020، كما يلي:

الشكل رقم (04.02): الري الحديث في الجزائر الوحدة: ألف هكتار

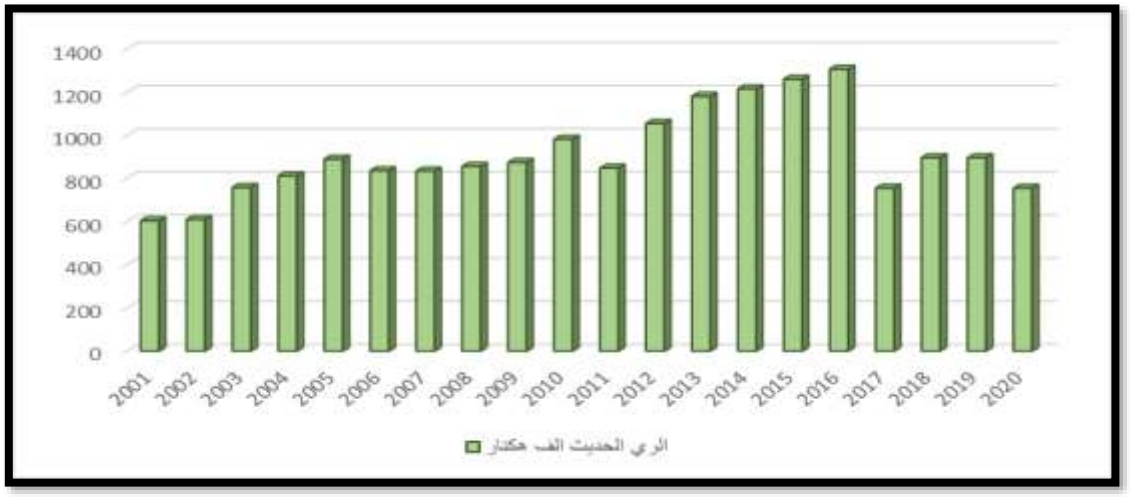

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية:
www.aoad.org

من خلال الشكل أعلاه رقم **(04.02)** الذي يمثل تطور الري الحديث بالأرقام المستخدم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2020، حيث يلاحظ الارتفاع المستمر لاستخدام الري الحديث في الجزائر خاصة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2016، بداية من 603,58 ألف هكتار في سنة 2001 إلى 1306,361 ألف هكتار في سنة 2016 بمعدل نمو 116,4%، وذلك راجع لوعي المزارعين والفلاحين بضرورة استخدام أنظمة الري الحديثة والمتمثلة في الري بالتقطير، الري بالرش، والري بالتحكم الآلي التي ساهم بنسبة كبيرة في الحفاظ على الموارد المائية وتوفيرها، خاصة مع الدعم المالي الحكومي الذي يشجع استخدام هذه التقنيات والأنظمة لهذه الفئة خلال هذه الفترة. لينخفض خلال الفترة الموالية بسبب ظهور تكنولوجيا حديث في المجال مرتفعة التكلفة حسب التنوع البيئي حتى وصلت 755,12 ألف هكتار في سنة 2020.

ب- **الزراعات المحمية:** تعد الزراعة المحمية نوع من أنواع الزراعة التي تتم تحت أنظمة مراقبة بيئية، حيث يتم توفير ظروف محددة لنمو النباتات. يتم غالبًا تنفيذ الزراعة المحمية في هياكل مغلقة مثل الصوب الزراعية والبيوت البلاستيكية لتوفير حماية إضافية للمحاصيل. تشمل هذه الأنواع من الزراعة الزراعة تحت البيوت والصوب البلاستيكية والبيوت الزجاجية. والشكل الموالي رقم **(05.02)** يوضح تطور الزراعة المحمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2020، كما يلي:

الشكل رقم (05.02): الزراعة المحمية في الجزائر-المساحة والإنتاج- (2006_2020)

الوحدة: المساحة ألف هكتار/ الإنتاج ألف طن

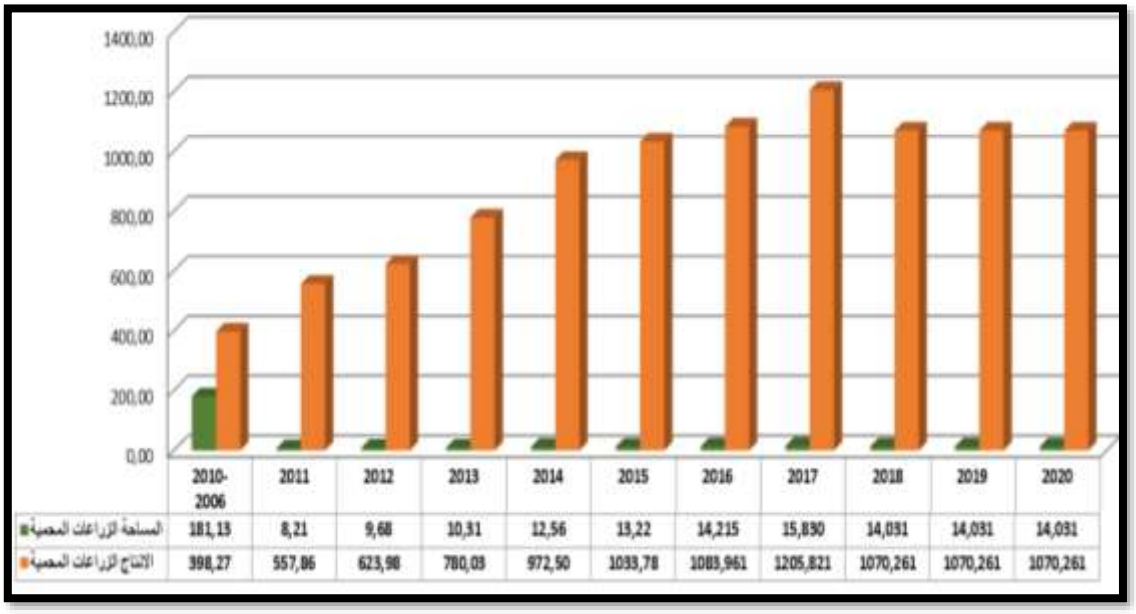

	2010-2006	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المساحة الزراعات المحمية	181,13	8,21	9,68	10,31	12,56	13,22	14,215	15,830	14,031	14,031	14,031
الانتاج الزراعات المحمية	398,27	557,86	623,98	780,03	972,50	1033,78	1083,961	1205,821	1070,261	1070,261	1070,261

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: www.aoad.org

من خلال الشكل أعلاه رقم **(05.02)** يلاحظ تطور كل من المساحة الزراعات المحمية وانتاجها، خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2020، حيث متوسط المساحة الزراعات المحمية 181,13 ألف هكتار والانتاج الزراعات المحمية 398,27 ألف طن، ليرتفع كل من المساحة والانتاج خلال الموالية الممتدة من 2011 إلى غاية 2017، ليصل إلى 15,83 ألف هكتار ، 1205,82 ألف طن على التوالي. وذلك راجع إلى نظم الري التلقائي وأنظمة التحكم في البيئة المستخدمة لتطوير هذا النوع من الزراعة، كذلك ارتفاع مستوى التعليم والتدريب لدى الفلاحين الذي ادى إلى زيادة المساخة المستغلة في الزراعة المحمية. لنخفض كل من المساحة والانتاج 14,031 الف هكتار، 1070,261 ألف طن في كل من 2018، 2019 و2020، وذلك بسبب التحديات البيئية التي يواجهها الفلاحون التي يتم تجاوزها بتكنولوجيا عالية مرتفعة التكلفة.

ت- **الزراعة العضوية:** تعتمد الزراعة العضوية على تقنيات وممارسات تستبعد استخدام المواد الكيميائية الاصطناعية، مثل المبيدات والأسمدة الكيميائية، وتعتمد بدلاً عن ذلك على الأساليب البيولوجية والعضوية للحفاظ على التربة والمحافظة على صحة النباتات والحيوانات. والشكل الموالي رقم **(06.02)** يوضح تطور الزراعة العضوية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022، كما يلي:

الشكل رقم (06.02): الزراعة العضوية في الجزائر (2012_2022)

الوحدة: هكتار

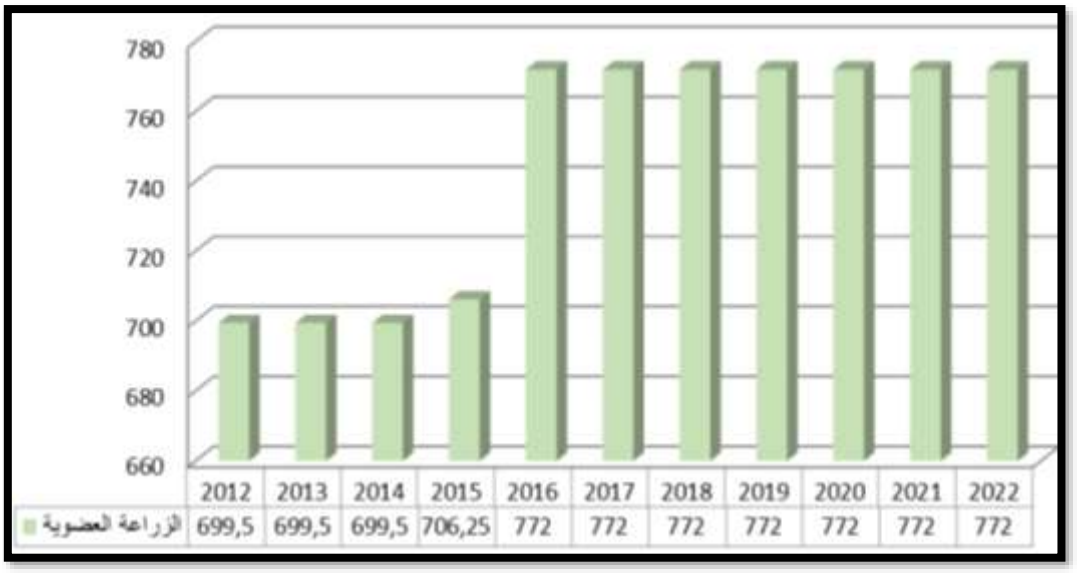

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية:
www.aoad.org

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه رقم **(06.02)** تطور مساحة الزراعة العضوية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022، التي تتمثل أساسا في المحاصيل الحبوب والخضروات والفواكه، حيث يلاحظ ارتفاع المساحة الاجمالية للزراعة العضوية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2022، بنفس المساحة التي قدرت بـ 772 هكتار، لزيادة المبادرات والمشاريع تدعم هذا النوع من الزراعة مع توفير الدعم المالي والتقني.

3.IV. الآلات المستخدم لتطوير القطاع الفلاحي

يتطلب تطوير القطاع الفلاحي استخدام مجموعة متنوعة من الآلات والتكنولوجيا التي تساهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف. وتعد الجرارات والحاصدات من أكثر الالات المستخدم في الجزائر والأكثر شيوعا، والشكلين المواليين يمثلين تطور كل من عدد الحاصدات والجرارات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020، كما يلي:

الشكل رقم (07.02): عدد الحاصدات في الجزائر (2000-2020)

الوحدة: العدد بالوحدة

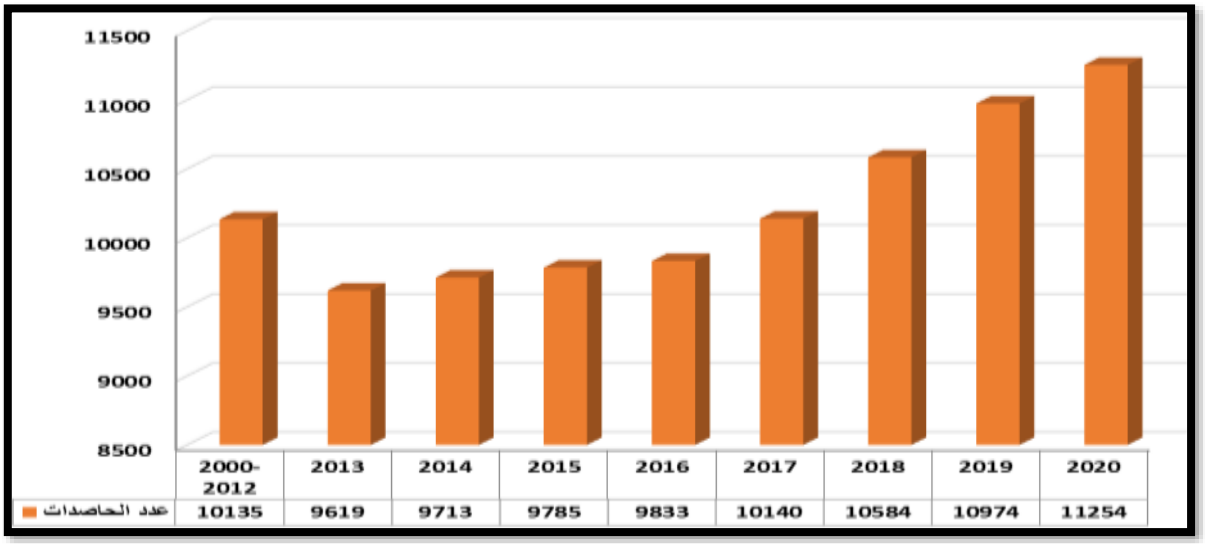

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية:
www.aoad.org

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه رقم **(07.02)** تطور عدد الوحدات من الحاصدات المستخدمة في تطوير القطاع الفلاحي من خلال جني المحصول الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020، حيث يلاحظ الارتفاع المستمر لاستخدام الحاصدات لتصل أعلى مستوى لها في سنة 2020 فقدرت بـ 11254 وحدة وذلك راجع لقروض الدعم الفلاحي في الجزائر. وزيادة اقبال الفلاحين على استخدام الحاصدات دون طرق جني المحصول التقليدية وذلك راجع لوعي الفلاحين من أجل زيادة كمية الانتاج المتحصل عليه، في وقت قياسي.

الشكل رقم (08.02): عدد الجرارات في الجزائر (2000_2020)

الوحدة: العدد بالوحدة

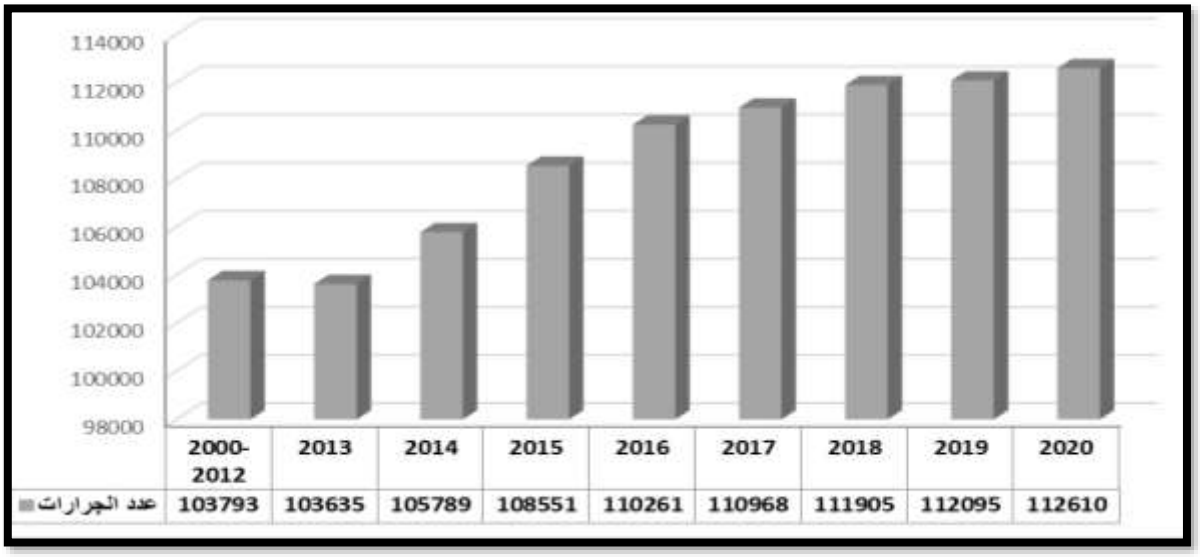

	2000-2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الجرارات	103793	103635	105789	108551	110261	110968	111905	112095	112610

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية:
www.aoad.org

يلاحظ من الشكل أعلاه رقم **(08.02)** تطور عدد وحدات الجرارات المستخدمة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2020، حيث يلاحظ الارتفاع المستمر في استخدام الجرارات في الجزائر ليصل اعلى مستوى لها في سنة 2020 قدر بـ 112610 وحدة وذلك بسبب تحول الفلاحين إلى فلاحين تجاريين لتلبية الطلبات على المنتجات الفلاحية مع قصور الطرق التقليدية للحرث، النقل، ...إلخ، بالاضافة إلى سهولة استخدام المزايا التكنولوجية والتقنية الحديثة في الجرارات.

المطلب الثاني: نظام التسويق الفلاحي في الجزائر

شهد التسويق الزراعي في الجزائر متغيرات متسارعة تمس تسويق الخضر و الفواكه ،مما أدى الى صياغة العديد من الاجراءات التنظيمية تهدف الى رفع الإنتاج الزراعي لمستويات تضمن الدخل للفلاحين مع الحرص على حفظ القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث أصبح المزارعون يفضلون التوجه الى المنتجات ذات الدخل العالي على حساب زراعة الحبوب و البقول ، و على أثر ذلك ظهرت جملة من التنظيمات التي تعمل في مجملها على تسيير عمليات التسويق و ضبطها.

I. تسويق الحبوب و البقول الحافة

يتعلق تسويق الحبوب في الجزائر بصلاحيات الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) الذي أنشيء في 1962/07/12 و المتواجد بالجزائر العاصمة حيث تقوم تعاونية الحبوب و البقول الجافة (CCLS) التابعة للديوان بعملية جمع كل الحبوب و البقول الجافة و اعادة توزيعها في السوق بما يتناسب مع الطلب عليها ، كما تقوم باستقبال الحبوب في فصل الصيف و موسم الحصاد لتحليلها و فحصها من حيث توفر عنصر الجودة ، و بعد تأكيد الجودة توجه نسبة منها البيع و الباقي يخزن لاعادة زراعتها علماء ان أسعار الحبوب مدعمة من طرف الدولة، أين يقوم الديوان الجزائري للحبوب بمجموعة من المهام تتمثل في:

- المحافظة على التوزيع عبر التراب الوطني حتى يتسنى للمستهلك الحصول على حصته من الاحتياجات من هذه المادة؛
- ضمان عملية نقل الحبوب بين المنتج و المستهلك؛
- تسقيف أسعار الحبوب عبر ولايات الوطن.

II. تسويق الخضر و الفواكه اعتماداً على القطاع الخاص

عرف التسويق الزراعي الخاص ثلاثة فترات انتقالية. وهي كالتالي: (موري، 2015/2016، صفحة 254)

1.II. الفترة الأولى من 1962 الى 1974: حيث اعتمد القطاع الخاص في هذه الفترة على الهياكل و أساليب العمل وطرق التوزيع الموروثة عن عهد الاستعمار، حيث ارتقى القطاع الخاص الى الريادة في مجال تسويق الخضر والفواكه مقارنة بهشاشة التسويق العام. و تميز التسويق في هذه الفترة من طرف القطاع الخاص بجملة من العمليات التجارية، منها:

- **الاسواق المحلية :** تنتشر في المناطق ضعيفة الإنتاج.
- **تجار الجملة:** يعتبر اهم هيكل من هياكل تنظيم تسويق الخضر و الفواكه في القطاع الخاص.
- **تجار التجزئة:** اعتبروا وسطاء بين تجار الجملة و الاسواق المركزية اين تتعذر خدمة الأسواق المركزية.

أ- **مساهمة القطاع الخاص في الفترة 1962_1974:** أدى بروز القطاع الخاص في واجهة التسويق الى اثارة جملة من التغيرات، منها:

- جلب المزارعين الخواص عن طريق التنظيم المحكمة؛
- حصول المزارعين على أرباح كافية مقابل انتاجهم نتيجة ارتفاع الأسعار؛
- تمكين المزارعين من الحصول على تسبيقات قبل موسم الجني؛
- ضمان تصريف المنتوج؛
- الحصول على مساعدات و دعم من طرف الدولة خاصة الوسائل التقنية و وسائل النقل؛
- توفير المنتجات و اللجوء الى المضارعة.

ب- انعاسات المرحلة على المستهلك:

- ارتفاع الاسعار نتيجة المضاربة في المنتوج على حساب قدرة المستهلك الشرائية؛
- خلق ندرة من طرف التجار بغرض رفع الاسعار رغم توفر الإنتاج.

2.II. الفترة الثانية 1974-1980: لمعالجة الخلل الذي خلقته الفترة السابقة من المراحل الأولية للتسويق، أعادت الدولةالجزائرية النظر في نظام تسويق الخضر و الفواكه بموجب الامر رقم 189/74 الصادر في 1974/10/01 المتعلق بانشاء تعاونيات ولائية مكلفة بالنشاط في تسويق الخضر و الفواكه ، غير أن هذا الإجراء اتاح للمتعاملين الى النشاط في السوق بصفة غير رسمية. أين قام الوسطاء باستغلال الموقف و منح تسهيلات للمزارعين بعيدا عن موافقة القطاع العام.مثلا السماح للتجارة بالاستلام القبلي للمنتوج قبل الجني والدفع المباشر حيث يكون السعر أعلى منه عند التجزئة ، او عن طريق شراء منتجات من التعاونيات المدعمة بأسعار منخفضة ، الامر الذي أدى الى خسارة المزارعين و ربح المضاربين. ولتحربر القطاع الخاص من هيمنتها على تجار الخضر و الفواكه أصدرت الدولة القرار رقم 428/16 المؤرخ في 1980/07/16 عن طريق:

- تكليف وسطاء بوظيفة جمع و تسليم المنتجات باعتبارهم متعاملين خواص في تجارة الجملة؛
- الغاء التسويق من كنف التعاونيات؛
- تسقيف الاسعار بالتفاوض بين المزارعين و المستثمرين.

تكملة للقرار السابق أصدرت وزارة المالية و وزارة التجارة و وزارة الداخلية قرارا في 1982/06/27 تضمن تنظيم سوق الخضر و الفواكه حيث نص في مضمونه على تنظيم نشاط أعوان جمع و تسليم الخضر و الفواكه الخواص من خلال التزامهم بالقيد في السجل التجاري و مسك الدفاتر التجارية.

III. **تسويق الخضر و الفواكه من طرف القطاع العام:** عرف التسويق في القطاع العام للخضر و الفواكه ثلاثة مراحل حيث : (موري، 2015/2016، صفحة 255)

1.III. المرحلة الأولى 1962-1974: عرفت الجزائر وصفا اقتصاديا سيئا نتيجة خطرة الاطارات الاجنبية التي كانت تهتم بتنظيم التسويق عن طريق :

أ- **الديوان الوطني التسويق ONACO**: الذي أنشيء بموجب المرسوم رقم 125/62 بتاريخ 1962/12/13 حيث وكل بمهمة تسويق المحاصيل الزراعية المؤممة و اتاح المرسومين فيما بعد رقم 216/63 و 246/63 امكانية تصدير و استيراد الخضر و الفواكه ثم التوزيع داخل الوطن ، إضافة الى ذلك تم انشاء تعاونيات التصريف المحلية سنة 1964 و التي تقوم بتلقي المنتجات المستوردة من الفروع لتستعمل كوسيط للتصدير و الاستيراد. معيقات وظيفة الديوان الوطني للتسويق:

- عدم ملاءمة النصوص الثانوية مع ضروف التسيير.
- نقص الاطارات و الفنيين التقنيين في التسيير.
- تراكم مهام الديوان و عدم انشاء فروع مكملة مساعدة .
- تباين الإمكانيات المادية و عجز وسائل التموين و التبريد.

ب- **الديوان الوطني للاصلاح الزراعيONRA:** نتيجة و تفاديا لتفاقم المشاكل التي ظهرت في الديوان الوطني للتسويق قامت الدولة بانشاء صيغة أخرى تتعلق بتسويق الخضر و الفواكه و تعرف بالديوان الوطني للاصلاح الزراعي ، و قد انشيء بموجب المرسوم رقم 90/03 بتاريخ 1963/03/18 تحت وصاية وزارة الفلاحة و للاصلاح الزراعي و اعتبر منظمة مسؤولة عن الإنتاج و التسويق الزراعي.

ث- **الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية UNCAC :** تم انشاء الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية لتفادي سيطرة الديوان الوطني للاصلاح الزراعي على التعاونيات التابعة له.

ج- **الديوان الجزائري للخضر و الفواكه OFLA :** ظهر الوجود بتاريخ 1969/04/03 بموجب الامر رقم 68/69 تحت وصاية وزارة الفلاحة و الاصلاح الزراعي ، و الهدف هو تفادي السلبيات التي نشبت عن الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق أين لعب دور المنظم للسوق الوطني في ميدان الخضر و الفواكه حيث أهتم بتسويق كل المنتجات من الخضر و الفواكه داخليا و خارجية. واجه نشاط الديوان الجزائري للخضر و الفواكه OFLA جملة من المعيقات، منها:

- تلف المنتجات نتيجة التخزين؛
- ضعف التنسيق بين الهياكل مما أدى الى زيادة تكاليف التسويق؛
- ضعف التأطير الناتج عن تدني مستوى المستخدمين؛
- فشل الديوان في استقطاب جميع منتجات القطاع الزراعي.

ح- **التعاونية الولابية لتسويق الخضر و الفواكه COFEL:** متواجدة على مستوى جميع الولايات ، أنشأت لمواجهة عجز الديوان الجزائري للخضر و الفواكه أمام سيطرة الخواص و عليه تدخلت السلطان بموجب الأمر رقم 89/74الصادر في 1974/10/01 بالغاء التسويق الخاص للخضر و الفواكه بالأسواق المركزية و أوكلت المهمة للتعاونيات الولائية و يهدف التنظيم الى:

- وضع نظام تجميع على مستوى المزارع مع ضمان تصريف الإنتاج؛
- وضع سياسة خاصة بأسعار المنتجات لتعويض المزارعين مباشرة؛
- تجديد طرق تجارة الجملة عن طريق تزويد الاحتياجات بتنظيم التموين بالخضر و الفواكه؛
- الحفاظ على القدرة الشرائية عن طريق تخفيض تكلفة توزيع المنتجات؛
- تسيير هيئات التسويق الولائية باشراك المزارعين و المستهلكين و تجار التجزئة؛
- تغطية احتياجات السكان في كل ولاية مع تحويل الفائض من الخضر و الفواكه للديوان الوطني للخضر و الفواكه.

خ- **التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدماتCAPCS:** أنشات تحت المرسوم رقم 156/72 الصادر في 1972/27 بعدها أدمجت في التنظيم الجديد في اطار مخطط الثورة الزراعية و ذلك بموجب الامر 89/74 الصادر في 1974/10/01 لتسويق الخضر و الفواكه ، و يتعين على ذلك لكل الهيئات تسليم منتجاتهم من الخضر و الفواكه للتعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات و كذلك الامر بالنسبة للمنتجين الخواص، حيث تقوم التعاونية هي الأخرى بتسليم الفائض الديوان الخضر و الفواكه الجزائري حيث ملف الديوان الجزائري OFLA بموجب الامر 89/74 الصادر في 1974/10/01 بمزاولة تحويل الخضر و الفواكه من التعاونيات الولائية لكن النظام التعاوني الحكومي لتسويق الخضر والفواكه قد فشل في أداء مهامه لأسباب منها:

- محدودية وسائل النقل و التخزين؛
- نقص الكفاءة و الكوادر البشرية؛
- مركزية القرار من طرف القايمين على التسيير و إصدار قرارات تعسفية تمس بالمصلحة العامة و تخدم مصالحهم الخاصة نتيجة انعدام الاشرار الرقابي؛
- انخفاض أسعار اقتناء المنتجات المفروضة من طرف التنظيمات التعاونية والحكومية مقارنة بالأسعار المعروفة من طرف الوسطاء و الخواص.

نتيجة عجز القطاع التجاري عن السيطرة على سوق الخضر و الفواكه، صدر القرار الوزاري رقم 428/16 المؤرخ في 1980/07/10 المتضمن لاجراءات المرحلة الانتقالية، أين تم انشاء وسطاء للجمع و التسليم باعتبارهم متعاملين خواص في تجارة الجملة للخضر و الفواكه، حيث تم اعادة هيكلة الديوان الجزائري للخضر و الفواكه بموجب الامر 436/83 بتاريخ 1983/07/09 حيث تفرعت عنه ثلاثة مؤسسات هي :

- المؤسسة الوطنية للتموين بالخضر والفواكه ENAFU والتي بدات نشاطها سنة 1984 ومقرها الجزائر؛
- الديوان الوطني للتمور OND مقره بسكرة؛
- الأسواق الولائية.

وعلى اثر ذلك صدر الامر 989/74 في 1986/10/01 و المرسوم 49/88 بتاريخ 1988/03/01 لتحديد العلاقة بين المزارعين و هيئات التوزيع بالنسبة للخضر و الفواكه. وشكل الموالي يوضح ذاك:

الشكل رقم (09.02): نظام التسويق الفلاحي في الجزائر

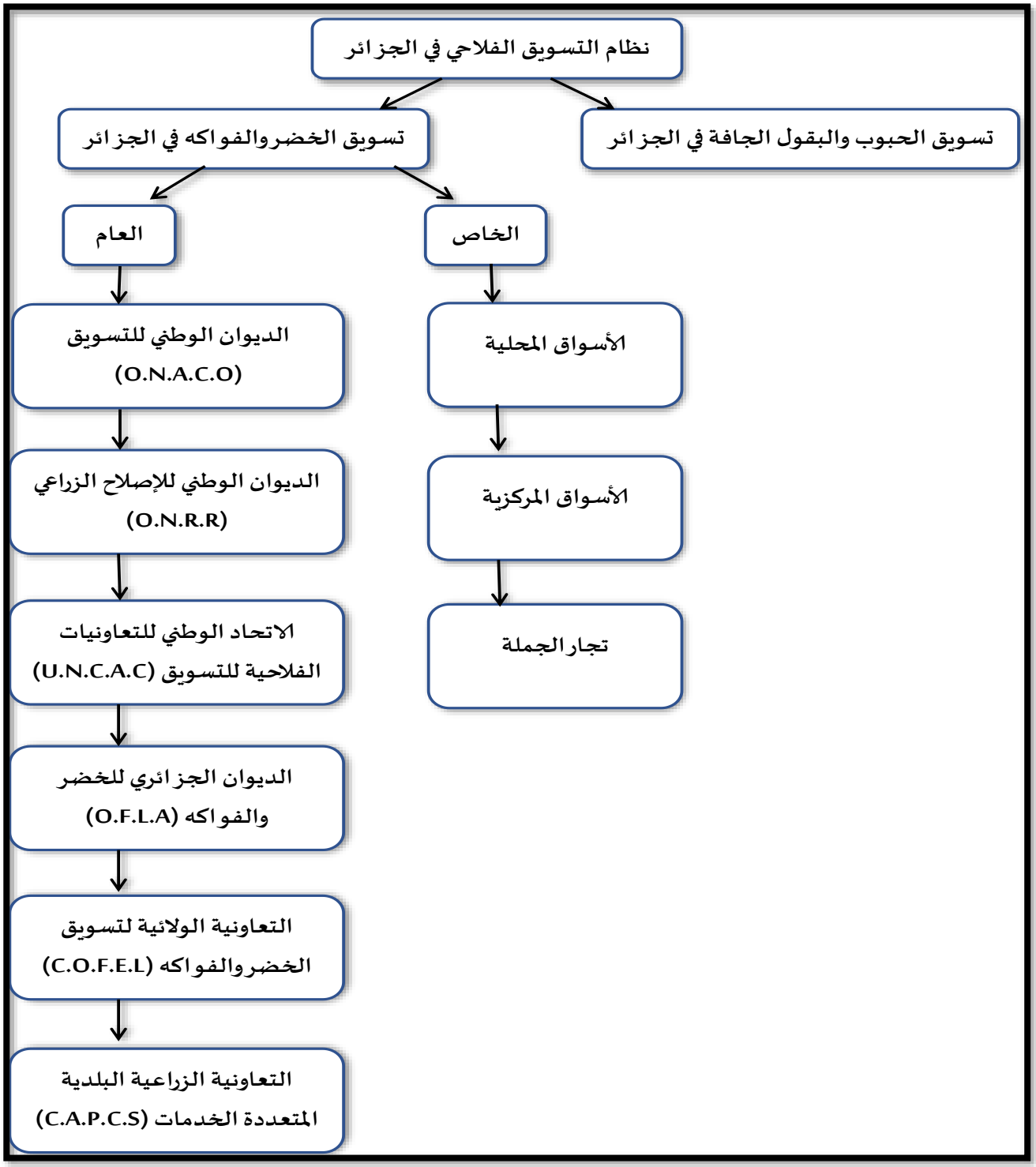

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: الارشاد الفلاحي في الجزائر

يلعب دوراً حيوياً في تطوير القطاع الزراعي ودعم المزارعين لتحقيق الإنتاجية والاستدامة. من خلال الاستراتيجية المنتهجة في الارشاد الفلاحي، عصرنة نظام الدعم الاستشاري و الاتصالات الفلاحية و الريفية.

I. الاستراتيجية المنتهجة في الارشاد الفلاحي في الجزائر

يعتمد القطاع الفلاحي على الابتكار التكنولوجي وعلى الموارد البشرية بصفة عامة في تطبيق سياسته المتعلقة بالتطوير الفلاحي. ويعتمد في ذلك على شبكة من معاهد البحث والتطوير ومراكز للمراقبة والتصديق، فضلاً عن مؤسسات التكوين التي تغطي ليس فقط كامل القطر الوطني ولكن أيضًا جميع الشعب الفلاحية، وكذا المواضيع العامة التي تهم عالم الفلاحة. وتتمحور أهداف الإرشاد حول تحسين قيادة الأنشطة الفلاحية وإقامة روابط بين الفلاحين ومحيطهم. في خضم السياسة الفلاحية، الريفية وكذا الصيد البحري المتبعة من الدولة الجزائرية، تم تبني تأطير مكثف، يرتكز على مقاربات الاتصال والإرشاد بغرض تحسين قدرات، مهارات وممارسات للمستفيدين من مشاريع التنمية. كما اهتم الإرشاد الفلاحي، بصفته أداة لتطبيق هذه السياسة بإيجاد حلول للمشاكل التقنية والاقتصادية التي تواجه الفلاحين بانتهاج المقاربات الملائمة، وذلك بتركيز الجهود على المحاور التالية: **(المرسوم التنفيذي رقم 243-16 المؤرخ في 22.09.2016)**

- تحديد السياسة الوطنية للإرشاد والدعم الاستشاري، بالتشاور مع مؤسسات البحوث الإنمائية والمنظمات المهنية والمتعاملين في هذا القطاع؛
- تعبئة المهارات اللازمة لاحتياجات أجهزة الإرشاد والتنشيط في المناطق الريفية؛
- تطبيق النشاطات من طرف المستخدمين المكلفين بالإرشاد بغرض دعم التوجهات والبرامج ذات الأولوية في مجال التنمية الفلاحية، الريفية والمائيات.

يتم تنفيذ مسار الإرشاد الفلاحي من خلال الهياكل التالية: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)

1.I. القطاع الإداري: ويتكون من:

- المديرية الفرعية للإرشاد الفلاحي التابعة لمديرية التكوين والبحث والإرشاد بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري؛
- الإدارات التقنية المركزية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري؛
- لجنة الإرشاد الفلاحي الولائية؛
- مكاتب التكوين والإرشاد التابعة لمصالح الفلاحية؛
- التقسيمات الفلاحية على مستوى الدوائر؛
- المستشارون في مجال تقنيات الفلاحة وموظفو برنامج الإرشاد .

2.I. القطاع العلمي و التقني: ويتكون من:

- المعاهد الوطنية (3) لبحوث الفلاحية و الغابية و الصيد البحري (INRAA-INRF- CNRDPA) مع توزيع كياناتها في جميع أنحاء الوطن؛
- المعاهد التقنية المتخصصة حسب الشعب(07) ومعاهد حماية الصحة النباتية (01) والطب البيطري (01)؛
- المحافظة السامية لتطوير السهوب (01) ومحافظة تطوير المناطق الصحراوية (01).

3.I. القطاع الاقتصادي واللوجستي: ويتكون من:

- المكاتب الوطنية و الولائية ؛
- التعاونيات الفلاحية واتحاداتها ؛
- الصندوق الوطني لتعاضديه الفلاحية و فروعه الولائية ؛
- وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- المجالس المهنية؛
- المؤسسات الاقتصادية والخدمات؛
- المجمعات

4.I. نظام الدعم المنهجي: ويتكون من:

- المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي (INVA) وهو عبارة عن همزة وصل وجهاز لتنفيذ برامج وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري من خلال تطوير استراتيجيات الاتصال والإرشاد؛
- مؤسسات التكوين الفلاحي المعاهد التكنولوجية الفلاحية المتوسطة المتخصصة ومراكز التكوين والإرشاد الفلاحي (ITMAS-10 وCFVA-02)

5.I. المهنة الفلاحية: ويتكون من:

- الغرفة الوطنية للفلاحة والغرف الفلاحية بالولايات (47)؛
- الجمعيات الفلاحية المهنية والمنظمات الغير حكومية؛
- النقابة الفلاحية (الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين).

6.I. الهياكل خارج القطاع الفلاحي: ويتكون من:

- وسائل الإعلام الجماهيرية (الإذاعة والتلفزيون والجرائد)؛
- شبكة مؤسسات التكوين العالي والمهني؛
- وزارة الموارد المائية والبيئة؛

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات؛
- المستثمرون الشباب (مكاتب الدراسات والاستشارة التي تم فتحها من طرف الشباب خرجي مدارس العلوم الفلاحية أو البيطرية).

يتم تنظيم هاته التظاهرات من طرف مصالح للإرشاد الفلاحي التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تتمثل هاته التظاهرات:

- اليوم العالمي للأراضي الرطبة: 2 فيفري من كل عام.
- اليوم العالمي للغابات: 21 مارس من كل عام.
- اليوم العالمي لمكافحة التصحر في 17 جوان من كل عام.
- اليوم العربي للزراعة: 27 سبتمبر من كل عام.
- اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي، الأول من أكتوبر من كل عام.
- اليوم العالمي للمرأة الريفية: 15 أكتوبر من كل عام.
- اليوم العالمي للأغذية: 16 أكتوبر من كل عام.
- اليوم الوطني لشجرة: 25 أكتوبر من كل عام.
- اليوم العالمي لزيتون: 26 نوفمبر من كل عام.

II. عصرنة نظام الدعم الاستشاري و الاتصالات الفلاحية و الريفية

إن تعزيز قدرات وكفاءات الجهات الفاعلة وضرورة الاستثمار في الموارد البشرية هو ضمن اهتمامات الوزارة من أجل مرافقة و دعم تنمية الشعب الفلاحية والمناطق الريفية و تلك الخاصة بالصيد البحري ، من أجل دعم تطوير المستثمرات الخاصة بالفلاحة وتربية المواشي وتعزيز توظيف وإدماج الشباب. تستلزم الظروف الراهنة في الجزائر إعادة صياغة سياسة تطبيق الدعم التقني والتكوين والإرشاد المنتهجة من طرف من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. يستند هذا الإصلاح الشامل على إدماج وتعبئة الفاعلين الاقتصاديين التابعين للقطاع الخاص والعام (الفلاحين والجمعيات والتعاونيات والمتعاملين...) على المستوى المحلي والولائي. حيث تستوجب هذه العملية تضافر الجهود و الاعتماد على القدرات والمهارات لرفع التحديات وخلق ميكانيزمات التنسيق والتكامل المفيد والفعال بين مختلف المتعاملين المتدخلين في عملية مرافقة البرامج الخاصة عن طريق إيجاد ديناميكية تسمح بتحقيق الانسجام و التعاون على مختلف المستويات. سيكون التغيير المتوقع تغييرًا عميقًا في المواقف والعلاقات التي تتميز بالديناميكية والمبادرة والتبادل واكتساب المهارات المهنية بالإضافة إلى التعاون والشراكة. يعتبر تخطيط وتسيير الأنشطة الإرشادية في الميدان عبر أيام إعلامية تحسيسية، زيارات استشارية، إنشاء مزارع للبرهنة، ترقية النشاطات التحفيزية و تعبئة المستثمرات الفلاحية في صميم جدول الأعمال المستقبلية. حيث تكمن الطرق المتبعة هي تجزئة وتصنيف المشاكل، الأهداف، الاستراتيجيات والحاجة

للمعلومات المتعلقة بالإرشاد وتنفيذها حسب معارف، مواقف وممارسات الفلاحين، المرابون، الصيادون حسب البرامج الخاصة بالتنمية. يرتكز هذا النظام الجديد أساسا على الأرضية المحلية، يشمل مخطط جديد، ووسائل وعمليات جديدة من شأنها تعزيز المهارات، والمبادرات المحلية، وابتكارات مختلف الفاعلين في الميدان، والمنتجات المبتكرة، و كدا الخبرات الناجحة. في هذا الإطار، تم إنشاء مشروع يهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المعمول به، لغرض تنشيط الهياكل المكلفة بالإرشاد الفلاحي، لتحسين القدرات البشرية المشاركة في عملية الإرشاد و الانتقال من الإرشاد إلى الدعم الاستشاري. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)فحسب المنشور الوزاري رقم 181 المتعلق بالدعم الاستشاري المؤرخ في 12 مارس 2018. في المرحلة الأولى، تم اختيار ستة ولايات تجريبية لإطلاق هذا المشروع:

- المدية؛
- تيزي وزو؛
- باتنة؛
- جلفة؛
- عين تموشنت؛
- ورقلة.

من خلال ما سبق عرضه من آليات لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال مقومات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، نظام التسويق الفلاحي في الجزائر والإرشاد الفلاحي في الجزائر. وبإعتبار الاقتصاد الجزائري يمتلك إمكانيات هائلة في القطاع الفلاحي فهذا يساهم في تعزيز الاستدامة والكفاءة في القطاع الفلاحي.

خلاصة

من خلال هذا الفصل الذي يعبر عن إستراتيجية تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث تم التطرق إلى ماهية القطاع الفلاحي من خلال مفهوم كل من الفلاحة، علم الاقتصاد الفلاحي والقطاع الفلاحي، ثم ماهية التنمية الفلاحية المستدامة التي تعد جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز الإنتاج الفلاحي لدعم عملية التنمية الاقتصادية والمستدامة.

تم في الجزئية الثانية تم التطرق إلى مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر، خلال المرحلتين؛ مرحلة التخطيط، ومرحلة الاقتصاد السوق، التي تتضمن البرامج التنموية والإصلاحات المرافقة لهذه المراحل. ثم تم التطرق آليات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر التي تتمثل أساسا في الموارد المائية بمختلف مصادرها، الأراضي الفلاحية، مرافقا الدعم الفلاحي والتكنولوجية الفلاحية، مع نظام التسويق الفلاحي العمومي والخاص بالإضافة إلى الارشاد الفلاحي في الجزائر من خلال الاستراتيجية المنهجة وعصرنة نظام الدعم الاستشاري والاتصالات الفلاحية والريفية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لمساهمة تطوير القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر (2000_2022)

تمهيد

يسعى القطاع الفلاحي الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال دوره في الاقتصاد الجزائري ومكانته ضمن المخططات التنموية. يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها في تنويع حقيبة الدخل الوطني خارج قطاع النفط. وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي العام، العمالة، والتجارة الخارجية. يزخر الجزائر بمقومات طبيعية وبشرية في هذا القطاع، وإذا تم استغلالها بشكل أمثل، يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في ترقية الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من جهود الحكومة الجزائرية في إنعاش وتفعيل هذا القطاع، إلا أنه لم يصل بعد إلى الأهداف المنشودة. لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي (2000_2022)؛
- **المبحث الثاني:** الاطار النظري للأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في التقدير؛
- **المبحث الثالث:** التحليل القياسي والاقتصادي لأثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الجزائري (2000_2022).

المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائرلتحقيق التنويع الاقتصادي (2000_2022)

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر أحد البدائل التنموية الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، وتعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إمكانيات فلاحية كبيرة، والتي إذا استُغلت بشكل أمثل، يمكن أن تكون بديلاً عن قطاع المحروقات. كما يعتبر القطاع الفلاحي مكونًا أساسيًا في التنويع الاقتصادي لرفع معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل الإصلاحات وتطوير آليات فعالة لاستثمار كامل إمكانيات القطاع. فبالرغم من جهود الهيئات القطاع، إلا أنه تبقى هناك حاجة سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولدراسة الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر تحقيقا التنويع الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، كما يلي:

- **المطلب الأول:** مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الخام الجزائري (2000_2022)؛
- **المطلب الثاني:** مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال العمالة الجزائرية (2000_2022)؛
- **المطلب الثالث:** مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية الجزائرية (2000-2022).

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الخام الجزائري (2000_2022)

يعد الناتج المحلي الخام من بين أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، فمن خلاله تتم معرفة معدلات النمو الاقتصادي، كذلك نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية فيه؛ المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، خدمات الادارة العمومية وخارجها و حساب الرسم على الواردات، والجدول الموالي رقم **(01.03)** يوضح التوزيع الاقتصادي للناتج المحلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الجدول رقم (01.03): التوزيع الاقتصادي للناتج المحلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية (2000_2022) الوحدة: مليار دج.

السنوات	PIB	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء وأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	ح. ر على واردات	H .H.I	نسبة الفلاحة% من الـPIB
2000	4098,9	1616,3	346,2	294,5	335	832,3	424,5	250,10	0,1636	8,45
2001	4227,1	1443,9	412,1	315,2	358,9	921,9	472,2	284,40	0,1176	9,75
2002	4522,8	1477	417,2	337,6	409,9	1004,2	499,4	290,40	0,1015	9,22
2003	5247,5	1868,9	515,3	355,4	445,2	1112,2	552,3	315,27	0,1254	9,82
2004	6150,4	2319,8	580,5	390,5	508	1302,2	603,2	335,42	0,1455	9,44
2005	7562	3352,9	581,6	418,3	564,4	1518,9	631,8	494,00	0,2164	7,69
2006	8514,8	3882,2	641,3	449,5	674,3	1698,1	677,8	491,50	0,2309	7,53
2007	9362,7	4089,3	704,2	474,8	825,1	1933,2	798,6	532,50	0,2120	7,52
2008	11042,7	4997,6	727,4	519,6	956,7	2113,7	1074,8	653,90	0,2254	6,59
2009	9968	3109,1	931,3	510,7	1094,8	2349,1	1197,2	715,80	0,1038	9,34
2010	11991,6	4180,6	1015,3	617,4	1257,4	2586,3	1596,6	747,70	0,1299	8,47
2011	14519,8	5242,1	1183,2	663,8	1333,3	2856,4	2386,6	854,60	0,1407	8,15
2012	16208,7	5536,4	1421,7	728,6	1491,2	3305,2	2648,1	1131,80	0,1256	8,77
2013	16643,8	4968	1640	765,4	1627,4	3849,6	2551,2	1295,47	0,0996	9,85
2014	17205,1	4968	1771,5	837	1794	4191	2715,4	1487,52	0,1094	10,30
2015	16712,7	3134,2	1935,1	919,4	1917,2	4553,1	2899,9	1353,80	0,0661	11,58
2016	17514,6	3025,6	2140,3	979,3	2072,9	4841,3	3059,6	1395,60	0,0652	12,22
2017	18876,2	3699,7	2219,1	1040,8	2203,7	5163,5	3072	1477,50	0,0675	11,76
2018	20259	4547,8	2427	1127,9	2346,5	5305,3	3006,5	1498,00	0,0694	11,98
2019	20284,2	3910,1	2429,4	1198,5	2481,4	5577,6	3120,2	1567,00	0,0653	11,98
2020	18383,8	2575,1	2598,5	1153,5	2398,1	4823	3359	409,40	0,0419	14,13
2021	22021,6	4734,4	2869,6	1272,5	2713,5	5380,3	3472,7	1578,60	0,0580	13,03
2022	27688.9	8617.4	3207.8	1354.1	2896.4	6142.7	3695.9	4774.60	0.1471	11.59

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الجزائر:

WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ

من خلال الجدول أعلاه رقم **(01.03)** يلاحظ التوزيع الاقتصادي للناتج المحلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية (PIB) خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، بالإضافة إلى نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام مع معدل التنويع الاقتصادي للناتج المحلي الخام وفق مؤشر هيرشمان-هرفندال(**PIB H.H.I**)، ويمكن توضيح وتحليل هذه العناصر فيما يلي:

I. **القيمة المضافة للقطاعات الانتاجية المكونة للناتج المحلي الخام (2000_2022):** يلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم **(01.03)**، تغيرات الناتج المحلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية (PIB)، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، فقد تغير بمعدل نمو اقتصادي متذبذب خلال فترة الدراسة، حيث سجلت في سنة 2004 ذروة قدرت بـ 6150,4 مليار د.ج بمعدل نمو 22,95%، لينخفض في سنة 2009 بسبب الازمة العالمية للرهن العقاري التي أثرت على معدلات نمو الاقتصاد العالمي لتؤثر بدورها على معدلات نمو الاقتصاد الجزائري، ليصل إلى 9,73-%، وينخفض بعدها مرة أخرى بسبب الانكماش العالمي الذي أثر على الطلب العالمي للنفط مما أدى إلى إنخفاض أسعار النفط في السوق الدولية ليصل الناتج المحلي الخام (PIB) إلى 16712,7 مليار د.ج بمعدل نمو قدر بـ2,86-% في سنة 2015 تأثرا بالصدمة النفطية العالمية لسنة 2014، والشكل الموالي رقم **(01.03)** يوضح ذلك:

الشكل رقم (01.03): تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام (PIB) الوحدة:%.

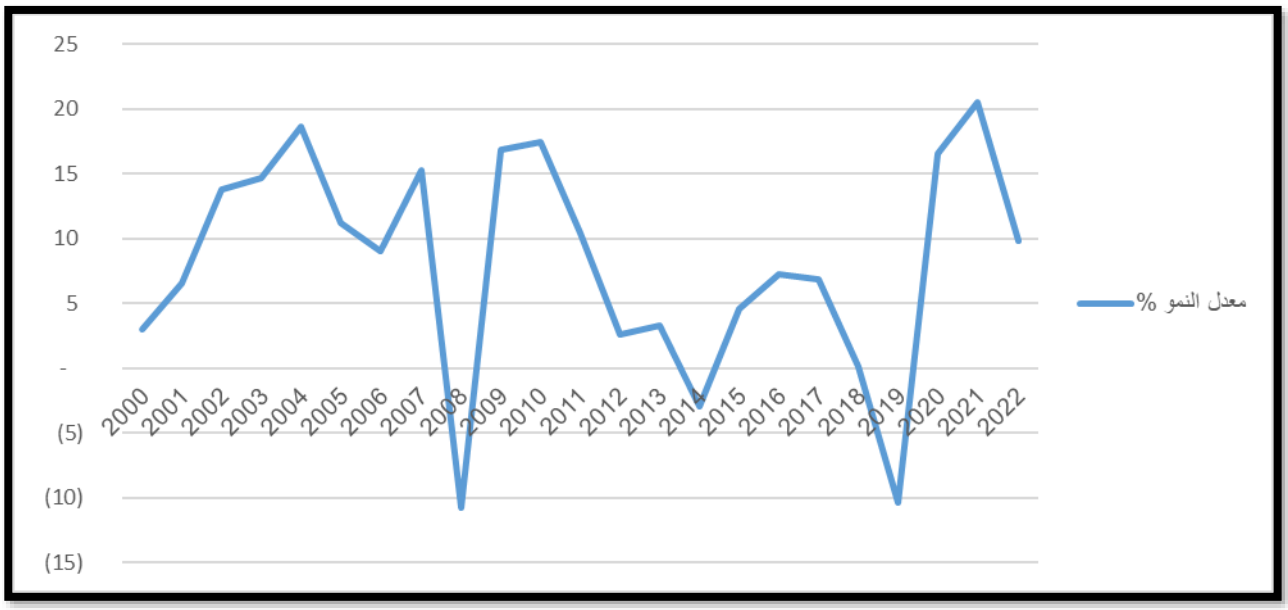

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (....).

وتتكون القيمة المضافة للقطاعات الانتاجية للناتج المحلي الخام (2000_2022)، مما يلي:

1. **المحروقات:** يلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم **(01.03)** تطور قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث يلاحظ الارتفاع المستمر في قطاع المحروقات خلال الفترة الاولى من فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى غاية 2008، ليصل إلى قيمة قدرت بـ4997,6 مليار د.ج، وذلك راجع لارتفاع الطلب العالمي على المحروقات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة، حيث انخفض في سنة 2009 بسبب الازمة العالمية التي تسببت فيها أزمة الرهن العقاري ليصل إلى 3109,1 مليار د.ج، ليرتفع مرة أخرى نتيجة

الاضطربات الموجودة في بعض الدول المصدرة للنفط ما أنتج حالة عدم استقرارها كالذي أصاب الاقتصاد الليبي من ربيع عربي، لتصل إلى 5536,4 مليار د.ج في سنة 2012، فتخفض في سنة 2016 لقيمة 3025,6 مليار د.ج، وذلك راجع للصدمة النفطية العالمية سنة 2014، لتخفض مرة أخرى سنة 2020 بسبب الازمة الصحية العالمية كوفيد_19 التي أثرت على الطلب العالمي للمحروقات، والذي بدوره أثر على قيمة قطاع المحروقات في الجزائر لتصل قيمته إلى ما قدر بـ 2575,1 مليار د.ج. والشكل الموالي رقم (02.03) يوضح ويبين تطور قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الشكل رقم (02.03): القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الجزائر (2000_2022)

الوحدة: مليارد.ج

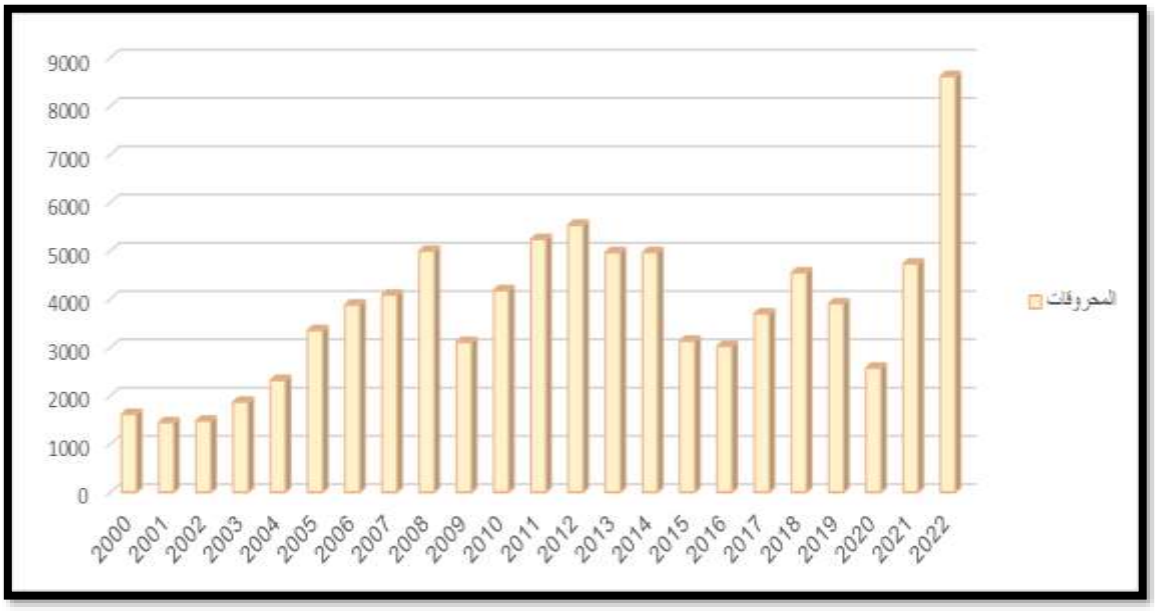

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (...).

2. **الصناعة:** يلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم **(01.03)**، تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000إلى غاية 2022، حيث يلاحظ الارتفاع المستمر للقيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الدراسة لتصل ذروتها سنة 2021 بقيمة قدرت بـ 1275,5 مليار د.ج، وذلك راجع لتوازن جملة من العوامل ابرزها توفر البينية التحتية الصناعية والموارد الطبيعية بالإضافة إلى إدخال عنصر التكنولوجيا والابتكار لهذا القطاع مع الدعم الحكومي. والشكل الموالي رقم **(03.03)**يبين ويوضح تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الشكل رقم (03.03): القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر (2000_2022)

الوحدة: مليارد.ج

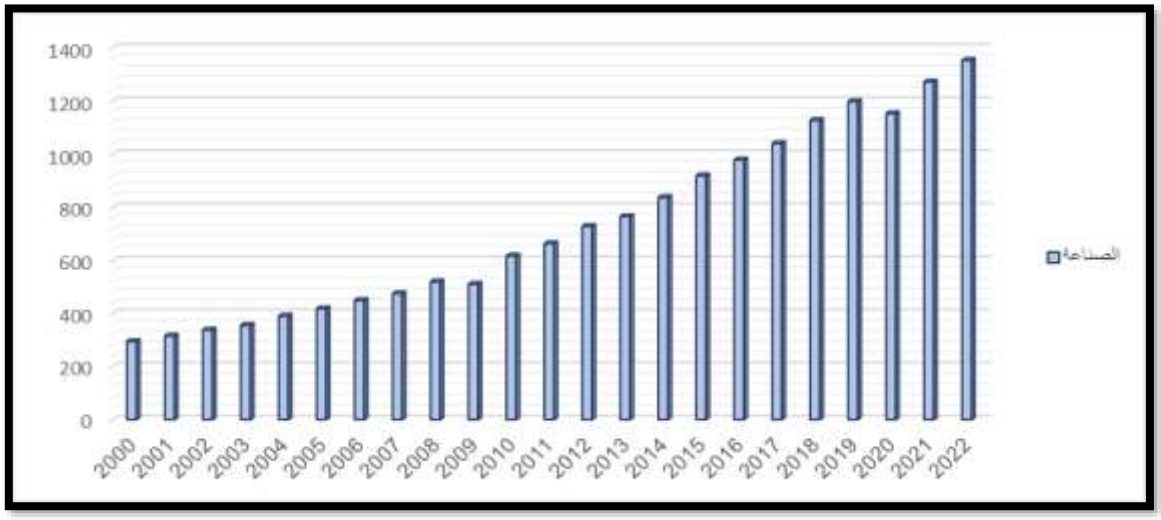

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (...).

3. **البناء والأشغال العمومية:** يلاحظ من الجدول أعلاه رقم **(01.03)** تطور القيمة المضافة قطاع البناء وأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث يلاحظ الارتفاع المستمر ليصل في سنة 2021 إلى أعلى مستوى لهذا القطاع وقدر بـ 2713,5 مليار د.ج، وذلك راجع لتزايد الطلب على مشاريع البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي، ولتعزيز التنمية الاقتصادية، بفضل استخدام التكنولوجيا المتقدمة والابتكار في صناعات البناء التي تزيد من الكفاءة وتسرع عمليات الإنشاء. من خلال الانفاق الحكومي الموجه لهذا القطاع. والشكل الموالي رقم **(04.03)** يبين تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والاشغال العمومية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الشكل رقم (04.03): القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر (2000_2022)

الوحدة: مليارد.ج

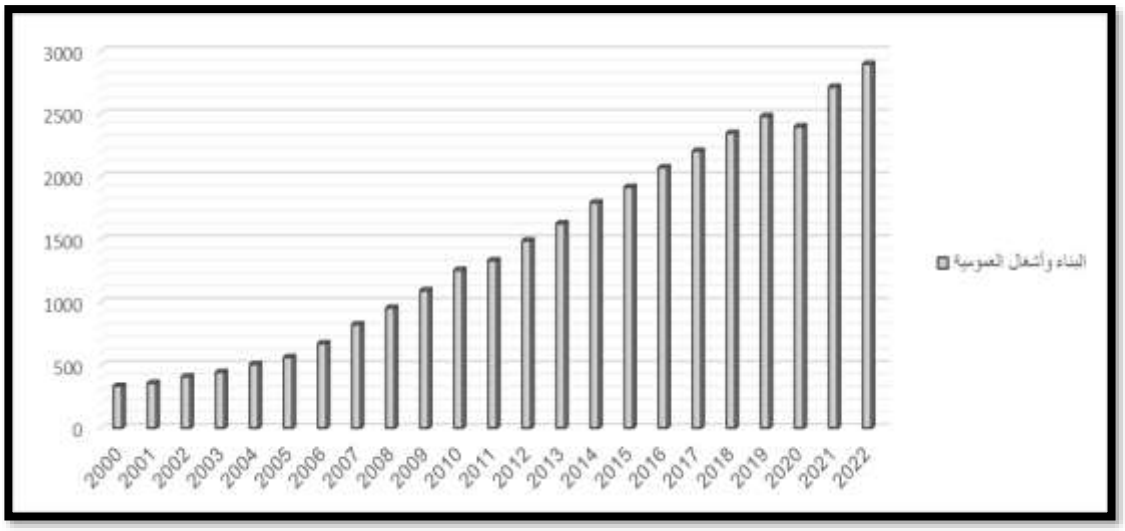

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (...).

4. **خدمات الادارة العمومية وخارجها:** يلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم **(01.03)** تطور القيمة المضافة لخدمات الادارة العمومية وخارجها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، والتي تتمثل اساسا في التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية، العدالة والامن، النقل، الدبلوماسية والعلاقات الخارجية، حيث يلاحظ الارتفاع المستمر لتصل اعلى مستوى لها في سنة 2021 والمقدرة بـ 8853 مليار د.ج لكل من خدمات الادارة العمومية وخارجها، وذلك راجع للاستثمارات الحكومية التي تندرج ضمن السياسة الاقتصادية الكلية. والشكل الموالي رقم **(05.03)** يوضح تطور القيمة المضافة لخدمات الادارة العمومية وخارجها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الشكل رقم (05.03): القيمة المضافة لخدمات الادارة العمومية وخارجها في الاقتصاد الجزائري (2000_2022) الوحدة: مليارد.ج

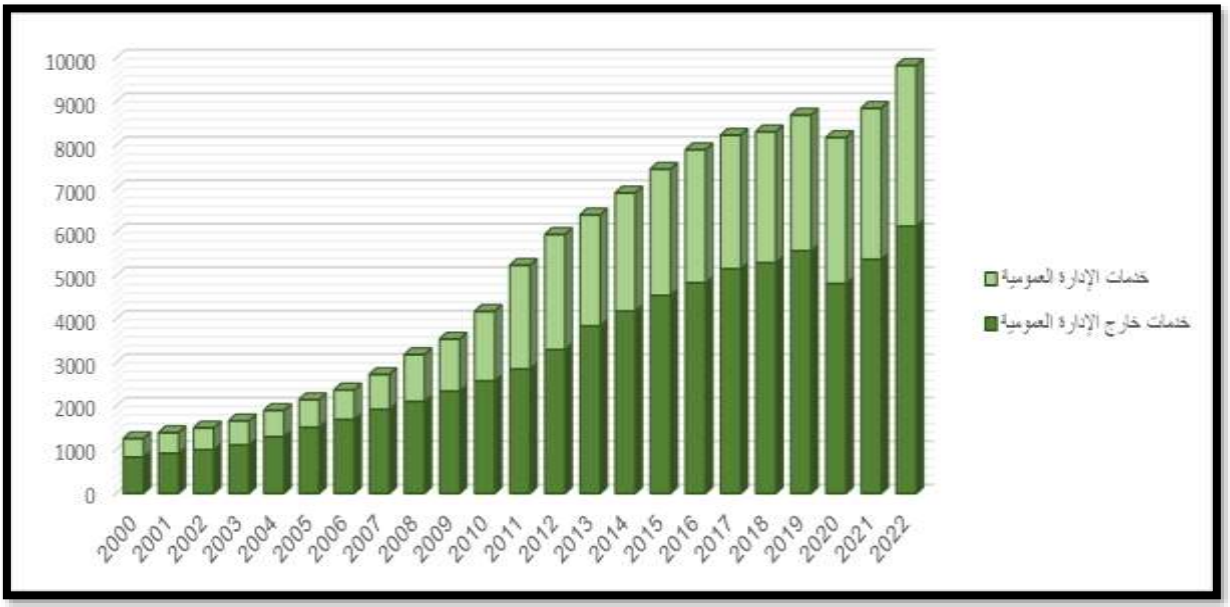

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01.03).

5. **الحقوق والرسوم على الواردات:** من خلال الجدول اعلاه رقم **(01.03)** يلاحظ تطور الحقوق والرسوم على الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث هناك ارتفاع مستمر للحقوق والرسوم على الواردات لتصل اعلى مستوى في سنة 2019 بقيمة قدرت بـ 1567 مليار د.ج، وذلك راجع للسياسة التجارية المتبناة ومدى الالتزام بالاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى حاجة المنتوجات الوطنية للحماية الجمركية، لتنخفض في سنة 2020 إلى قيمة قدرها 409,4 مليار د.ج بسبب الازمة الصحية العالمية كوفيد_ 19. والشكل الموالي رقم **(06.03)** يبين ويوضح تطور الحقوق والرسوم على الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الشكل رقم (06.03): الحقوق والرسوم على الواردات الجزائرية (2000_2022)

الوحدة: مليارد.ج

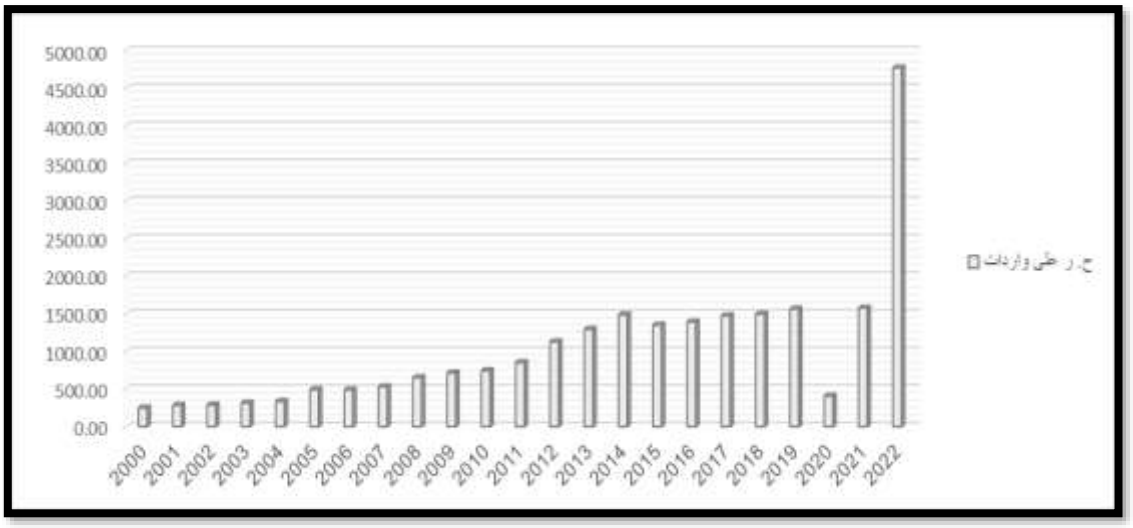

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01.03).

II. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام (2000_2022): عرف الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، معدلات نمو متذبذبة نزولا وصعودا، ففي سنة 2000 كانت البداية بمعدل نمو 8,4%، ثم تحسنت تحسنا طفيفا سنة 2003 لتصل إلى معدل نمو 9,8%، و9,3% في سنة 2009، وفي سنة 2020 بلغ الذروة بنسبة 13,5%، وذلك راجع لتزايد اهتمام السلطات الذي يتوافق مع بداية تنفيذ المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية، وسياسة التجديد الفلاحي، فأدى لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع، التي واكبت عدة إصلاحات تمحورت حول الوسائل المادية والبشرية وحتى المالية، والتي هدفت إلى تنظيم القطاع الفلاحي لتحقيق معدلات نمو وصولا للتنويع الاقتصادي، والشكل الموالي رقم **(07.03)** يبين ويوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022 بالقيم والنسب، كما يلي:

الشكل رقم(07.03): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام بالاقتصاد الجزائري (2000_2022)

الوحدة: مليارد.ج، %

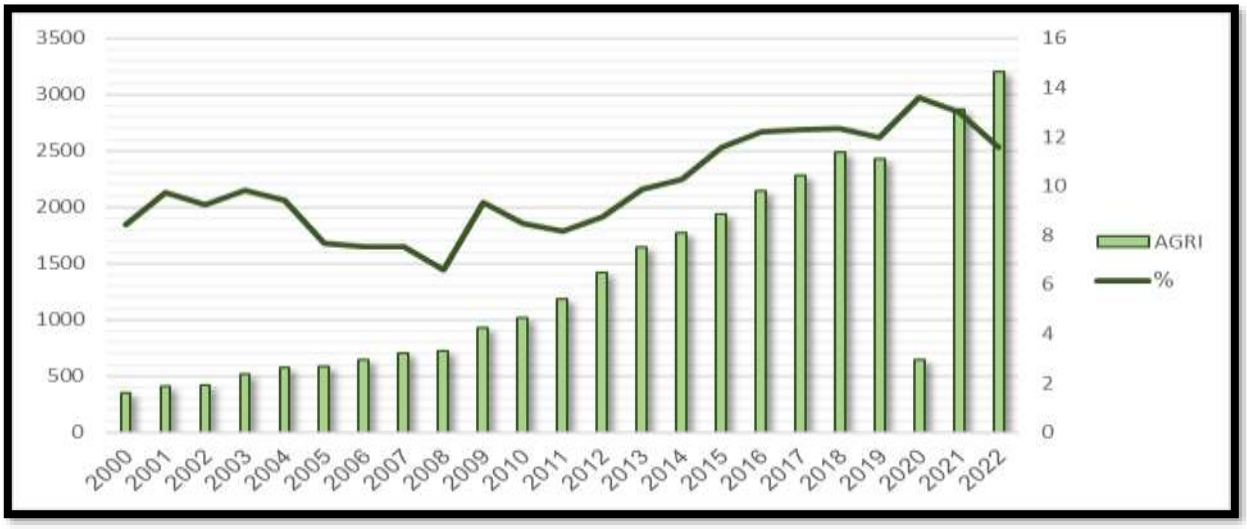

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01.03).

III. مؤشر هيرشمان-هرفندال للناتج الفلاحي (2000_2022)

تعد نتائج تقدير مؤشر هيرشمان هيرفيدال لتنويع الناتج المحلي الخام من خلال قياس تنويع الناتج الفلاحي بالاقتصاد الجزائري، ومن خلال المعادلة التالية: : (Hakim, Juin 2006, p. 31)

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(\frac{xi}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}} \dots\dots\dots\dots\dots (01)$$

حيث:

- xi: قيمة القطاع i؛
- X: إجمالي الناتج؛
- I: اجمالي عدد القطاعات.

اذا كانت قيمة HHI= 0 يدل على وجود تنوع كبير، أما اذا اقتربت قيمته لـ 1 يدل على وجود تركز كبير.

والشكل الموالي رقم **(08.03)** يوضح تطور مؤشر هيرشمان-هرفندال لتنوع الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الشكل رقم (08.03):مؤشر هيرشمان-هرفندال لتنوع الناتج الفلاحي في الجزائر (2000_2022)

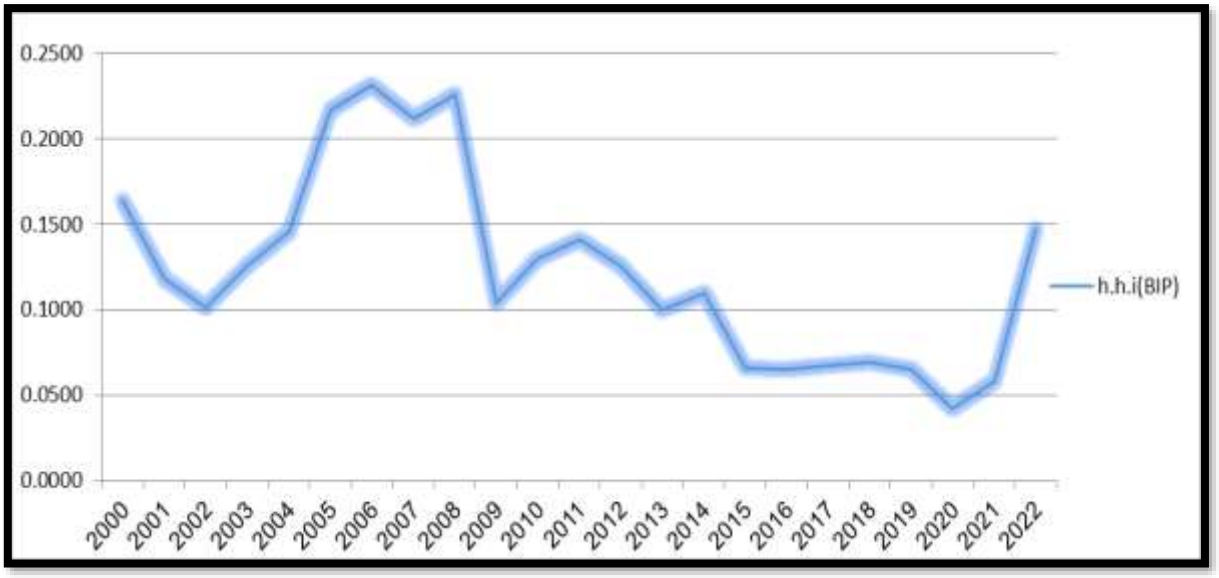

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (01.03) والمعادلة رقم(01).

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه رقم **(08.03)** أن نتائج تقدير مؤشر هيرشمان هرفندال لتنويع الناتج المحلي الخام من خلال الناتج الفلاحي قد عرف اتجاها متذبذبا بين الصعود والنزول عند الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث سجل ارتفاعا من HHI_{2000} =0.1636 الى HHI_{2008} =0.2254، ما يدل على الانتقال من تنويع الناتج المحلي الخام إلى التركز، نتيجة زيادة نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام، أي عدم تسجيل تنويع الناتج لأنها تبتعد عن الصفر، أي كلما اقتربت من الواحد دل ذلك على عدم التنوع، كون أن المؤشر محصور بين (1،0) ، ويرجع هذا الارتفاع بالأخص الى الطفرة النفطية الثالثة باعتباره أن قطاع المحروقات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الخام لتتراجع قيمة المؤشر الى HHI_{2009}=0.1038، وهي قيمة مقبولة اقتصاديا من حيث درجة التنويع، هذا الانخفاض كان مصاحب للازمة العالمية وانخفاض أسعار النفط، خلال النصف الثاني من سنة 2014 ، عرفت قيمة معامل هيرشمان هر فندال انخفاض مستقرا عند 0.06 خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019، ليصل الى ادنى مستوى له HHI_{2020}= 0.0419 و HHI_{2021}=0,0580، بسبب انخفاض أسعار النفط الى دون 45 دولار سنة 2020، وحالة الركود الاقتصادي جراء انتشار الأزمة الصحية العالمية كوفيد _19، ولكن رغم هذا التحسن في معامل هيرشمان وتسجيل تنويع نسبي في الناتج المحلي الخام، إلا أن ذلك لا يدل على تحسن تنويع الاقتصاد الوطني بسبب تأثره المستمر بحجم الناتج المسجل في قطاع المحروقات الذي يتأثر بتقلبات أسعار النفط، حيث يترجم هذا لضعف في التنويع رغم وفرة الهبات والموارد والثروات في الجزائر والى

ضعف وجود توجهات وسياسات واضحة من الدولة لإعادة استخدام وتوظيف هذه الموارد لخلق قطاعات وأنشطة جديدة تدفع بدورها نمو الاقتصاد الوطني وتنويعه.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال العمالة الجزائرية (2000_2022)

تعتبر العمالة الفلاحية بمثابة محرك فعال للنمو الفلاحي بصفة خاصة والنمو الاقتصادي بصفة عامة في أي بلد (Pierre & Anna, 2005, p. 605) ، حيث أن تتبع تطور أعداد المشتغلين وتوزيعهم فيما بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، يوضح توزيع القوى العاملة وفقا لقطاع النشاط الاقتصادي، مما يعطي نظرة على مدى تأثير برامج الاستثمار العمومية ومساهمتها في التشغيل حسب كل قطاع اقتصادي، وبالتالي إمكانية توجيه تلك الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر خلقا لمناصب العمل، أي أن اليد العاملة أصبحت تشكل عنصرا مهما جداً في إحداث التنويع الاقتصادي، (مزوزي، 2021-2020، صفحة 187). حيث تتوزع اليد العاملة في الاقتصاد الجزائري بين القطاعات الأربع (الفلاحة، الصناعة البناء والأشغال العمومية، التجارة والخدمات) التي تتضح من خلال الجدول والشكل ادناه على التوالي:

الجدول رقم (02.03): توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري (2000_2022)

الوحدة: الف عامل

السنوات	السكان المشتغلون فعلا	الفلاحة	صناعة	البناء والأشغال العمومية	نقل، الاتصالات، التجارة والخدمات	H.H.I	نسبة العمالة الفلاحية %
2000	4977	1185	497	781	2514	0.177	23.81
2001	5197	1328	502	803	2564	0.169	25.55
2002	5435	1438	504	860	2633	0.163	26.46
2003	5623	1502	510	895	2716	0.163	26.71
2004	5981	1617	523	980	2861	0.160	27.04
2005	6222	1683	523	1050	2966	0.159	27.05
2006	6517	1780	525	1160	3052	0.153	27.31
2007	6771	1842	522	1261	3146	0.150	27.20
2008	7002	1841	530	1371	3260	0.149	26.29

13.11	0.235	5318	1718	1194	1242	9472	2009
11.67	0.225	5377	1886	1337	1136	9736	2010
10.77	0.264	5603	1595	1336	1034	9599	2011
8.97	0.313	6260	1663	1335	912	10170	2012
10.58	0.285	6449	1791	1407	1141	10788	2013
8.78	0.304	6224	1826	1290	899	10239	2014
8.66	0.314	6524	1776	1377	917	10594	2015
7.98	0.308	6620	1895	1465	865	10845	2016
10.15	0.276	6417	1847	1493	1102	10859	2017
10.67	0.436	6726	1774	1434	1067	10001	2018
9.60	0.401	6857	1890	1450	1083	11280	2019
11.90	0.428	6861	1804	1573	1228	10320	2020
12.63	0.455	6951	1799	1614	1297	10268	2021
14.74	0.483	6983	1740	1710	1417	9610	2022

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الجزائر:

WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ

الشكل رقم (09.03): العمالة الفلاحية في الجزائر(2000_2022)

الوحدة: ألف عامل

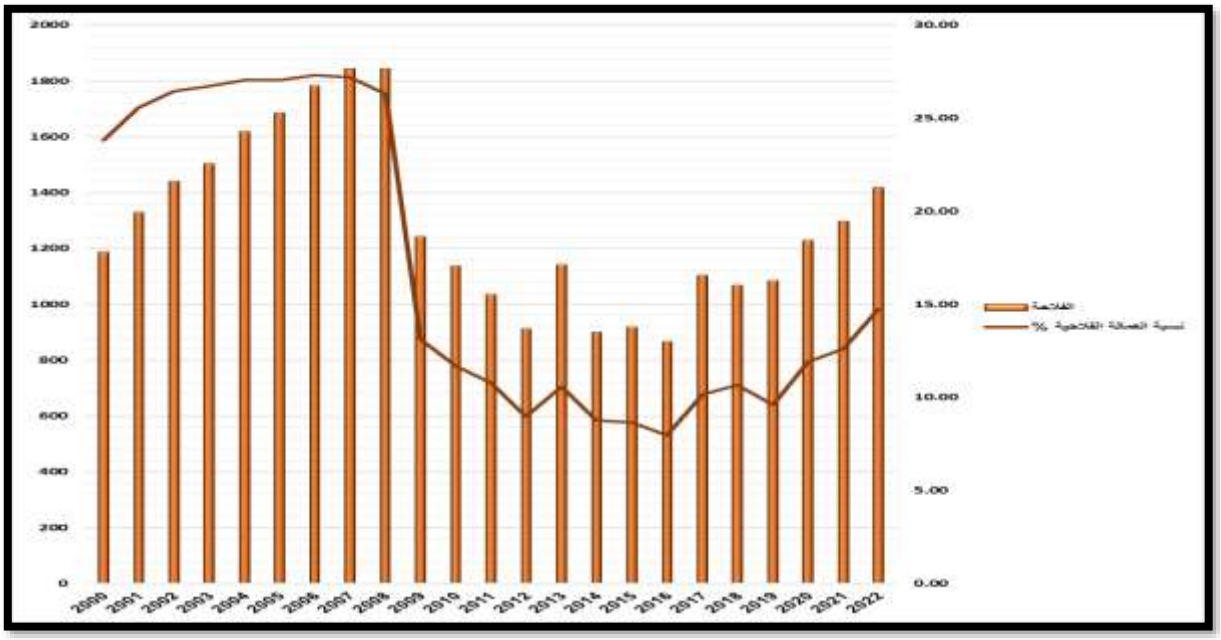

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02.03).

تبين معطيات الجدول رقم**(02.03)** والشكل رقم **(09.03)** توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، حيث يلاحظ أن قطاع النقل، التجارة والخدمات يستحوذ على النسبة الأعلى من إجمالي اليد العاملة، حيث ارتفعت قيمته من 6861 عامل سنة 2000 إلى 6951 عامل سنة2021 ، مما يدل على زيادة تركز اليد العاملة في هذا القطاع طول فترة الدراسة، كذلك ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة، حيث سجل 1573 عامل سنة 2000 إلى 1614 عامل سنة 2021 ، أما فيما يخص نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في إجمالي التشغيل قد عرفت زيادات مرتفعة، من 781 عامل سنة 2000 إلى 1902 عامل سنة 2021، على العكس من ذلك عرف قطاع الفلاحة انخفاض في اليد العاملة التي يشغلها، حيث سجل 1185 عامل سنة 2000 و 899 سنة 2014 ثم ارتفعت الى 1297سنة 2021 بسبب ارتفاع المشاريع الاستثمارية الفلاحية خلال هذه الفترة، لكن يبقى قطاع التجارة والخدمات يستحوذ على النسبة الأعلى من إجمالي اليد العاملة مقارنة بالقطاع الفلاحي رغم ان السلطة الجزائرية اعتبرته عاملا أساسيا لدفع النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث سعت خلال تسطير العديد من البرامج، بدءا من برنامج التسيير الذاتي سنة 1963 ووصولا إلى البرنامج الخماسي (2015- 2019)، كما حاولت بث العديد من المشاريع الاستثمارية الفلاحية العمومية، وعملت على دعم المشاريع الخاصة ذات الطابع الفلاحي (تسهيلات الحصول على القروض الفلاحية من خلال بنك متخصص، مشاريع دعم الشباب ومشاريع دعم البطالين ذات الطابع الفلاحي). لكن كل هذه المجهودات لم تساهم في تحسين استيعاب وجذب القطاع الفلاحي

للعمالة في الجزائر مقارنة مع القطاعات الأخرى، بسبب عدم وجود تأمينات للعمالة ضد حوادث العمل، هذا لكونها عمالة لا تخضع للأطر القانونية؛ بلاضافة الى اتسام العمل في القطاع الفلاحي في الجزائر بالموسمية وعدم الاستقرار مع هجرة القوى العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، والنمو السريع الذي عرفته، خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية في الفترة الأخيرة.

ويمكن دراسة وتحليل مؤشر هيرشمان-هيرفندال لتنوع العمالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الشكل رقم (10.03): مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع العمالة في الجزائر (2000-2022)

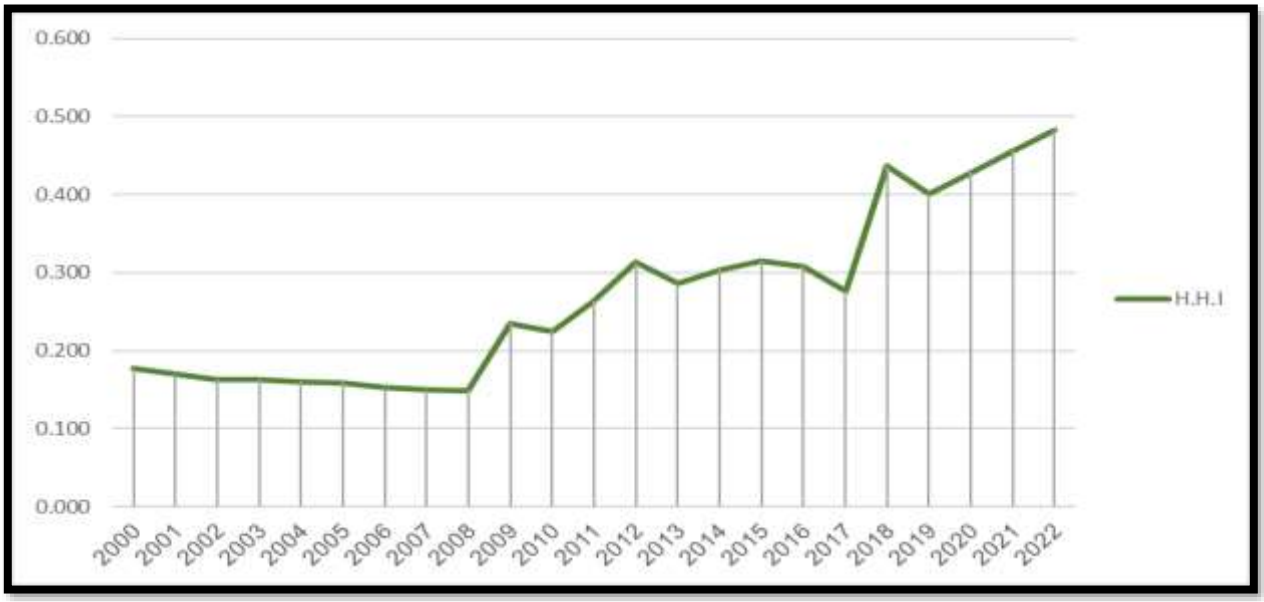

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02.03) والمعادلة رقم (01)

يلاحظ من خلال الشكل رقم **(10.03)** انخفاض في درجة التنويع في العمالة، حيث سجل معامل هيرشمان هرفندال للعمالة 0,177 سنة 2000 و 0,150 سنة 2007، نتيجة توجه العمالة نحو القطاع الفلاحي، وبداية تنفيذ مشاريع برامج التنمية الريفية، وقد إنخفض التنويع إلى أن وصل 0,149سنة 2008، نتيجة بداية إطلاق العديد من المشاريع الكبرى لتنمية البنية التحتية، حيث تحولت العمالة نحو قطاع البناء والأشغال العمومية، ولكن مع بداية سنة2011 عاد الاتجاه إلى تطور العمالة نحو عمالة قطاع التجارة والخدمات، حيث انخفضت العمالة في القطاعات الإنتاجية وانتقلت إلى القطاعات غير الإنتاجية. وارتفعت قيمة المعامل إلى أكثر من 0,3 سنة 2014، ما يعني انخفاضا في تنوع توزيع العمالة على القطاعات الإنتاجية، وظل المؤشر في ارتفاع الى ان وصل الى 0,436 سنة 2018، و0,455 سنة2021، حيث يرجع هذا الارتفاع الى الأزمة الوبائية، التي أدت الى تقلص النشاط

التجاري وتعليق ممارسة الأنشطة التجارية، أين انخفضت مصادر دخل العديد من المؤسسات المندرجة ضمن قطاع الخدمات بالدرجة الأولى، قطاع البناء والأشغال العمومية الذي شهد تراجعا كبيرا اليد العاملة.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية الجزائرية (2000-2022)

تلعب حركة التجارة الخارجية دورًا حيويًا في تحقيق التنويع الاقتصادي للدول، فعندما تتسع فرص التصدير وتتاح للدول إمكانية الوصول إلى إيجاد أسواق جديدة، يزيد ذلك من فرص التنويع الاقتصادي. تحث التنافسية الدولية المؤسسات الانتاجية على رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات لتلبية متطلبات الأسواق العالمية. كما تتيح حركة التجارة تحسين هيكل الاقتصاد من خلال تقديم فرص لتصدير منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة. وتعزز التجارة الخارجية قدرة الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النموه.

I. **صادرات الاقتصاد الجزائري (2000_2022):** تلعب الصادرات دورًا حاسما في تعزيز التنويع الاقتصادي للدول، حيث تساهم في رفع مستوى الإنتاجية وتعزيز الابتكار لتحسين جودة المنتجات وتلبية معايير الأسواق العالمية. كما توفر فرصًا للمؤسسات حتى توسع قاعدة زبائنها وتنشأ أسواق جديدة، مما يقلل من التأثيرات السلبية لتقلبات الاقتصاد الوطني وتعزيز التوازن الاقتصادي، بجذب العملات الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات، تساهم الصادرات في زيادة الإيرادات الوطنية وتعزز الاستثمارات. كما تعمل على تحسين هيكل الاقتصاد من خلال تعزيز الصناعات ذات القيمة المضافة، وتساهم في بناء علاقات دولية قوية. أي أن تعزيز الصادرات يعد أحد السُبل الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني. والجدول الموالي رقم **(03.03)** يوضح تطور صادرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الجدول رقم (03.03): صادرات الاقتصاد الجزائري (2000_2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الكلية	الطاقة	المواد الغائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع استهلاكية	HHI
2000	22031	21419	32	44	465	11	47	13	0.96
2001	19132	18484	28	37	504	22	45	12	0.95
2002	18825	18091	35	51	551	20	50	27	0.94
2003	24612	23939	48	50	509	1	30	35	0.96
2004	32083	31302	59	90	571	0	47	14	0.96
2005	51401	45094	67	134	6051	0	36	19	0.82
2006	54613	53429	73	195	828	1	44	43	0.97
2007	60163	58831	88	169	993	1	46	35	0.96
2008	79298	77361	119	334	1384	1	67	32	0.96
2009	45194	44128	113	170	692	0	42	49	0.96
2010	57053	55527	315	94	1056	1	30	30	0.96
2011	73489	71427	355	161	1496	0	35	15	0.96
2012	71866	69804	315	168	1527	1	32	19	0.95
2013	64974	62960	402	109	1458	0	28	17	0.95
2014	62886	60304	323	109	2121	2	16	11	0.93
2015	34668	32699	235	106	1597	1	19	11	0.91
2016	30026	28221	327	84	1321	0	54	19	0.91
2017	35191.29	33261	349	73	1410	0.29	78	20	0.91
2018	41168.3	38338	373	92	2242	0.3	90	33	0.89
2019	35312	33244	408	96	1445	0	83	36	0.91
2020	21925	20016	437	71	1287	0	77	37	0.86
2021	38553	34058	576	182	3486	0	188	63	0.82
2022	11374	9954	137	58	1087	0	122	16	0.80

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الجزائر:

WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم **(03.03)**، أن البنية الهيكلية السلعية للصادرات الجزائرية ترتكز على منتجات الطاقة، أي تمثل تقريبا ما بين 93 إلى 98% من إجمالي صادرتها، أما بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة فتحتل المرتبة الأولى من بين باقي المنتجات الأخرى غير النفطية خلال فترة الدراسة، والتي تتمثل أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، الأسمدة، الزجاج، الجلود والورق، وقد عرفت هذه المنتجات تذبذبا مستمراً، حيث تزايدت قيمتها من 465 مليون دولار سنة 2000 إلى 1056 مليون دولار سنة 2010، لتبلغ قيمتها نحو 2121 مليون دولار سنة 2014، قبل أن تعرف انخفاضا في قيمتها وصل إلى 1321 مليون دولار أمريكي سنة 2016، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة لتبلغ قيمتها 3486 مليون دولار أمريكي سنة 2021. ثم تأتي بعد ذلك المواد الغذائية التي عرفت تطورا هي الأخرى، أين بدأت قيمتها في الارتفاع ابتداء من سنة 2000 بقيمة 32 مليون دولار إلى 402 مليون دولار سنة 2012، لتنخفض سنة 2014 إلى 329 مليون دولار، ثم انتقلت إلى 119 مليون دولار سنة 2008، وهذا راجع الى مجهودات المبذولة الموجهة لترقية وتنشيط القطاع الفلاحي في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي، ولكن بتراجع أسعار النفط انخفضت الصادرات المواد الغذائية لتبلغ 235 مليون دولار أمريكي سنة 2015، ثم ارتفعت قيمتها الى 576 مليون دولار أمريكي سنة 2021. أما بالنسبة للمنتجات الخام المتمثلة في فوسفات الكالسيوم الطبيعي وبقايا ومخلفات الورق والصوف، فقد انتقلت من 44 مليون دولار سنة 2000 الى 334 مليون دولار سنة 2008، لتعرف انخفاضا بقيمة 170 مليون دولار سنة 2009 متأثرة بانكماش الطلب العالمي على الصادرات بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، لتشهد بعدها سنة 2011 انتعاشا بارتفاع الصادرات إلى 168 مليون دولار سنة 2012 ، وعرفت بعدها انخفاضا وصل إلى 84 مليون دولار سنة 2016، وتسجل بعدها اكبر ارتفاع وصلت قيمته الى 182 مليون دولار أمريكي سنة 2021. أما بخصوص منتجات التجهيز عرفت خلال الفترة الممتدة من 2009إلى 2014 تراجعا ملحوظا في قيمتها من 42 مليون دولار سنة 2009 إلى 16 مليون دولار سنة 2014، لتبلغ قيمتها 188 مليون دولار أمريكي سنة 2021، أما بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية فحصتها جد ضئيلة حيث عرفت قيمتها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وأكبر قيمة مسجلة لها في سنة 2021 ب 63 مليون دولار، وفي المرتبة الأخيرة تحل مواد التجهيز الفلاحية التي تتكون منتجاتها من الجرارات والأجهزة الميكانيكية بمساهمة جد ضعيفة تكاد تنعدم تقريبا، ما يفسر أن لقطاع المحروقات دورا كبيرا في دعم الصادرات، وبالتالي يظهر جليا أن صادرات الجزائر ترتكز في منتجات الطاقة والزيوت، والتي تتضمنها الصادرات النفطية، وهذا يدل على أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث تعد من الاقتصادات الأكثر تركزا والأقل تنوعا إذ ظلت الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، ولتوضيح اكثر تم استخدام مؤشر هيرشمان هيرفندال قياس تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000_2022)، وفق الشكل ادناه:

الشكل رقم (11.03): مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات في الجزائر (2000_2022)

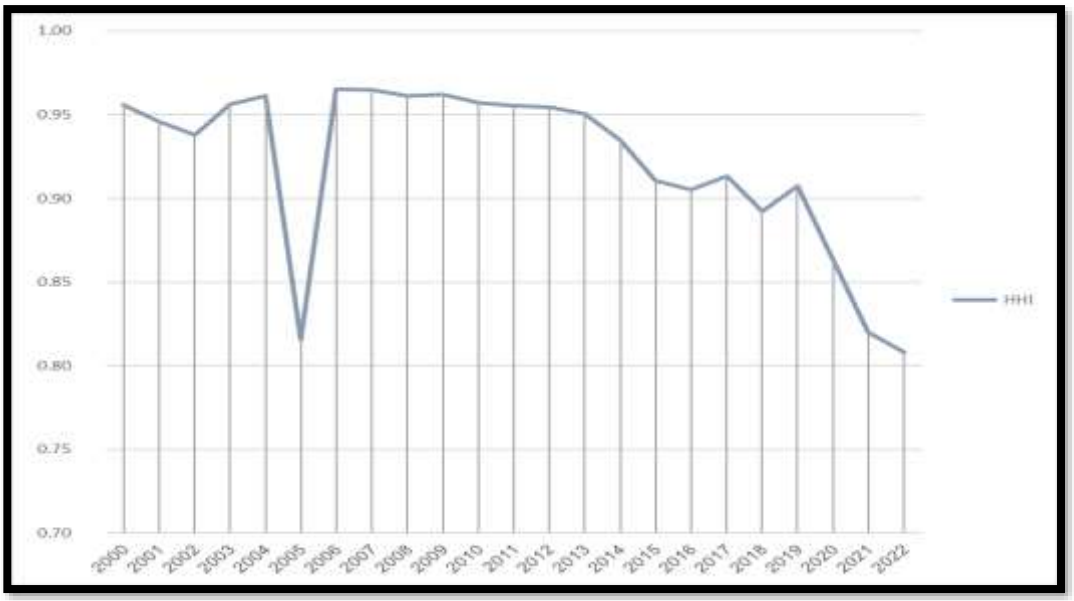

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (03.03) والمعادلة رقم (01)

يتضح من خلال الشكل أعلاه رقم **(11.03)** أن معامل هرشمان هر فندل للصادرات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، يكاد يقترب من الواحد صحيح، في اغلب السنوات، حيث تجاوزت قيمته 0.9 تقريبا خلال فترة الدراسة، وهو ما يدل على تركز قطاع الصادرات، حيث بلغت قيمته 0.9557 = HHI_{2000}، وانخفض إلى 0.9381= HHI_{2002}، وهو في ارتفاع منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2013 ، ليعاود الانخفاض الى HHI_{2014}= 0.9350، وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2015 وسنة 2016، أما خلال السنوات الأخيرة فقد انخفظت فيها قيمة المؤشر، حيث سجلت اقل قيمة له عند 0,8 سنة 2021، ويرجع ذلك إلى صدمة انخفاض أسعار النفط وانتشار أزمة الصحية العالمية كوفيد_19، التي أدت الى الإغلاق الشبه الكلي للأسواق الدولية، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الصادرات من 41168,3 مليون دولار سنة 2018 إلى 38553 مليون دولار سنة 2021. هذا الانخفاض كان مصاحب لانخفاض صادرات قطاع المحروقات من 38338 مليون دولار لسنة 2018 إلى 34058 مليون دولار سنة 2021، وارتفاع الصادرات خارج المحروقات، حيث أبدت صادرات المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية تطورا ملحوظا، ومن بين أهم المواد المصدرة، الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية، التي وصلت قيمة صادراته إلى 618 مليون دولار، في حين سجلت صادرات الحديد والصلب الجزائري 370 مليون دولار، لكن تبقى قيمة معامل هيرفندال تشير إلى التركز الكبير للصادرات الجزائرية، أي انخفاض شديد في درجة تنويعها لكامل الفترة، مع اعتماد الاقتصاد الجزائري شبه الكلي على صادرات المحروقات في تحقيق التوازن والاستقرار في الميزان التجاري، وهذا ما يدل على عدم تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بفك الارتباط الشبه التام بقطاع المحروقات.

II. واردات الاقتصاد الجزائري (2000_2022): شملت مجموعة واسعة من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الخارج، وتلعب الواردات دورًا حيويًا في تحديد توازن ميزان المدفوعات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، ويتم تحليل معطيات الواردات لفهم تأثيرها على الاقتصاد المحلي ومساهمتها في التنمية المستدامة. والجدول الموالي رقم (04.03) يوضح تطور واردات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كمايلي:

الجدول رقم (04.03): واردات الاقتصاد الجزائري (2000_2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات الكلية	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات فلاحية	التجهيزات صناعيةالسلع الاستهلاكية	سلع استهلاكية	واردات أخرى	HHI
2000	9173	2415	129	428	1655	85	368	1393	-	0.0087
2001	9940	2395	139	487	1872	155	3435	1466	-	0.2070
2002	12009	2740	145	562	2336	148	4423	1655	-	0.2219
2003	13534	2678	114	689	2857	159	4955	2112	-	0.2186
2004	18308	3579	173	784	3645	173	7139	2797	-	0.2346
2005	20357	3587	212	751	4088	160	8452	3107	-	0.2548
2006	21456	3800	244	843	4934	96	8528	3011	-	0.2473
2007	27631	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	-	0.1984
2008	39479	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	-	0.2129
2009	39294	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	-	0.2468
2010	40473	6058	955	1409	10098	341	15767	5836	-	0.2404
2011	47247	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	-	0.2048
2012	50376	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	-	0.1448
2013	55028	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	-	0.1589
2014	58580	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	-	0.1834
2015	51702	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	-	0.1902
2016	46727	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	-	0.2002
2017	48980	8069	1899	1458	10483	585	13368	8129	4,991	0.1236
2018	48573	8199	977	1814	10468	537	12824	9312	4,443	0.1303
2019	44632	7694	1369	1921	9840	437	10845	7934	4,592	0.1138
2020	35647	7723	890	2199	7614	198	9158	5577	2,649	0.1327
2021	37464	8877	513	3401	7313	247	8697	6498	1,458	0.1242
2022	9495	2233	106	893	1925	49	1886	2227	176	0.1453

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الجزائر:WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ

يتضح من خلال الجدول أعلاه رقم **(04.03)** الذي يمثل تطور هيكل واردات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث بلاحظ وجود تنويع في البنية الهيكلية للواردات، فشهدت تزايد في حجمها بشكل تصاعدي خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2014، حيث قدرت قيمتها بـ 18308 مليون دولار في بداية هذه الفترة لترتفع سنة 2009 إلى 39294 مليون دولار، وذلك بسبب توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، وتزامن ذلك مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، الأمر الذي استدعى استيراد العديد من التجهيزات الصناعية واستكمالاً لبرنامج توطيد النمو فقد سجلت مستوى قياسي لها سنة 2014 قدر بـ 58580 مليون دولار، ونظرا للظروف الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، تراجعت قيمة الواردات سنة 2015 مسجلة 51702 مليون دولار أي بنسبة 12.08% نظراً لسياسة التقشف التي مست حصص الاستيراد المخصصة لمواجهة هذه الأزمة النفطية، إذ تناقصت المواد الغذائية من 9850 مليون دولار سنة 2011 إلى 8069 مليون دولار سنة 2017، أي بانخفاض يقدر بـ 2,2%، كذلك سجلت المنتجات نصف المصنعة انخفاضا من 10685 مليون دولار سنة 2011 إلى 10483 مليون دولار سنة 2017 ، كل هذه الفئات من السلع تعكس ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يخص تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من سلع غذائية، مواد أولية، قطع غيار، مكونات جزئية للمنتجات، ما أدى إلى تنويع الواردات، فما يمكن ملاحظته أيضا أن استيراد التجهيزات الصناعية أخذ نسبا معتبرة، فكانت مساهمته النسبية في الواردات 16050 مليون دولار سنة 2011 وانخفضت إلى 27.81 % سنة 2017، أما سنة 2021 شهدت ارتفاعا بـ 37464 مليون دولار مقارنة بالسنة 2020 التي بلغت فيها 35647 مليون دولار، حيث تتعلق هذه الزيادة في واردات السلع بمجموع منتجات المواد الخام، السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، كما يرجع أيضا الى زيادة واردات المواد الخام، والتي تمثل 9,09% من إجمالي الواردات السلعية.

الشكل رقم (12.03): مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الواردات في الجزائر (2000_2022)

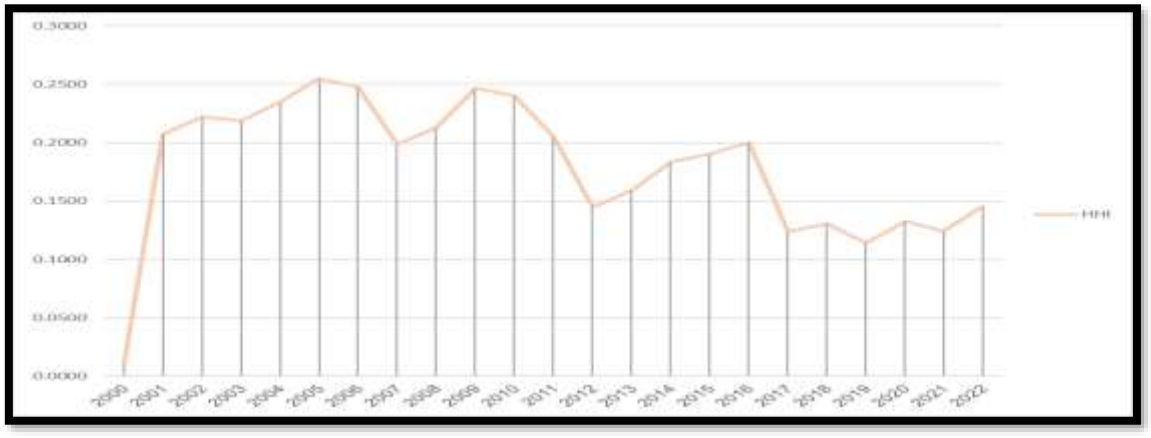

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (04.03) والمعادلة رقم (01)

يتضح من خلال الشكل أعلاه تطور الواردات في الجزائر وفق مؤشر هيرشمان هيرفندال خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث انحصرت قيمة المؤشر بين أدنى قيمة 0.0087=$_{2000}$ HHI وأعلى HHI 0.2548 =$_{2005}$، وهو ما يشير إلى عدم وجود تغيرات واضحة في تنويع الواردات على الرغم من مرور المؤشر بمراحل من الإنخفاض والإرتفاع ، كما يلاحظ أنه يكاد يقترب من الصفر خلال سنة 2000، ما يدل على وجود تنوع في بنية الواردات ليعرف بعدها ارتفاعا في سنة 2005، وترجع الزيادة في سنة 2009 إلى التوسع في استيراد التجهيزات الصناعية التي فاقت 42% والمواد النصف مصنعة بنسبة 26%، وهي التجهيزات والمنتجات اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية المطبقة خلال الفترة 2001 إلى 2014، لينخفض في سنة 2012 حتى يصل إلى HHI $_{2012}$= 0.1448، حيث مهد هذا الانخفاض الى زيادة الطلب على السلع النصف مصنعة وتنوع الاستهلاك المحلي، مع ارتفاع فاتورة الواردات من السيارات، إلا انه بعد سنة 2014 وانخفاض أسعار النفط وتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية، قامت الجزائر بتقليل من فاتورة الاستيراد، فهذا التناقص في القيم يدل أن الواردات ظلت متنوعة وغير مركزة في فئات معينة من السلع، أو أنها متنوعة بشكل مقبول، ويكون بنخفض السلع الغذائية التي من المفروض إحلالها محليا، أو المنتجات الخامة والنصف مصنعة التي من المفروض أيضا أن تكون منتجات محلية، وهذا ما يدل على عدم وجود إستراتيجية واضحة في الجزائر لإحلال الواردات وإعادة هيكلة بنية الإنتاج على الرغم من أن قيمة المؤشر تدل على وجود تنوع مقبول.

III. الصادرات الفلاحية الجزائرية (2000_2022): تعد العلاقة بين التنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي علاقة طردية فهو يعزز إستقلالية الدولة المالية ويحسن مستوى المعيشة. فزيادة حصة الصادرات الفلاحية تقوي الاقتصاد وتوفر فرص عمل في المناطق الريفية، فإن تنويع المنتجات يحد من تأثير تقلبات الأسواق، ويمكن استخدام الإيرادات لتمويل صناعات أخرى. كما يعزز التنويع القدرة التنافسية ويشجع على إستعمال التكنولوجيا والابتكار، ويعد داعمًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فالجدول الموالي يوضح ويبين تطور الصادرات الفلاحية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية2022، كما يلي:

الجدول رقم (05.03): الصادرات الفلاحية الجزائرية (2000_2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الكلية (01)	الصادرات الزراعية (02)	الصادرات الغذائية (03)	القطاع الفلاحي (03+02)	باقي الصادرات	نسبة القطاع الفلاحي من % (01)	HHI
	TOTAL	.AGRIC	FOOD				
	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS				
2000	21622.78	111.36	34.69	146.05	21476.73	0.6754	0.9841
2001	19090	151.47	28.63	180.10	18909.90	0.9434	0.9778
2002	18710	126.9	43.63	170.53	18539.47	0.9114	0.9785
2003	21474.61	134.69	51.49	186.18	21288.43	0.8670	0.9795
2004	32912.86	153.93	62.82	216.75	32696.11	0.6586	0.9844
2005	44477.75	164.49	7.16	171.65	44306.10	0.3859	0.9909
2006	50578.66	164.51	88.26	252.77	50325.89	0.4998	0.9882
2007	56844.86	180.85	91.64	272.49	56572.37	0.4794	0.9887
2008	76825.75	302.54	124.85	427.39	76398.36	0.5563	0.9869
2009	45189.34	208.51	116.29	324.80	44864.54	0.7188	0.9830
2010	45189.34	208.51	116.29	324.80	44864.54	0.7188	0.9830
2011	45189.34	208.51	116.29	324.80	44864.54	0.7188	0.9830
2012	76711.64	208.51	116.29	324.80	76386.84	0.4234	0.9900
2013	47998.49	561.05	403.63	964.68	47033.81	2.0098	0.9527
2014	62884.3	647.0	302.6	949.60	61934.69	1.5101	0.9644
2015	34796.0	648.1	221.3	869.43	33926.52	2.4986	0.9414
2016	30027.6	867.3	349.1	1216.35	28811.28	4.0508	0.9054
2017	35191.1	756.8	328.3	1085.12	34106.00	3.0835	0.9277
2018	41797.3	1239.4	342.9	1582.30	40215.00	3.7857	0.9116
2019	35823.5	1299.8	410.6	1710.40	34113.10	4.7745	0.8888
2020	22483.1	1404.6	477.6	1882.20	20600.90	8.3716	0.8075
2021	21543	1509.4	544.6	2054.00	19489	9.5344	0.7817
2022	23541.5	1614.2	611.6	2225.80	21315.7	9.4548	0.7833

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية:

www.aoad.org

يوضح الجدول رقم **(05.03)** أعلاه تطور الصادرات الفلاحية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، التي تتأثر بعدة عوامل، منها التقلبات الجوية والمناخية التي يمكن أن تؤثر على إنتاج المحاصيل. لتصل أعلى مستوى لها في سنة 2021 بنسبة 9.5%، وذلك راجع للسياسات الحكومية التي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد جاذبية الصادرات وقدرتها التنافسية. البنية التحتية الفعّالة، مثل نظام النقل والتخزين، حيث تساهم في تحسين جودة المنتجات وتيسير حركة الصادرات، فإستعمال تقنيات الزراعة المتقدمة والابتكار تزيد من إنتاجية الزراعة وتحسن جودة المنتجات، بينما يؤثر التغير في طلب الأسواق العالمية على حجم وقيمة الصادرات. فحدة المنافسة الدولية ومتطلبات الجودة والسلامة العالمية يعززان فرص الصادرات. كما تلعب التغيرات في أسعار الصرف، الامن الغذائي، وجودة المنتجات أدوارًا مهمة في تحديد نجاح الصادرات الفلاحية. ولتوضيح اكثر تم اعتماد قياس تنوع الصادرات الفلاحية من خلال مؤشر هيرشمان هيرفندال في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، كما يلي:

الشكل رقم (13.03): مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات الفلاحية الجزائرية (2000_2022)

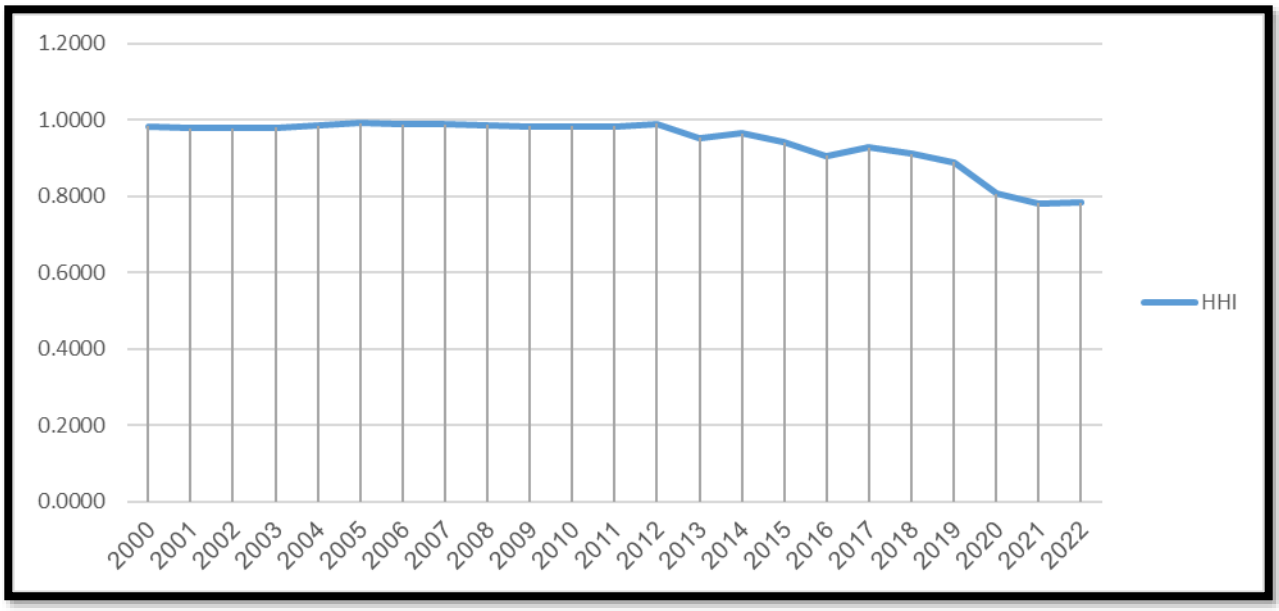

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (05.03) والمعادلة رقم (01)

يوضح الشكل أعلاه رقم **(13.03)** تطور مؤشر هيرشمان هيرفندال لتنوع الصادرات الفلاحية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث يلاحظ أنه سجل أعلى مستوى له في سنة 2012 قدر بـ 0.99 وهذا يدل على عدم تنوع الصادرات الجزائرية وتركزها على قطاع المحروقات، ليتراجع مؤشر التنويع الاقتصادي للصادرات الجزائرية في السنتين الأخيرتين 2021 و2022 أين قدر بحوالي 0.78 وذلك راجع لاهتمام السلطات في اونة الأخيرة بالقطاع الفلاحي وتخصيص نسبة معتبرة له من حصص البرامج التنموية.

المبحث الثاني: الاطار النظري للأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في التقدير

يعد استخدام الأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية في التقدير ضرورة حتمية لأي دراسة قياسية، وذلك بغية معرفة العلاقة في النظرية الاقتصادية ونموذج الدراسة من خلال وصف العلاقة بين المتغيرات واستقرارية السلاسل الزمنية واختبار السببية، مع مفهوم التكامل المشترك، بالإضافة إلى منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزع ARDL، لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، كما يلي:

- **المطلب الأول:** استقرارية السلاسل الزمنية واختبار السببية؛
- **المطلب الثاني:** مفهوم التكامل المشترك؛
- **المطلب الثالث:** منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزع ARDL.

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية واختبار السببية

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد من وجود إتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة فمكن التمييز بين سلاسل مستقرة وسلاسل غير مستقرة.

فالسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه ولا نحو الزيادة أو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فان المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان. (شيخي ، 2012، صفحة 200)

I. مفهوم السلاسل الزمنية

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرق الإحصائية الهامة، التي تتناول الظواهر الاقتصادية وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويتمثل الهدف الرئيسي لاستخدام نماذج السلاسل الزمنية في جمع المشاهدات السابقة لسلسلة زمنية من أجل تطوير نموذج مناسب يصف البنية المتأصلة في السلسلة، ثم يتم استخدام هذا النموذج في التنبؤ بالقيم المستقبلية (Ratnadip & R. K. , 2013,, p. 09)،حيث يمكن تعريف السلاسل الزمنية كما يلي:

- **السلسلة الزمنية:** هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تؤخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية، الطبيعية...)، على فترات زمنية متتابعة عادة ما تكون متساوية الطول؛ (شعراوي، 2005، صفحة 05)
- **السلسلة الزمنية:** هي عبارة عن قيم ظاهرة من الظواهر في سلسلة تواريخ متلاحقة، أياما، أشهرا، أو سنوات والهدف من وراء تحليل سلسلة زمنية هو دراسة التغيرات التي تكون قد طرأت على الظاهرة التي

تمثلها خلال فترة من الزمن وتحليل أسبابها ونتائجها أو للتنبؤ اعتمادا على فكرة مد حوادث الماضي للمستقبل.

وعموما يمكن تعريف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل(t)، والذي يعود إلى مجموعة دلالية(T) ويرمز لها عادة ب $\{t \in T, Y(t)\}$. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن، والآخر هو متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، وتكتب رياضيا $Y = f(t)$.

كما نؤكد أن السلسلة يجب أن تكون تتميز بوحدة قياس موحدة لجميع المستويات، وعادة ما تكون السلسلة غير قابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر غالبا إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة (عطية و محمد، 2005، صفحة 620)، وتتمثل أهم أهداف دراسة السلاسل الزمنية فيما يلي: (الحسون، 2002، صفحة 502)

- **وصف السلسلة الزمنية:** عن طريق تمثيل قيمها في شكل بياني وإيجاد بعض المقاييس الوصفية الإحصائية بهدف تقدير مركبات السلسلة الزمنية والتعرف على خواصها مثل التزايد، التناقص والثبات .... الخ؛
- **تفسير السلسلة الزمنية:** عن طريق تفسير المتغير التابع بواسطة الزمن أو بسلوك نفس المتغير في الماضي؛
- **التنبؤ:** يعتبر التنبؤ من أهم استعمالات السلاسل الزمنية وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية التاريخية المتوفرة؛
- التحكم بالظاهرة العشوائية إن أمكن ذلك.

II. اختبارات جذر الوحدة (دراسة الاستقرارية)

في دراسة قام بها (*Nelson and Plosser, 1982*)، تبين منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون مستقرة عند المستوى، أي I(0)، الأمر الذي ربما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسبة حيث أنه من الممكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (T,F)، ولمعامل تحديد الانحدار(R^2) (Charles R. & Charles R., 1982). ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (*Sperious Regression*)، التي ربما لا تعطي بعدا حقيقيا ولا تفسيرا اقتصادياً ذا معنى، ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

حيث يشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها مستقرة *stationary* عندما يكون:

- وسطها الحسابي ثابت، أي أن: $E(Xt)= constant\ for\ all\ t$
- تباينها ثابت، أي أن: $Var(Xt)= constant\ for\ all\ t$

- تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن: $Cov(Xt, Xt+k) = depends\ on\ t\ \&\ k \neq 0$

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير (X) فانه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين. (الصمادي و ملاوي، 2016، صفحة 217)

إن اختبارات الجذر الوحدة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة: (شيخي ، 2012، صفحة 206)

- **النموذج (Trend Stationary : TS):** هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديده (déterministic)، وتأخذ الشكل:

$$y_t = f_{(t)} + \varepsilon_t$$

حيث:

- $f_{(t)}$ دالة كثير حدود للزمن (خطية او غير خطية)؛
- ε_t تشويش أبيض وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة (1).

ويكتب من الشكل:

$$y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

هذا النموذج غير مستقر، لان وسطه $E(y_t)$ مرتبط بالزمن. لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\widehat{a_2}\widehat{a_1}$، بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\widehat{a_0} + \widehat{a_1} t$ من y_t أي:

$$y_t - \widehat{a_0} - \widehat{a_1} t.$$

- **النموذج(Differency Stationary : DS):** هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية (Stochastic)،وتأخذ الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي:

$$\nabla^d y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث:

β ثابت حقيقي وd درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج d=1 وتكتب من الشكل:

$$\nabla y_t = \beta + \varepsilon_t$$

وتأخذ هذه النماذج شكلين:

- إذا كان $\beta = 0$ يسمى النموذج DS بدون مشتقة، وتكتب من الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبما أن ε_t تشويش أبيض، فان النموذج يسمى "نموذج السير العشوائي (*Random Walk Model*)، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

- إذا كان$\beta \neq 0$: يسمى هذا النموذج DSبالمشتقة، ويكتب من الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t.$$

III. اختبارات سكون السلاسل الزمنية

هناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية، إلا أن أكثرها أهمية وشيوعا لدى الباحثين اختبار ديكي فولر(*Dickey- Fuller test,1979*) واختبار فيلبيس بيرون (*Philips-Perron, 1988*)

1.III. اختبار ديكي فولر المطور(ADF:*Dickey-Fuller Augmenté*):

قام كل من ديكي_فولر عام 1981 بتطوير اختبار لجذر الوحدة، أطلق عليه فيما بعد باسم اختبار ديكي_ فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي_ فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي_ فولر البسيط. (Gujarati, 2005, p. 759)

عند استعمال اختبار ديكي فولر البسيط (*Dickey-Fulle*r(DF، فإن ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، وبذلك لذلك تم إهمال احتمال إرتباط الأخطاء، لينتج إختبار ديكي فولر الصاعد (المطور) الذي عمل على إدراج هذه الفرضية، حيث أن هذا الاختبار يرتكز على فرضية (H1: $|\emptyset| < 1$)، وبالتقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج: (بن احمد، 2007/2008، صفحة 80)

- النموذج الرابع: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} \lambda_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- النموذج الخامس: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} \lambda_j \Delta y_{t-j+1} c + \varepsilon_t$
- النموذج السادس: $\Delta yt = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\emptyset} \lambda_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t.$

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية: (شيخي ، 2012، صفحة 208)

- نقوم بحساب ما يسمى بτ بعد تقدير الصيغة:$Xt = \emptyset X_{t-1} + \varepsilon_t$ بقسمة $\widehat{\emptyset}$ على الخطا المعياري لها أي$\tau = \frac{\widehat{\emptyset}}{\widehat{\sigma}}$؛

- لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dickey-Fuller ولذا يعرف هذا الاختبار باختبارDF-test).

وفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية $(H0: |\emptyset| = 1)$ التي تعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار (ADF) بالمقارنة بين القيمة المحتسبة tau مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1% ,5% ,10%). (Wooldridge, 2013, p. 349)

2.III. اختبار فيليبس و بيرون(*Le test de phillips et perron 1988*):

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي لإحصاءات *Dickey-Fuller*، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل: (Bourbonnais, 2015, pp. 250-251)

- تقدير بواسطة MCO النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller مع حساب الإحصائيات الموافقة؛
- تقدير التباين قصير المدى $\widehat{\sigma^2} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e^2{}_t$، حيث e_t تمثل البواقي المقدرة؛
- تقدير المعامل المصحح $s^2{}_t$، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$s^2{}_t = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e^2{}_t + 2\sum_{i=1}^{\iota}(1 - \frac{i}{\iota+1})\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-i}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات ι (trancature de Newey-West) المقدر بدلالة عدد المشاهدات n، $\iota \approx 4\left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$.

- حساب إحصائية فيليبس بيرون pp:

$$k = \frac{\widehat{\sigma^2}}{s^2{}_t} \text{ مع } t^*{}_{\hat{\emptyset}} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\emptyset}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\widehat{\emptyset 1}}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\widehat{\emptyset 1}}}{\sqrt{k}}$$

والذي يساوي 1- في الحالة التقاربية asymptotique عندما تكون e_t شوشرة بيضاء، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول MacKinnon.

كما يقوم اختبار (ADF) على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية *Autoregressive Integrated Moving Average* (ARIMA) ، ولذا يرى *Hallam and Zanoli* (1993) أن اختبار *(PP test)* له قدرة

اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test). (دحماني ، 2014/2013، صفحة 120)

IV. إختبارات السببية

تساهم دراسة اختبارات السببية في توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية وذلك لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، فهذه الاختبارات تحدد إتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات في النموذج، كما تشير إلى مقدرة متغير بالتنبؤ بالمتغير الآخر وبذلك يسببه، ولهذا سيتم التطرق في هذا الفرع لهيكل العلاقة السببية بين المتغيرات من خلال مجموعة من الاختبارات التي ترتكز في تقديرها على شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

1.IV. نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR):

يعد نموذج (VAR) أحد أهم أدوات التحليل القياسي لاختبار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، إذ يعتبر امتداد طبيعي لنموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى السلاسل الزمنية الديناميكية متعددة المتغيرات، وقد أثبت نموذج (VAR) أنه مفيد بشكل خاص لوصف السلوك الديناميكي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وللتنبؤ، حيث غالبا ما يوفر تنبؤات متفوقة لنماذج السلاسل الزمنية ونماذج المعادلات المتزامنة القائمة على النظرية، وتعد التنبؤات وفق نماذج (VAR) مرنة للغاية لأنه يمكن جعلها مشروطة بالمسارات المستقبلية المحتملة للمتغيرات المحددة في النموذج، بالإضافة إلى وصف البيانات والتنبؤ ويستخدم نموذج (VAR) أيضا للاستدلال الهيكلي وتحليل السياسات، في التحليل الهيكلي يتم فرض افتراضات معينة حول الهيكل السببي للبيانات قيد التحقيق والاثار السببية الناتجة عن الصدمات غير المتوقعة أو الابتكارات على متغيرات محددة في النموذج وعادة ما يتم تلخيص هذه التأثيرات السببية بوظائف الاستجابة النبضية وتحليلات تباين الخطأ المتوقع. (عثماني، 2022/2021، صفحة 209؛ العشي، 2018، صفحة 248، 249)

إن شعاع الانحدار الذاتي هو تعميم للمسارات (AR) في الحالة المتعددة، إذ يعرف على أنه نظام معادلات حيث أن كل متغيرة داخلية هي عبارة عن دالة خطية لقيمتها الماضية، فالقيم الماضية لمتغيرات داخلية أخرى من نفس النظام، والمتغيرات الخارجية تساعد على تحديد المتغيرات الداخلية وأطراف أخرى كالحدود الثابتة والعشوائية. (زكاري، 2014/2013، صفحة 95)

أ- **النموذج العام لشعاع (VAR):** وتتركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) على فرضية استقرارية السلاسل الزمنية لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من (K) متغيرة ($X= X_1, X_2, \ldots\ldots X_K$) مرتبطة خطيا بالماضي، حيث يكون نموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة (P) والذي يرمز له بـ{VAR(P)} ويتكون من (K) متغيرة وبفترة تباطؤ (P)، بالشكل التالي: (عثماني، 2022/2021، صفحة 209، 210)

$$Y_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^{p} b_{1i} y_{1t-1} + \sum_{i=1}^{p} c_{1i} y_{2t-1} - d_1 y_{2t} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = a_1 + \sum_{i=1}^{p} b_{2i} y_{1t-1} + \sum_{i=1}^{p} c_{2i} y_{2t-1} - d_{21} y_{2t} + \varepsilon_{2t}$$

حيث تمثل: Y_{1t}, Y_{2t}: متغيرين مستقرين، $\varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}$: تشويش أبيض.

ب- **مسار نموذج شعاع [VAR(P)]:** يكتب نموذج شعاع الانحدار الذاتي {VAR(P)} الذي يتكون من (K) متغيرة وبفترة تباطؤ (P)، بالشكل المصفوفاتي التالي: (HANSEN, 2021, p. 514)

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

A_i: مصفوفة المعالم ذات البعد (k×k): (زكاري، 2014/2013، صفحة 96)

$$Ai = \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & a_{1i}^3 & \dots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & a_{2i}^3 & \dots & a_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & a_{ki}^3 & \dots & a_{ki}^k \end{bmatrix}$$

حيث تمثل: A_0: شعاع القيم الثابتة ذو البعد (k×1): $A_0 = a_0^1, a_0^2, \dots \dots \dots \ a_0^K$، ε_t: شعاع التشويش الأبيض ذو البعد (k×1): $\mu_t = (\mu_{1t}, \mu_{2t}, \dots \dots \dots \ \mu_{kt})$.

والشعاع (μ_t) لابد أن يحقق الفرضيات التالية: (جنيدي، 2006/2005، صفحة 101)

$$E(\mu_t) = 0,$$
$$E(\mu_t U_t^{'}) = \Omega,$$
$$E(\mu_t U_s^{'}) = 0, \forall_s \neq t.$$

حيث أن: Ω: مصفوفة التباينات المشتركة غير المعروفة وذات البعد (k× k).

ت- **استقرارية نموذج شعاع [VAR (P)]:** يكون المسار {VAR (P)} مستقرا إذا تحققت الشروط التالية: (شيخي، 2011، صفحة 270)

$$E(Y_t) = \mu, \forall_t,$$
$$Var(Y_t) < \infty,$$
$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)] = T_k, \forall_t..$$

كما يعتبر نموذج {VAR (P)} مستقرا إذا كانت: (Ghysels & Marcellino, 2018, p. 255)

$$Det = \left(I - \phi_1 z - \cdots - \phi_p z^p\right) = 0$$

أي أن جميع جذور كثير الحدود خارج الدائرة الأحادية.

2.IV. اختبار السببية غرانجر (Granger Gausality Test):

تم اقتراح هذا الاختبار من قبل غرانجر (Granger 1969) وطوره سيمس (Sims 1972) ويستخدم من أجل تحديد إتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحاديا أم تبادليا، أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما، فأشار غرانجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلابد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم غرانجر فإنه إذا كان المتغير (Z_t) يسبب المتغير (Y_t) فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة (Y_t) بشكل أفضل باستخدام القيم

الماضية لـ (Z_t) (دحماني، 2015، صفحة 371)، ويتطلب اختبار غرانجر للسببية تقدير العلاقتين التاليين: (HANSEN, 2021, p. 493)

$$Y_t = P_{t-1}(Y_t) + e_t$$
$$Z_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{\infty} \alpha_j Y_{t-j} + \sum_{j=1}^{\infty} \beta_j Z_{t-j} + e_t$$

نقول أن (Z_t) لا تسبب (Y_t) وفق غرانجر إذا كانت $(\beta_j = 0)$ مهما تكن (j)، وإذا كانت $(\beta_j \neq 0)$ لبعض (j) فإننا نقول أن (Z_t) تسبب (Y_t) وفقا لغرانجر.

ومن المهم أن يتضمن التعريف إسقاطا للتاريخ الماضي لـ (Y_t) فتعني سببية غرانجر أن (Z_t) تساعد على التنبؤ بـ (Y_t) حتى بعد احتساب التاريخ السابق لـ (Y_t)، فيمكن كتابة التعريف البديل من حيث التوقعات المشروطة بدلا من التوقعات، ويمكننا القول أن (Z_t) لا تسبب (Y_t) إذا كان: (HANSEN, 2021, p. 493)

$$E[Y_t|Y_{t-1}, Y_{t-2} \dots; Z_{t-1}, Z_{t-2}, \dots] = E[Y_t|Y_{t-1}, Y_{t-2}, \dots]$$

وقد أعطى غرانجر أربعة تعاريف للسببية هم: (Granger, 1969, pp. 428, 429)

- **التعريف الأول:** السببية، إذا كان $\{\sigma^2(X|U) < \sigma^2(X|\overline{U-Y})\}$، فإننا نقول أن (Y) هي التي تسبب (X)، ويشار إليها بـ (Y_t, X_t)، نقول أن (Y_t) تسبب في (X_t)، إذا كنا قادرين بشكل أفضل على التنبؤ بـ (X_t) باستخدام جميع المعلومات المتاحة أكثر مما لو تم استخدام المعلومات بخلاف (Y_t)؛
- **التعريف الثاني:** التغذية العكسية، إذا $\{\sigma^2(X|\overline{U}) < \sigma^2(X|\overline{U-Y})\}$، $\{\sigma^2(Y|\overline{U}) < \sigma^2(Y|\overline{U-X})\}$، نقول أن التغذية المرتدة تحدث، والتي يشار إليها بـ (Y_t, X_t)، أي يقال أن التغذية المرتدة تحدث عندما تسبب (X_t) في (Y_t)، وأيضا (Y_t) تسبب في (X_t)؛
- **التعريف الثالث:** السببية اللحظية، إذا كانت $\{\sigma^2(X|\overline{U}, \overline{\overline{Y}}) < \sigma^2(X|\overline{U})\}$، فإننا نقول أن السببية اللحظية (Y_t, X_t) تحدث، وبعبارة أخرى، فإن القيمة الحالية لـ (X_t) تكون "متوقعة" بشكل أفضل إذا تم تضمين القيمة الحالية لـ (Y_t) في "التنبؤ" مما لو لم تكن كذلك؛
- **التعريف الرابع:** تأخر السببية، إذا كانت (Y_t, X_t)، نحدد (عدد صحيح) التأخر في السببية (m) لتكون أقل قيمة لـ (k) بحيث أن: $\{\sigma^2[X|U - Y(k)] < \sigma^2[X|U - Y(k+1)]\}$، وبالتالي فإن معرفة القيم $(Y_{t-j}, j = 0, 1, \dots, m-1)$، لن تساعد في تحسين تنبؤ$(X_t)$.

وأشار غرانجر عند استخدام السلاسل الأصلية يمكن العثور على علاقة سببية زائفة بين (X_t) و(Y_t)، وهذا مشابه للارتباط الزائف والارتباط الجزئي بين مجموعات البيانات التي تنشأ عندما لا يتم تضمين بعض المتغيرات الإحصائية الأخرى ذات الأهمية، فمن الناحية العملية لن يكون من الممكن عادة استخدام تنبؤات مثالية تماما ما لم يفترض أن جميع مجموعات السلاسل موزعة بشكل طبيعي، نظرا لأن مثل هذه المتنبئات المثلى قد تكون غير خطية بطرق معقدة، ويبدو من الطبيعي استخدام تنبؤات خطية فقط ويمكن استخدام التعريفات

أعلاه مرة أخرى في ظل هذا الافتراض الخطية، وبالتالي فعلى سبيل المثال، فإن أفضل متنبئ خطي لـ (X_t) باستخدام الماضي (X_t) والماضي (Y_t) فقط سيكون بالصيغة: (Granger, 1969, p. 429)

$$P_t(X|X,Y|) = \sum_{j=1}^{\infty} a_j X_{t-j} + \sum_{j=1}^{\infty} b_j Y_{t-j}$$

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تنفيذ اختبار غرانجر باستخدام نموذج (VAR) بين الفرق الأول لكلا المتغيرين محل الاختبار كما في المعادلتين التاليتين: (عثماني، 2022/2021، صفحة 212، 213)

$$d(Y_t) = c + \sum_{i=1}^{n} \beta_{n,3} * d(Y_{t-t}) + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{n,3} * d(Z_{t-t}) + \varepsilon_{t,3}$$
$$d(Z_t) = c + \sum_{i=1}^{m} \beta_{m,4} * d(Y_{t-t}) + \sum_{i=1}^{m} \alpha_{m,4} * d(Z_{t-t}) + \varepsilon_{t,4}$$

حيث تمثل: n: عدد الإبطاءات في المعادلة $[d(Y_t)]$، وm: عدد الإبطاءات في المعادلة $[d(Z_t)]$.

ومن هاتين المعادلتين يمكن استنتاج فرضيات العدم التالية:

- لا توجد علاقة سببية من (Z) إلى (Y) إذا كان: $(\sum_{i=0}^{n} \alpha_{n,3} = 0)$؛
- لا توجد علاقة سببية تتجه من (Y) إلى (Z) إذا كان: $(\sum_{i=0}^{n} \beta_{m,4} = 0)$؛
- لا توجد علاقة من الطرفين عندما تكون: $(\sum_{i=0}^{n} \alpha_{n,3} = \sum_{i=0}^{n} \beta_{m,4} = 0)$.

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة الفرضيات البديلة كما يلي:

- (Z) يسبب في (Y) فقط عندما يكون: $(\sum_{i=0}^{n} \alpha_{n,3} \neq 0)$ و$(\sum_{i=0}^{n} \beta_{m,4} = 0)$؛
- (Y) يسبب في (Z) فقط عندما يكون: $(\sum_{i=0}^{n} \beta_{m,4} \neq 0)$ و$(\sum_{i=0}^{n} \alpha_{n,3} = 0)$؛
- هناك علاقة سببية من الجانبين عندما يكون: $(\sum_{i=0}^{n} \alpha_{n,3} \neq 0)$ و$(\sum_{i=0}^{n} \beta_{m,4} \neq 0)$.

ويتم إجراء اختبار غرانجر للسببية وفق الخطوات التالية:

- تحديد الفرضيات (H_0, H_1)؛
- التأكد من استقرار السلاسل الزمنية؛
- اختبار فترات التباطؤ التي يستخدم في المعادلتين؛
- تقدير المعادلات $[d(Y_t)]$ و$[d(Z_t)]$؛
- حساب القيمة الإحصائية التي ترتكز على إحصائية فيشر.

3.IV. اختبار سببية تودا ياما موتو (Toda Yamamoto):

تعد منهجية تودا ياما موتو (Toda-Yamamoto) أحد الاختبارات السببية البديلة التي تعتمد على معادلة غرانجر (Granger) للسببية، تم تطويرها بإضافة الفترات المتباطئة للمعادلة وذلك كون أن اختبار السببية في الأجل الطويل وفق غرانجر يتم الاعتماد فيه على نموذج تصحيح الخطأ وفق المعادلة التالية: (عثماني، 2022/2021، صفحة 213، 214)

$$d(Y_t) = c + \sum_{i=1}^{n} \beta_{n,3} * d(Y_{t-t}) + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{n,3} * d(Z_{t-t}) + \emptyset ECT_{t-1} + \varepsilon_{t,3}$$

حيث تعد (ECT_{t-1}) معلمة تصحيح الخطأ و$(\emptyset)$ معلمة التصحيح، ويجب أن تكون هذه المعلمة سالبة ومعنوية حتى نتمكن من القول أن هناك علاقة طويلة الأجل تتجه (Z) إلى (Y)، ومن الناحية العملية يمكن القول أن نموذج تصحيح الخطأ وفق المعادلة الأخيرة $[d(Y_t)]$ يعكس العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

ويرى كل من تودا وياما موتو (Toda) و(Yamamoto) أن عمليات الانحدار الذاتي للمتجهات (VAR's) تعد واحدة من أكثر فئات النماذج استخداما في الاقتصاد القياسي التطبيقي، كما تشير اختبارات السببية السابقة إلى أن الاستراتيجية المعتادة التي يختبر المرء فيها بعض الفرضيات الاقتصادية المشروطة بتقدير جذر الوحدة ورتبة التكامل المشترك، فعملية التكامل المشترك قد تعاني من تحيزات شديدة في الاختبار القبلي، ومع ذلك في العديد من تطبيقات نماذج (VAR)، لا ينصب اهتمام الباحث على وجود جذور الوحدة أو علاقات التكامل المشترك نفسها، بل في اختبار الفرضيات الاقتصادية المعبر عنها كقيود على معاملات النموذج، وإذا كان هذا هو الحال فمن المستحسن أن يكون لديك إجراء اختبار قوي لخصائص التكامل المشترك للعملية وذلك لتجنب التحيزات المحتملة قبل الاختبار.حيث يواجه منهجية غرانجر للسببية نوعين من المشكلات وهي: (عثماني، 2022/2021، صفحة 214، 215)

- أن هذه المنهجية تعمل على اختبار وجود علاقة سببية بين متغيرين اثنين فقط وتتجاهل المتغيرات الأخرى، مما يجعل النتائج قابلة لأن تكون متحيزة بدرجة كبيرة، وقد بينت الأدلة التجريبية أن النتائج وفق هذا الاختبار وبسبب هذه المشكلة كانت هشة؛
- أن النتائج وفق هذه المنهجية يغلب عليها أنها تمثل اختبارات زائفة، على اعتبار أن أغلب المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى كما دلت التجارب إلى ذلك، وعليه فإنه من غير الممكن استخدام الاختبارات الخاصة بمنهجية غرانجر.

وعليه فقد حاول تودا وياما موتو (Toda) و(Yamamoto) إصلاح هذه الانتقادات من خلال اختبارهما فقد أظهرا أنه يمكن تقدير مستويات (VAR) واختبار القيود العامة على مصفوفات المعلمات، كما يمكن تطبيق إجراء اختبار التأخر الذي يحقق فيه التكامل، وبعد اختيار طول التأخر (k)، فإننا نقدر بعد ذلك $(P + d_{max})$ في نموذج (VAR) حيث (d_{max}) هو رتبة التكامل القصوى لمجموعة المتغيرات أي لأعلى رتبة استقرار للسلاسل

الزمنية المستخدمة، وتمثل (P) فترة الإبطاء الزمني المثلى لنموذج الانحدار الذاتي، والخطوة الموالية هي اتخاذ قرار بشأن عدد فترات الإبطاء المثلى التي يجب استخدامها في نموذج (VAR) ويتم اختيار العدد الأمثل لدرجة التأخير. وتتضمن سببية تودا وياما موتو (Toda-Yamamoto) مجموعة من الخطوات أهمها:

- **تحديد درجة التكامل القصوى (d_{max}):** وتعتبر أول خطوة في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من أجل تحديد درجة التكامل القصوى (d_{max}) التي تأخذ قيمة أكبر درجة استقرارية لسلسلة الزمنية، ويتم ذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة (ADF, PP) والتي يعتمد على قيمتها في تقدير نموذج (VAR). (بن جلول، بعلي، و بن خليفة، 2021، صفحة 112، 113)
- **تحديد فترة الإبطاء المثلى (P):** ويتم تحديدها عن طريق تقدير نموذج (VAR) للمتغيرات في مستوياتهم الأصلية، ومن ثم الحكم على فترة الإبطاء المثلى من خلال المعايير الإحصائية التالية: (AIC, SC, HQ)، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي تمثل التباطؤ الأمثل. (بوعلاق، آيت، و مشيري، 2022، صفحة 216)
- **اختبار السببية:** يتم ذلك بالاعتماد على اختبار والد المعدل (MWald) بهدف اختبار القيود المفوضة على معلمات متجه الانحدار الذاتي المطور ((VAR(K)، حيث (K) مساوية لدرجة التكامل الكبرى إضافة لفترة الابطاء الأمثل ($K = D_{max} + P$)، حيث أن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع (Chi-Squared) مع عدد (P) درجات حرية، ويعبر عن النموذج [$VAR(P + D_{max})$] لمتغيرين على النحو التالي: (سبكي و بلمقدم، 2019، صفحة 304)

$$X_t = \alpha + \sum_{i=1}^{P+D_{max}} \beta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{P+D_{max}} \beta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t}$$

حيث تمثل: Y_t, X_t: المتغيرات قيد الدراسة، $\varepsilon_{2t}, \varepsilon_{1t}$: عبارة عن الخطأ الأبيض لكلا المعادلتين وهما غير خطيان، t: يعبر عن الزمن.

حيث نقوم باختبار الفرضيات التالية بالنسبة للمعادلة (X_t): (سبكي و بلمقدم، 2019، صفحة 304)

$(Y_t: H_0)$ لا يسبب (X_t)، إذا كان $\left(\sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j = 0\right)$؛

$(Y_t: H_1)$ يسبب (X_t)، إذا كان $\left(\sum_{j=1}^{P+D_{max}} \gamma_j \neq 0\right)$.

المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك

يقدم تحليل التكامل المشترك المقدم من قبل كل من (*Engel & Granger, 1987*) دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، من منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلا عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار. بمعنى آخر أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الاستجابة) بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية، ويعد التكامل المشترك (تناظر التكامل) (*Cointegration*) هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ (ECM) *Error Correction Model*(حسن و حسين شومان، 2013، الصفحات 186-187)

I. مفهوم تكامل السلاسل الزمنية

إذا كانت هناك سلسلتان غير مستقرتان فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في علاقة ما انحدار زائف، وذلك إذا ما كان يتمتعان بخاصية التكامل المشترك. وإذا كان هناك متغير Y_t مستقرا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر (0)، أي: (عطية و محمد، 2005، صفحة 669)

$$Y_t \sim I(0)$$

وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية، وأصبح مستقرا بعد أخذ الفروق الأولى أي:

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

عندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة الأولى (1)، أي:

$$Y_t \sim I(1)$$

وبوجه عام، إذا أصبحت السلسلة الزمنية لمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة (d)، أي:

$$Y_t \sim I(d)$$

II. طرق اختبار التكامل المشترك

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد (*Granger, 1983*) و (*Engle, 1987*)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-

جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ، حيث ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية. (شيخي ، 2012، صفحة 289)

هناك عدة طرق لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) منها:

- إختبار أنجل وكرانجر (Engel and Granger, 1987) الذي يستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي؛
- إختبار جوهانسن (Johansen, 1988-1991) واختبار جوهانسن وجوسيليوس (Johansen and Juselius, 1990) الذي يستعملان في حالة النماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين أو أكثر).

إن اختبارات التكامل المشترك السابق ذكرها تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وأن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيرا. (حسن و حسين شومان، 2013، صفحة 187)

المطلب الثالث:منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزع ARDL

تطورت البحوث القياسية لتستجيب لهذه المناهج، فنجد إحدى الأساليب في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بدمج المتغيرات المتباطئة ل (X) كمتغيرات مفسرة، أي يكون باستخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag model) ودمجها بنماذج الانحدار الذاتي (*Autoregressive Models*)، فتكون لدينا ما يعرف بنمهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة أو منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL).

I. التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)

يعتبر نموذج (*ARDL: Autoregressive Distributed Lag*) من بين الأساليب الأكثر تطورا لمعالجة النماذج المبنية على قواعد بيانات سلاسل زمنية، حيث تم تطوير هذا الأسلوب من أجل تجاوز المشاكل التي واجهت استخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ التي طورها كل من (Engle & Granger, 1987) و (Johansen, 1988) (Engle , 1987). ومن بين هذه المشاكل وجود متغيرات مستقرة في المستوى وأخرى مستقرة في الفرق الأول، وبالتالي يكون هناك اختلاف في رتب السلاسل الزمنية للمتغيرات، وهو الأمر الذي يستحيل معه تطبيق التكامل المشترك (مخضار و سليم، 2020، صفحة 213)

لقد طور كل من (*Pesaran,1997*) و (*Pesaran & al, 2001*) (*Shin & Sun,1998*) منهج ARDL (M. Hashem & Yongcheol , 2001) ، ويتميز هذا المنهج أنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس

الدرجة، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود Bound Tests في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، أي إذا كانت مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية أي من الشكل I(2) كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطريقة الأخرى في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة انجل غرانجر 1987 ذات الخطوتين Engel Granger To Step method أو اختبار التكامل المشترك بمنهجية Johansen في إطار نموذج الانحدار الذاتي VAR. (مناقر، جمعي ، و قارى ، 2016، صفحة 35)

بالإضافة إلى أن النموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات نموذج الإطار العام، كما أن نموذج (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، ويمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يمكن من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير. وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل وانجل-جرانجر (1987)، طريقة جوهانسن (1988)، وجوهانسن-جسلس (1990) (زدون، 2015، صفحة 138).

II. مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)

تقدم منهجية (ARDL) العديد من المزايا أهمها: (Afzal & Ehsan, 2013, p. 25)

- يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات؛
- يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كانت السلاسل متكاملة من الرتبة I(0) أو الرتبة I(1) أو في حالة الخليط بينهما، كما أن نموذج (ARDL) يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة I(2)؛
- يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p + 1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث (p) هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و (k) هو عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة، ويتم إختيار النموذج إعتمادا على معايير إحصائية مختلفة مثل: *Info CriterionAkaike* (AIC) أو *Schwarz Info Criterion* (SIC) أو *Hanan-Quinn Criterion* (HQC)؛

- يقدر نموذج (ARDL) العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرات غير متحيزة وتتميز بالكفاءة.

III. خطوات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)

يتمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع كمزيج بين نموذجين هما: (بوصبع و ساحلي ، 2020، صفحة 346)

- **النموذج الأول:** نموذج الإبطاء الموزع (Distributed Lag model) الذي يتمثل بوجود قيم سابقة لمتغيرات خارجية كمتغيرات تفسيرية، حيث يتأثر المتغير التابع (Y_t) بالمتغير التفسيري (X_t) للفترة الزمنية الحالية وللفترات السابقة (X_{t-1}) وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + a_1X_t + a_2X_{t-1} + \cdots .. + a_pX_{t-q} + U_t$$

- **النموذج الثاني:** نموذج الانحدار الذاتي (*Autoregressive model*) الذي يتمثل بوجود قيم سابقة للمتغير التابع (Y_t) كمتغيرات تفسيرية وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + b_1Y_t + b_2Y_{t-1} + \cdots .. + b_pY_{t-p} + U_t$$

من خلال النموذجين الأول والثاني نحصل على المعادلة التي تمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع كما يلي:

$$Y_t = b_0 + b_1Y_t + b_2Y_{t-1} + \ldots + b_pY_{t-p} + a_1X_t + a_2X_{t-1} + \ldots + a_pX_{t-q} + \varepsilon_t$$

حيث:

- P يمثل رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t)؛
- q يمثل رتبة المتغير التفسيري x (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t).

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة بشكل مختصر كما يلي: ARDL(p,q)، حيث يستند هذا النموذج على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (*UECM : Unrestricted Error Correction Model*)

ويتم إستخدام طريقة (ARDL) على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم إختبار التكامل المشترك لكل معادلة من المعادلات الثلاث (معادلة لكل مؤشر من مؤشرات بورصة عمان) التي تتكون منها الدراسة، وذلك في إطار تصحيح الخطأ غير المقيّد Unrestricted Error Correction Model (UECM) بالصيغة الآتية: (Baranzini & Sylvain , 2013, p. 466)

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum \lambda_i \Delta X_{t-i} + \varphi Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + \eta_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

- Y: المتغير التابع؛
- X: متجه المتغيرات المستقلة؛
- $\alpha, \beta, \lambda, \varphi, \delta$: معاملات المتغيرات؛
- Δ: الفرق الأول للمتغيرات؛
- m , n : فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول؛
- η: حد الخطأ العشوائي.

ويتم إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (1) من خلال:

- اختبار الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات: $H_0: \varphi = \delta = 0$
- مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات: $H_1: \varphi \neq \delta \neq 0$

وبعد تقدير المعادلة (1) يتم استخدام إختبار *Wald-test* لاختبار تلك الفرضيات حيث يتم مقارنة قيمة *F-statistic* المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل (*Pesaran* 2001)، حيث يتكون الجدول من قيم الحد الأدنى (LCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)، وقيم الحد الأعلى (UCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)، فإذا كانت قيمة *F-statistic* المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة *F-statistic* أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة *F-statistic* المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى، ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \theta + \Sigma\ \sigma_i\, Y_{t-i} + \Sigma\, k_i\, X_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

- X,Y: كما عُرّفت سابقاً؛
- θ, σ, k: معاملات المتغيرات؛
- ε: حد الخطأ العشوائي.

أما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة (2)، وبذلك فإن العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة التالية: (الصمادي و ملاوي، 2016، الصفحات 218-219.)

$$\Delta Y_t = \mu + \Sigma \pi_i \Delta Y_{t-i} + \Sigma \omega_i \Delta X_{t-i} + \gamma \varepsilon_{t-1} + \nu_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

- γ :معامل تحديد الخطأ والذي يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.
- ν: حد الخطأ العشوائي.

IV. اختبار السلامة والاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر(ARDL)

من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل، فإنه يتم استخدام الاختبارين التاليين: (بقاص، 2020/2019، صفحة 80)

- إختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Recursive Residual 'CUSUM')؛
- إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Squares Recursive Residual 'CUSUM SQ').

ووفقا لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي لجميع المعلمات المقدرة إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبار (CUSUM) و(CUSUM SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) أي لا يوجد تغيرات هيكلية، والعكس إذا كان الرسم البياني خارج إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني أن جميع المعلمات المقدرة غير مستقرة ويوجد تغيرات هيكلية.

أما بالنسبة للاختبارات التشخصية لتأكد من جودة أداء النموذج (ARDL) المقدر يتم بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية: (بن مريم، 2018، صفحة 66)

- إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)؛
- إختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)؛
- إختبار وجود ارتباط البواقي ((Lagrange Multiplier Test of Residual {Brush-Godfrey}'BG')؛
- إختبار تجانس تباين الخطأ (Heteroskedasticity Test: ARCH)؛
- إختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي (Ramsey Reset Test).

المبحث الثالث: التحليل القياسي والاقتصادي لأثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الجزائري (2000_2022)

يعد التحليل القياسي والاقتصادي أحد أساليب التي تهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الموجودة في النظريات الاقتصادية. ويستند العلوم الأخرى، أبرزها الرياضيات والإحصاء، للوصول إلى أهدافه من خلال اختبار الفروض والتقدير ورسم السياسات واتخاذ القرارات، ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية في المستقبل. ويمكن تطبيق لتحليل القياسي والاقتصادي لأثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الجزائري، من خلال ثلاث المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** قياس أثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصاد الوطني (2000_2022)؛
- **المطلب الثاني:** التحليل الاقتصادي لأثر مغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصاد الوطني (2000_2022)؛
- **المطلب الثالث:** مناقشة نتائج الدراسة القياسية واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: قياس أثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصاد الوطني (2000_2022)

بعد التطرق للجانب النظري للنموذج القياسي، في هذا المبحث سيتم التطرق إلى قياس أثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022. من خلال توصيف نموذج دراسة اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة واختبار السببية.

I. التعريف بمتغيرات الدراسة

يمكن التعريف بمتغيرات الدراسة من خلال تقديم متغيرات الدراسة مع مصادر الحصول عليها، مع التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة ويمكن إبراز ذلك من خلال عرض ما يلي:

1.I. تقديم متغيرات الدراسة

تستخدم الدراسة بيانات سنوية عن الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، وقد تم الحصول على هذه البيانات من عدة قواعد بيانية، تتمثل فيمايلي:

- بنك الجزائر؛
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وبالاستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة الخاصة بتأثير آليات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي، سيتم تقدير النموذج التالي:

$$HHI = f(EMP_{AGR}, FIN_{AGR}, EX_{AGR}, G_{AGR}, IME_{AGR}, P_{AGR})$$

حيث:

- **مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI)**: وهو يمثل المتغير التابع حيث يعد أكثر شيوعا في الدراسات التجريبية، يعبر عن تنويع الناتج المحلي الخام بإستخدام مؤشر هيرشمان هيرفيدال؛
- **نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_{AGR})**: وهو متغير مستقل، ويأثر تأثير إيجابي على التنويع الاقتصادي، ويعبر عن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام كنسبة مئوية؛
- **نسبة العمالة الفلاحية من إجمالي العمالة الكلية (EMP_{AGR})**: وهو متغير مستقل ويأثر تأثيراً إيجابياً على التنويع الاقتصادي، ويعبر عن مساهمة العمالة الفلاحية في العمالة الكلية كنسبة مئوية؛
- **نسبة التمويل الفلاحي من الناتج المحلي الخام (FIN_{AGR})**: وهو متغير مستقل ويأثر تأثيراً إيجابياً على التنويع الاقتصادي، ويعبر عن النسبة المئوية للقروض الفلاحية قصيرة الأجل من الناتج المحلي الخام؛
- **نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_{AGR})**: وهو متغير مستقل ويأثر تأثيراً إيجابياً على التنويع الاقتصادي، ويعبر عن مساهمة نفقات التجهيز الفلاحية في نفقات التجهيز الكلية كنسبة مئوية؛
- **نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية (EX_{AGR})**: وهو متغير مستقل ويأثر تأثيراً إيجابياً على التنويع الاقتصادي، ويعبر عن مساهمة الصادرات الفلاحية المتكونة من الصادرات الزراعية والصادرات الغذائية في الصادرات الكلية ؛
- **نسبة واردات التجهيز الفلاحية من الوادرات الكلية (IME_{AGR})**: وهو متغير مستقل ويأثر تأثيراً إيجابياً على التنويع الاقتصادي، ويعبر عن مساهمة واردات التجهيز الفلاحية في الواردات الكلية كنسبة مئوية.

والجدول الموالي رقم (06.03) يمثل تطور متغيرات الدراسة القياسية المذكورة سابقا، كما يلي:

الجدول رقم (06.03): متغيرات الدراسة

IME_AGR	EX_AGR	FIN_AGR	G_AGR	EMP_AGR	P_AGR	HHI	السنوات
0.93	0.68	0.13	13.53	23.81	8.44	16.36	**2000**
1.56	0.94	12.39	15.88	25.55	9.75	11.76	**2001**
1.23	0.91	17.14	16.66	26.46	9.22	10.15	**2002**
1.17	0.87	16.42	14.64	26.71	9.82	12.54	**2003**
0.94	0.66	13.47	13.29	27.04	9.44	14.55	**2004**
0.79	0.39	14.37	11.9	27.05	7.69	21.64	**2005**
0.45	0.5	14.51	11.12	27.31	7.53	23.09	**2006**
0.53	0.48	24.39	14.08	27.2	7.52	21.2	**2007**
0.44	0.56	23	15.64	26.29	6.59	22.54	**2008**
0.59	0.72	19.12	20.23	13.11	9.34	10.38	**2009**
0.84	0.72	7	18.56	11.67	8.47	12.99	**2010**
0.82	0.72	6.27	21.19	10.77	8.15	14.07	**2011**
0.66	0.42	1.36	13.24	8.97	8.77	12.56	**2012**
0.92	2.01	3.13	6.85	10.58	9.85	9.96	**2013**
1.12	1.51	2.72	8.16	8.77	10.3	10.94	**2014**
1.28	2.5	0.0018	10	8.66	11.58	6.61	**2015**
1.07	4.05	0.0015	7.2	7.98	12.22	6.52	**2016**
1.19	3.08	0.0014	6.62	10.15	12.27	6.75	**2017**
1.11	3.79	0.0014	5.23	10.67	12.34	6.94	**2018**
0.98	4.77	2.03	3.68	9.6	11.98	6.53	**2019**
0.56	8.36	1.35	2.61	11.9	13.59	4.19	**2020**
0.66	9.48	1.35	1.67	12.63	13.03	5.8	**2021**
0.51	9.56	1.35	0.84	14.74	11.6	14.71	**2022**

Source:

- La Banque d'Algérie site in : https://www.bank-of-algeria.dz
- Arab Organization for Agricultural Development site in: https://www.aoad.org
- Ministry of Agriculture and Rural Development site in: https://madr.gov.dz

2.I. التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

يمكن تمثيل متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، والمتمثلة في مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI)، نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_{AGR})، نسبة العمالة الفلاحية من إجمالي العمالة الكلية (EMP_{AGR})، نسبة التمويل الفلاحي من الناتج المحلي الخام (FIN_{AGR})، نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_{AGR})، نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية (EX_{AGR})، نسبة واردات التجهيز الفلاحية من الوادرات الكلية (IME_{AGR}) بيانيا، كما يلي:

الشكل رقم (14.03): منحنيات متغيرات الدراسة

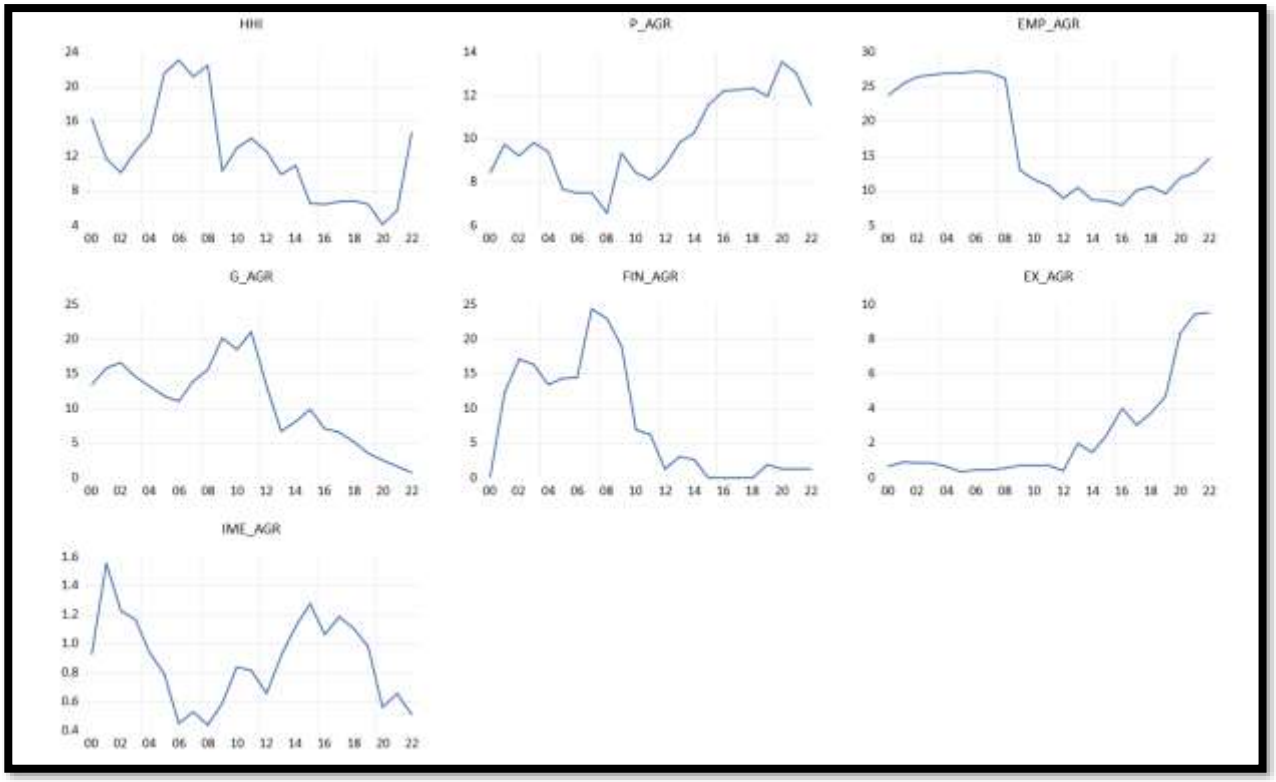

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

II. اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

تعد الخطوة الأولية في الدراسات القياسية، حيث يجب القيام بدراسة استقرارية للسلاسل الزمنية محل الدراسة لمعرفة خصائصها ودرجة تكاملها، وفي هذا الاطار، سيعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر المطور ADF (Augmented Dickey Fuller test) واختبار فيليبس بيرون (Phillip-Perron : PP) للكشف عن درجة تكامل متغيرات الدراسة، والجدولان التاليان يوضحان نتائج الاختبارين:

الجدول رقم (07.03): نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)								
Null Hypothesis: the variable has a unit root								
At Level								
		HHI	P_{AGR}	EMP_{AGR}	FIN_{AGR}	G_{AGR}	EX_{AGR}	IME_{AGR}
With Constant	T-Statistic	-1.795706	-1.200803	-1.077091	-1.408414	-0.480909	1.310464	-1.722037
	Prob	0.3726	0.6550	0.7058	0.5594	0.8774	0.9978	0.4069
With Constant & Trend	T-Statistic	-1.830852	-1.911585	-1.009924	-3.478718	-1.918305	-0.573340	-1.775847
	Prob	0.6550	0.6146	0.9218	0.0667	0.6112	0.9705	0.6816
Without Constant & Trend	T-Statistic	-0.804080	0.392889	-1.034330	-0.949429	-1.066441	2.336724	-0.870190
	Prob	0.3561	0.7886	0.2616	0.2949	0.2496	0.9932	0.3277
At First Difference								
		HHI	P_{AGR}	EMP_{AGR}	FIN_{AGR}	G_{AGR}	EX_{AGR}	IME_{AGR}
With Constant	T-Statistic	-4.061009	-5.066685	-3.829783	-4.357901	-3.948941	-3.858419	-6.027747
	Prob	0.0055	0.0006	0.0091	0.0029	0.0071	0.0086	0.0001
With Constant & Trend	T-Statistic	-3.941154	-5.008056	-3.852368	-4.079149	-3.900403	-4.922053	-5.855589
	Prob	0.0284	0.0033	0.0337	0.0217	0.0308	0.0040	0.0006
Without Constant & Trend	T-Statistic	-4.222913	-5.162285	-3.835691	-4.435627	-3.830074	-3.444741	-5.925024
	Prob	0.0002	0.0000	0.0006	0.0001	0.0006	0.0015	0.0000
Notes:								
a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant								
b: Lag Length based on SIC								
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.								

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

يوضح الجدول أعلاه رقم **(07.03)** نتائج إختبار ديكي فولر ADF فعند المقارنة القيم المحسوبة مع القيم المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، ويتبين أن كل متغيرات مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI)، نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_AGR)، نسبة العمالة الفلاحية من إجمالي العمالة الكلية (EMP_AGR)، نسبة التمويل الفلاحي من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR)، نسبة نفقات لتجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية(G_AGR)، نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية (EX_AGR)، نسبة واردات التجهيز الفلاحية من الوادرات الكلية (IME_AGR)، غير مستقر عند المستوى(At Level)، وأصبحت مستقرة عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (At First Difference)، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1).

الجدول رقم (08.03): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)								
Null Hypothesis: the variable has a unit root								
At Level								
		HHI	P_{AGR}	EMP_{AGR}	FIN_{AGR}	G_{AGR}	EX_{AGR}	IME_{AGR}
With Constant	T-Statistic	-1.851692	-1.200803	-1.124098	-1.673749	-0.480909	2.083790	-1.854770
	Prob	0.3473	0.6550	0.6871	0.4300	0.8774	0.9998	0.3460
With Constant & Trend	T-Statistic	-1.931906	-1.911585	-1.308981	-3.388193	-2.035828	-0.011127	-1.955691
	Prob	0.6043	0.6146	0.8585	0.0788	0.5508	0.9932	0.5921
Without Constant & Trend	T-Statistic	-0.804080	0.497676	-1.020070	-1.050638	-1.066441	3.590747	-0.855710
	Prob	0.3561	0.8148	0.2670	0.2554	0.2496	0.9996	0.3338
At First Difference								
		HHI	P_{AGR}	EMP_{AGR}	FIN_{AGR}	G_{AGR}	EX_{AGR}	IME_{AGR}
With Constant	T-Statistic	-4.061009	-5.065516	-3.829783	-4.410653	-3.947049	-3.858419	-5.717293
	Prob	0.0055	0.0006	0.0091	0.0026	0.0071	0.0086	0.0001
With Constant & Trend	T-Statistic	-3.941154	-5.039097	-3.852368	-4.105570	-3.901584	-6.896132	-5.579172
	Prob	0.0284	0.0031	0.0337	0.0206	0.0307	0.0001	0.0010
Without Constant & Trend	T-Statistic	-4.222913	-5.159261	-3.828840	-4.475878	-3.830074	-3.430490	-5.632321
	Prob	0.0002	0.0000	0.0006	0.0001	0.0006	0.0016	0.0000
Notes:								
a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant								
b: Lag Length based on SIC								
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.								

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

يوضح الجدول أعلاه رقم **(08.03)** نتائج إختبار PP بمقارنة القيم المحسوبة مع القيم المجدولة عند مستوى معنوية α=5% ، يتبين أن كل متغيرات مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI)، نسبة القيمة المضافة الناتج الفلاحي (P_AGR)، نسبة العمالة الفلاحية من إجمالي العمالة الكلية (EMP_AGR)، نسبة التمويل الفلاحي من للناتج المحلي الخام (FIN_AGR)، نسبة نفقات لتجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية(G_AGR)، نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية (EX_AGR)، نسبة واردات التجهيز الفلاحية من الوادرات الكلية (IME_AGR)، غير مستقر عند المستوى(At Level)، وأصبحت مستقرة عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (At First Difference)، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1).

III.اختبار السببية

في هذا الجزء سوف تتم دراسة العلاقة السببية بين المتغير التابع (مؤشر التنويع الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة (أليات تطوير القطاع الفلاحي)، حيث سيتم استخدام نموذج جرانجر لقياس العلاقة بين متغيرين، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على قيمة الاحتمال، بحيث إذا كان الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5% سيتم قبول الفرضية الصفرية : " عدم وجود سببية"، واذا كان الاحتمال أقل من مستوى المعنوية 5% يتم رفض الفرضية الصفرية بمعنى: "وجود سببية". كما يوضح هذا الاختبار اتجاه السببية فيما إذا كان باتجاه واحد أو

باتجاهين متبادلين أو أن المتغيرين كلاهما مستقلين عن بعضهما البعض، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يوضحه الجدول الموالي رقم **(09.03)**:

الجدول رقم (09.03): إختبار جرانجر للسببية

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob
HHI does not Granger Cause FIN_AGR	4.26860	0.0327
P_AGR does not Granger Cause G_AGR	3.68548	0.0483
FIN_AGR does not Granger Cause EMP_AGR	6.38149	0.0092
EMP_AGR does not Granger Cause FIN_AGR	11.5896	0.0008
FIN_AGR does not Granger Cause G_AGR	4.46113	0.0289

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم **(09.03)** وضوح نتائج إختبار السببية كما يلي:

- وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) إلى التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذو إتجاه واحد بين التنويع الاقتصادي والتمويل الفلاحي وتكتب بـ $HHI \rightarrow FIN_AGR$، أي أن التغيرات السابقة في التنويع الاقتصادي (HHI) تفسر التغيرات الحالية في التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR)؛
- وجود علاقة سببية تتجه من نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_AGR) إلى نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذو إتجاه واحد بين القيمة المضافة للناتج الفلاحي و نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية وتكتب بـ $P_AGR \rightarrow G_AGR$، أي أن تغيرات السابقة في نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_AGR) تفسر التغيرات الحالية في نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR)؛
- وجود علاقة سببية تتجه من تمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) إلى نسبة العمالة الفلاحية (EMP_AGR)، وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر التنويع الاقتصادي (EMP_AGR) إلى تمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذو إتجاهمين التمويل الفلاحي و العمالة الفلاحية، وتكتب بـ $FIN_AGR \rightarrow EMP_AGR$، أي أن تغيرات السابقة في تمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) تفسر التغيرات الحالية في نسبة العمالة الفلاحية (EMP_AGR)، وتكتب بـ $EMP_AGR \rightarrow FIN_AGR$، أي أن تغيرات

السابقة في العمالة الفلاحية (EMP_AGR) تفسر التغيرات الحالية في التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR)؛

- وجود علاقة سببية تتجه من تمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) إلى نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذو إتجاه واحد بين التمويل الفلاحي و نفقات لتجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية وتكتب بـ $FIN_AGR \rightarrow G_AGR$، أي أن تغيرات السابقة في تمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) تفسر التغيرات الحالية في نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR).

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لأثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصاد الوطني (2000_2022)

بعد التأكد من أن جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى، يسمح بتطبيق منهجية ARDL مبدئيا، فيتم في هذا الجزء عرض نتائج تقدير نماذج ARDL وإختبار الحدود للتكامل المشترك،وإختبارات التشخيص والإستقرار الهيكلي للنماذج المقدرة ونموذج تصحيح الخطأ ونتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل.

I. نتائج تقدير نماذج ARDL وإختبار الحدود للتكامل المشترك

يتم تقدير نموذج ARDL في هذا المطلب لتحديد فترات الإبطاء المثلى لكل المتغيرات الداخلة في النموذج، ليتم بعدها المرور إلى إجراء إختبار الحدود للتأكد من وجود علاقة التكامل المشترك.

1.I. تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج ARDL

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة (اختبار التكامل المشترك)، لابد من تقدير نموذج (**ARDL**)، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على معيار Akaike Information Criteria لتحديد التأخيرات الزمنية المثلى، وبالتالي سيكون النموذج الملائم هو النموذج الذي يحصل على أدنى قيمة لهذا المعيار، بمعنى النموذج الأمثل، حيث يوضح الجدول الموالي رقم **(10.03)** نتائج النموذج الأمثل للدراسة، كما يلي:

الجدول رقم (10.03): تقدير النموذج التنويع الاقتصادي وفق طريقة ARDL

Dependent Variable: HHI
Method: ARDL
Date: 01/12/24 Time: 16:48
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): EMP AGR EX AGR FIN AGR G AGR IME AGR P AGR
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 128
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
HHI(-1)	0.031037	0.136728	0.226999	0.8242
EMP AGR	0.362384	0.097606	3.712707	0.0030
EX AGR	-0.557114	0.456497	-1.220410	0.2457
EX AGR(-1)	0.593326	0.406290	1.460351	0.1699
FIN AGR	-0.302974	0.127570	-2.374964	0.0351
G AGR	0.035065	0.162637	0.215602	0.8329
G AGR(-1)	-0.368765	0.156146	-2.361663	0.0359
IME AGR	-4.877473	2.021757	-2.412492	0.0328
P AGR	-2.735867	0.486267	-5.626263	0.0001
C	44.17234	6.125095	7.211699	0.0000

R-squared	0.971677	Mean dependent var	12.11000
Adjusted R-squared	0.950434	S.D. dependent var	5.707536
S.E. of regression	1.270691	Akaike info criterion	3.619954
Sum squared resid	19.37588	Schwarz criterion	4.115883
Log likelihood	-29.81950	Hannan-Quinn criter.	3.736780
F-statistic	45.74205	Durbin-Watson stat	2.702848
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

يتضح من خلال الجدول رقم **(10.03)** أعلاه تقدير النموذج التنويع الاقتصادي وفق طريقة ARDL، أن فترة الابطاء المثلى من الشكل (1,0,1,0,1,0,0) Model 108: ARDL، أي بقيمة تقدر بـ (3.6678). ويؤكد ذلك الشكل الموالي رقم **(15.03)**، كما يلي:

الشكل رقم (15.03): تحديد فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL

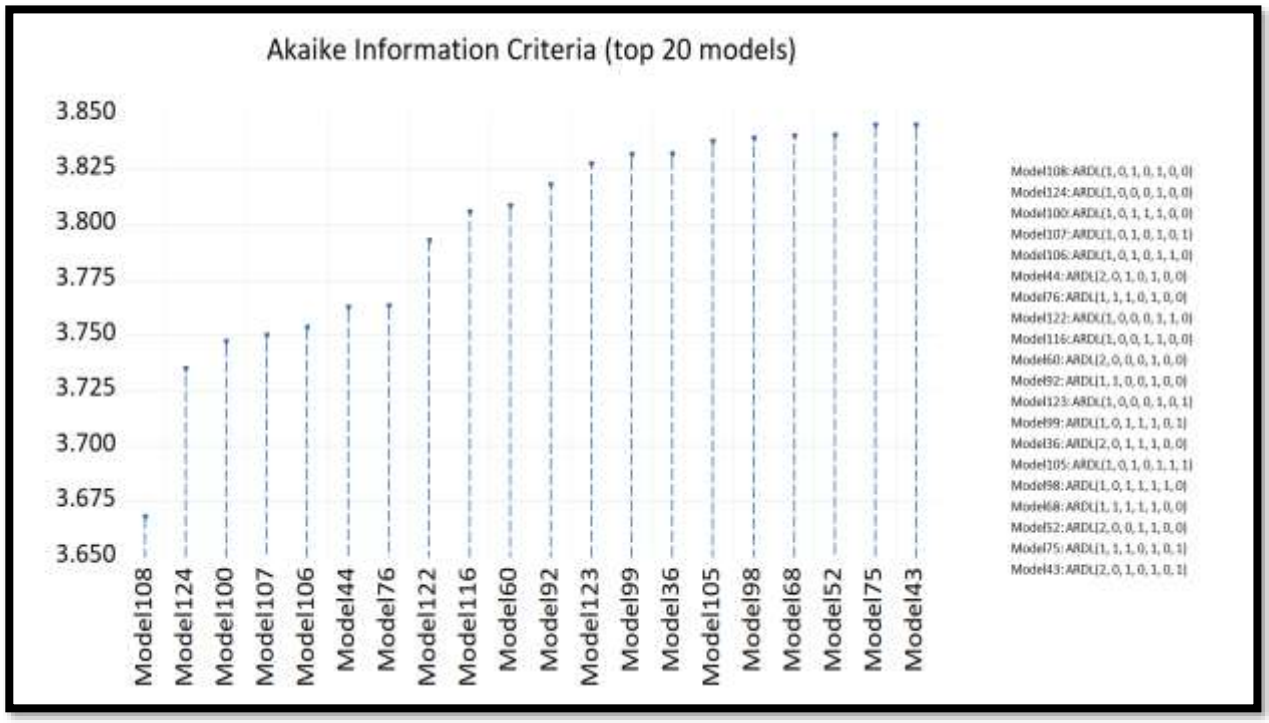

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

يوضح الشكل أعلاه رقم **(15.03)** أن أفضل عشرون نموذجا (top 20 models) حسب معيار (AIC) من بين 128 نموذج تم تقديرها بالنسبة لنموذج التنويع الاقتصادي، وأن نموذج(1,0,1,0,1,0,0) Model 108: ARDL هو الأفضل حيث يعطي أقل قيمة الإحصائية هذا المعيار، تقدر بـ (3.6678).

2.I. نتائج إختبار الحدود للتكامل المشترك

يتم في هذه المرحلة إختبار ما إذا كان هناك دليل عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك من خلال إختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار فيما يلي:

الجدول رقم (11.03): اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levelsrelationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif**	**I(0)**	**I(1)**
				Asymptotic: n=1000
F-statistic	21.10987	10%	1.99	2.94
		5%	2.27	3.28
k	6	2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

توضح نتائج إختبار الحدود المبينة في الجدول أعلاه رقم **(11.03)** أن قيمة إحصائية F في نموذج التنويع الاقتصادي تساوي21.10987=F-statistic وهي أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 5% التي تساوي 2.88، وعليه يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وتقبل الفرضية البديلة، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

II. إختبارات التشخيص والإستقرار الهيكلي للنماذج المقدرة

تفيد الإختبارات التشخصية في التأكد من سلامة النموذج المقدر، ويتم إجراء عدد من اختيارات لفحص إرتباطات وتباينات وتوزيعات الأخطاء في نموذج ARDL المقدر، إضافة إلى التحقق من الإستقرار الهيكلي للنموذج بإستخدام الإختبارات المناسبة، للتيقن من صلاحيته وخلوه من التشوهات.

1.II. إختبارات التشخيص للنماذج المقدرة

يتم إجراء مجموعة من الإختبارات التشخصية لفحص الأخطاء في نماذج ARDL، كما يلي:

أ- إختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

يتم إستخدام إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، لفحص الارتباط التسلسلي للأخطاء في نماذج ARDL المقدرة، ويمكن توضيح هذا الاختبار في الجدول رقم **(12.03)**، كما يلي:

الجدول رقم (12.03): نتائج إختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: **Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags**		**القـــرار**
F-statistic	1.092622	**قبول الفرضية H_0:** عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
Prob	0.3722	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال الجدول أعلاه رقم **(12.03)** يتضح أن احتمال إحصائية فيشر Prob.F أكبر من مستوى المعنوية 5%.أي (Prob. F(2,10)=0.3722)، وأيضا إحتمال إحصائية Obs*R- squared أكبر من مستوى المعنوية 5%،أي (Prob. Chi-Square(2)=0.1391)، وهذا يعني عدم وجود إرتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء في النموذج المقدرة.

ب- إختبار ثبات تباينات الأخطاء

يتم استخدام إختبار ARCH : Heteroskedasticity Test، لفحص ثبات تباينات الأخطاء في نماذج ARDL المقدرة، ويمكن توضيح هذا الاختبار في الجدول رقم **(13.03)**، كما يلي:

الجدول رقم (13.03): نتائج إختبار ثبات تباينات الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH		**القـــرار**
F-statistic	0.027298	**قبول الفرضية H_0:** عدم وجود مشكلة ثبات تباينات الأخطاء
Prob	0.8705	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال الجدول أعلاه رقم **(13.03)** يتضح أن احتمال إحصائية فيشر Prob.F أكبر من مستوى المعنوية 5%.أي (Prob. F(1,19)=0.8705)، وأيضا إحتمال إحصائية Obs*R- squared أكبر من مستوى المعنوية 5%، أي (Prob. Chi-Square(1)=0.8622)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ثبات تباينات الأخطاء في النموذج المقدرة.

ت- إختبار التوزيع الطبيعي

يتم إستخدام إختبار جاك-بيرا Jarque-Bera، لفحص التوزيع الطبيعي للأخطاء في نماذج ARDL المقدرة، كما هو موضح في الشكل الموالي رقم **(16.03)**، كما يلي:

الشكل رقم (16.03): نتائج إختبار Jarque-Bera للنموذج

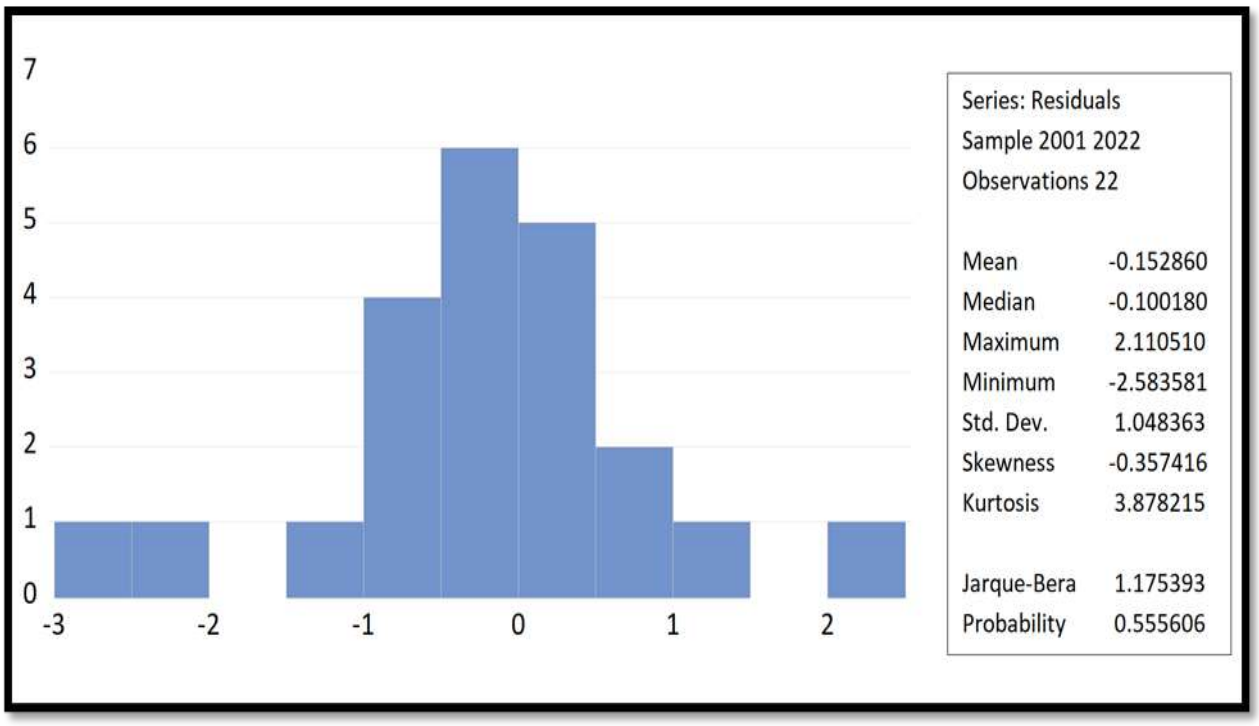

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

يتضح من خلال الشكل أعلاه رقم **(16.03)** أن القيمة الإحصائية جاك-بيرا Jarque-Bera في نموذج ARDL المقدرة Jarque-Bera=1.175393 وذات إحتمالية إحصائية تقدر بـ Prob=0.555606، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن توزيع الأخطاء في نموذج ARDL المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي.

2.II. إختبار الإستقرار الهيكلي للنماذج المقدرة

يتم التأكد من الإستقرار الهيكلي للنموذج المقدرة من خلال إختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM وإختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، كما هو موضح في الشكلين المواليين كما يلي:

الشكل رقم (17.03): المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM لنموذج ARDL

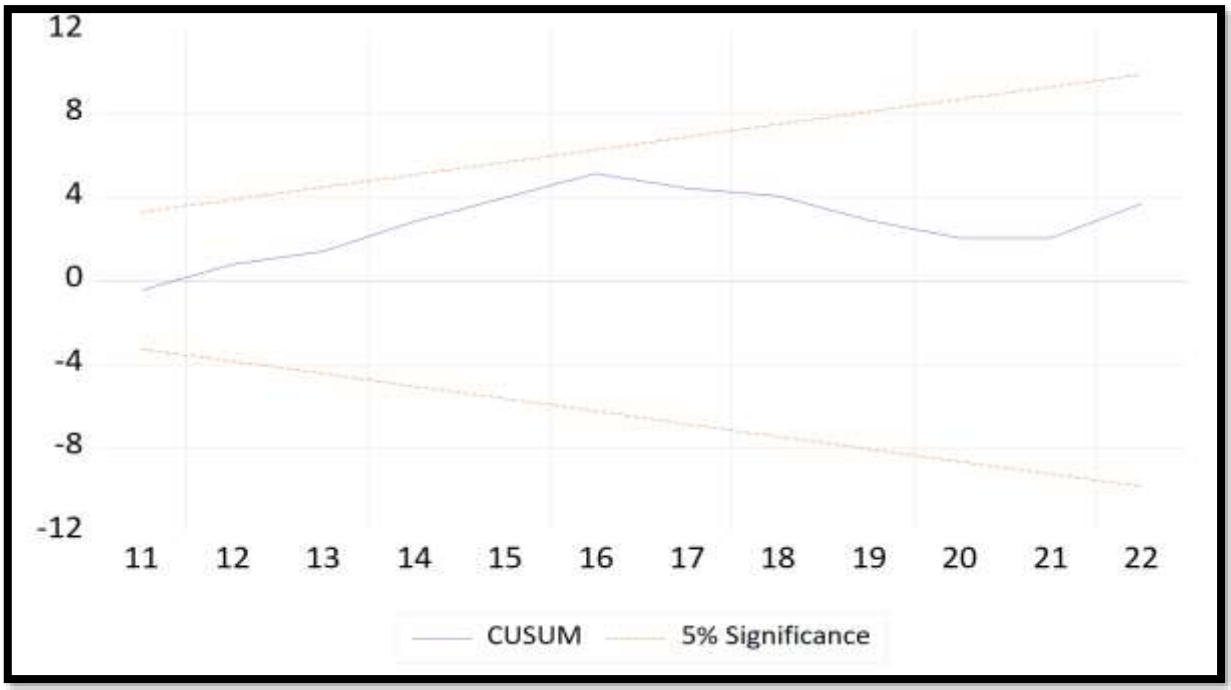

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

الشكل رقم (18.03): المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares لنموذج ARDL

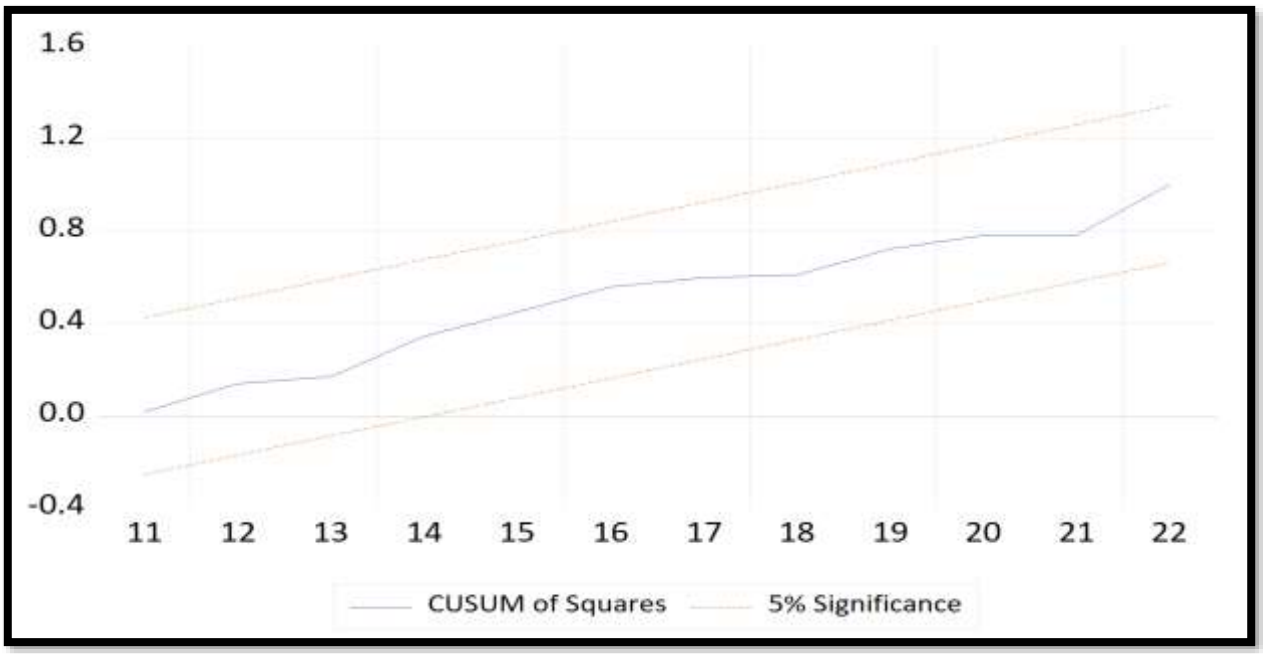

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

يتبين من خلال الأشكال السابقة أن التمثيلات البيانية لكل من المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، في النموذج عبارة عن خطوط وسطية تقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني إستقرار معلمات العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإن هناك إستقرار هيكلي في النموذج على طول فترة الدراسة.

III. نموذج تصحيح الخطأ ونتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل بالنسبة لنموذج الدراسة، لتستخدم النتائج المقدرة في تحليل التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وفيما يلي عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالنموذج.

1.III. نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة لنموذج التنويع الاقتصادي، ويمكن إختصار هذه النتائج في الجدول الموالي رقم **(14.03)**، كما يلي:

الجدول رقم (14.03): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX_AGR)	-0.778688	0.230628	-3.376385	0.0055
D(G_AGR)	0.001505	0.088391	0.017030	0.9867
CointEq(-1)*	-0.910129	0.058239	-15.62741	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

تبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، ما يلي:

- قيمة معامل تصحيح الخطأ 0.910129 -=(-1)CointEq وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي **91.0129%** من الصدمات على المدى الطويل، أي أن إختلالات التوازن في التنويع الاقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحها واستعادة التوازن قبل نهاية السنة الحالية (**في أكثر من 13 شهرا**)، كما أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب الإشارة ومعنويا عند 1%، وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل القصير؛
- هناك تأثير سلبي ومعنوي في المدى القصير لعنصر الصادرات الفلاحية على التنويع الإقتصادي، حيث كانت قيمة معامل الصادرات الفلاحية (0.778688-)، وذلك عند مستوى معنوية إحصائية 5%، لأن prob=0.0055، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

2.III. نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

تقدير علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل في إطار النموذج (ARDL)، ونتائج هذا التقدير موضحة في الجدول الموالي رقم **(15.03)** كما يلي:

الجدول رقم (10.03): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMP_AGR	0.373992	0.119477	3.130230	0.0087
EX_AGR	0.037372	0.339857	0.109964	0.9143
FIN_AGR	-0.312678	0.150466	-2.078071	0.0598
G_AGR	-0.344389	0.114754	-3.001113	0.0110
IME_AGR	-5.033705	1.944501	-2.588688	0.0237
P_AGR	-2.823500	0.575327	-4.907644	0.0004
C	45.58724	5.272088	8.646903	0.0000
EC = HHI - (0.3740*EMP_AGR + 0.0374*EX_AGR -0.3127*FIN_AGR -0.3444*G_AGR -5.0337*IME_AGR -2.8235*P_AGR + 45.5872)				

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

يوضح الجدول أعلاه رقم **(15.03)** نتائج تقدير علاقة الطويلة الأجل، حيث يمكن تفسير معلمات النموذج كما يلي:

- نسبة العمالة الفلاحية من إجمالي العمالة الكلية (EMP_AGR) لها تأثير إيجابي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، إذ أن الزيادة في العمالة الفلاحية بـ 1%، ستؤدي إلى انخفاض التنويع الاقتصادي بنسبة 0.37%، مما يعني أن العمالة الفلاحية تأثر سلبا على التنويع الاقتصادي، ولا تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية ويتوافق مع الاقتصاد الجزائري؛
- نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية (EX_AGR) لها تأثير إيجابي وغير معنوي إحصائيا على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الاجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن الصادرات الفلاحية لا تساهم في التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويتوافق مع الاقتصاد الجزائري؛

- التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) لها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل لكنه ضعيف عند مستوى معنوية 6%، أين أن التمويل الفلاحي يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة في التمويل الفلاحي بـ 1%، ستؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 0.31%، مما يعني أن التمويل الفلاحي يؤثر تأثيرا إيجابياً على التنويع الاقتصادي لكن بشكل نسبي، هذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري؛
- نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR) لها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، فنفقات التجهيز الفلاحية تساهم في التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة في نفقات التجهيز الفلاحية بـ 1%، ستؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 0.35%، مما يعني أن نفقات التجهيز الفلاحية تؤثر تأثيرا إيجابياً على التنويع الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري؛
- نسبة واردات التجهيز الفلاحية من الوادرات الكلية (IME_AGR) لها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، فواردات التجهيز الفلاحية تساهم في التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة في واردات التجهيز الفلاحية بـ 1%، ستؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 5.03%، مما يعني أن واردات التجهيز الفلاحية تؤثر تأثيرا إيجابياً على التنويع الاقتصادي، هذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري؛
- نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_AGR) لها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، حيث تساهم القيمة المضافة للناتج الفلاحي في التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة في القيمة المضافة للناتج الفلاحي بـ 1%، ستؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 5.03%، مما يعني أن القيمة المضافة للناتج الفلاحي يؤثر تأثيرا إيجابياً على التنويع الاقتصادي، هذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة القياسية واختبار الفرضيات

من خلال الدراسة التطبيقية القياسية التي تم إجراءها لقياس وتحليل أثر ودور متغيرات تطوير القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، يمكن تفسيرها كالاتي:

- توجد علاقة سببية بين بعض متغيرات تطوير القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي، حيث تتجه هذه علاقة من مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) إلى التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد بينهما وتكتب بـ HHI⟶FIN_AGR، أي أن التغيرات السابقة في التنويع الاقتصادي (HHI) تفسر التغيرات الحالية في التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR). وتوجود علاقة سببية تتجه من نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_AGR) إلى نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد بين القيمة المضافة للناتج الفلاحي و نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية وتكتب بـ P_AGR⟶G_AGR، أي أن التغيرات السابقة في نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_AGR) تفسر التغيرات الحالية في نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR). وتوجود علاقة سببية تتجه من التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) إلى نسبة العمالة الفلاحية (EMP_AGR)، توجود علاقة سببية تتجه من العمالة الفلاحية (EMP_AGR) إلى التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذات إتجاهمين بين التمويل الفلاحي والعمالة الفلاحية، وتكتب بـ FIN_AGR⟶EMP_AGR، أي أن التغيرات السابقة في التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) تفسر التغيرات الحالية في نسبة العمالة الفلاحية (EMP_AGR)، وتكتب بـ EMP_AGR⟶FIN_AGR، أي أن التغيرات السابقة في العمالة الفلاحية (EMP_AGR) تفسر التغيرات الحالية في التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR). وتوجود علاقة سببية تتجه من التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) إلى نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد بين التمويل الفلاحي و نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية وتكتب بـ FIN_AGR⟶G_AGR، أي أن التغيرات السابقة في التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) تفسر التغيرات الحالية في نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR). وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على: **" توجد علاقة سببية بين متغيرات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر والتنويع الاقتصادي"**.

- معامل تصحيح الخطأ (-1)CointEq سالب ومعنوي عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر التنويع الاقتصادي المتغير التابع والمتغيرات تطوير القطاع الفلاحي المتغيرات المستقلة في النموذج، وتبين قيمته أن حوالي **91.0129%** من الاختلال قصير الاجل في الفترة السابقة يمكن تصحيحه في الفترة الحالية عند حدوث أي صدمة في المتغيرات المستقلة، وهي تعكس مرونة التنويع الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الأجل القصير.
- يعد القطاع الفلاحي مصدرا أساسيا لتوفير فرص العمل، فالعمالة الفلاحية تؤثر تأثيرا إيجابياً ومعنوياً على مؤشر التنويع الاقتصادي للاقتصاد الجزائري في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يتخالف مع النطرية الاقتصادية ويتوافق مع الاقتصاد الجزائري، فبوجود العمالة الفلاحية في القطاع الفلاحي أو القطاعات المجاورة أي القطاعات لها صلة به، فبه تتعزز الإنتاجية الفلاحية، وتتوسع القاعدة الإنتاجية لاقتصاديات الدول، إلا أن في الاقتصاد الجزائري تواجه العمالة الفلاحية عدة عراقيل التي تساهم في النزوح الريفي للبحث عن فرص عمل أفضل، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية التي تنص على: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العمالة الفلاحية والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%".**
- تدعم الصادرات الفلاحية التنويع الاقتصادي في كافة إقتصاديات دول العالم، إلا أن في الاقتصاد الجزائري لها تأثير إيجابي وغير معنوي إحصائيا على مؤشر التنويع الاقتصادي في الاجل الطويل، مما يدل على أن الصادرات الفلاحية لا تساهم في التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويتفق مع الاقتصاد الجزائري، أما في الأجل القصير لها تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية إحصائية 5%، وذلك راجع لنسبة المساهمة الضئيلة في الصادرات الكلية مقارنة مع صادرات قطاع المحروقات، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة التي تنص على: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الصادرات الفلاحية والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%".**
- تلعب القروض الفلاحية دورا بارزا في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي من خلال الاستثمارات الفلاحية، وهذا ما يؤثر على معدلات النمو في هذا القطاع،وفي الاقتصاد الجزائري لها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل لكنه ضعيف عند مستوى معنوية 6%، فالتمويل الفلاحي يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة في التمويل الفلاحي بـ 1%، سيؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 0.31%، مما يعني أن التمويل الفلاحي يؤثر تأثيرا إيجابياً على التنويع الاقتصادي، هذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الجزائري، حيث يثبت صحة الفرضية الرابعة التي تنص على: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%".**

- تساهم نفقات التجهيز الفلاحية من خلال الاستثمارات في تطوير البنية التحتية والمنشآت القاعدية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية. كما تساهم هذه الاستثمارات في تحسين الهياكل والتسهيلات المتاحة للقطاع الفلاحي، مما يعزز إنتاجية القطاع ويساهم في تنويع الاقتصاد، ففي نفقات التجهيز الفلاحية للاقتصاد الجزائري تأثير السلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، فنفقات التجهيز الفلاحية تساهم في التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة نفقات التجهيز الفلاحية بـ 1%، ستؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 0.35%، مما يعني أن نفقات التجهيز الفلاحية يؤثر إيجابياً على التنويع الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الجزائري، حيث يثبت صحة الفرضية الخامسة التي تنص على: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نفقات التجهيز الفلاحية والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%".**
- تعد واردات التجهيز الفلاحية من العوامل المهمة التي في تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، فلها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، فواردات التجهيز الفلاحية تساهم في التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة في واردات التجهيز الفلاحية بـ 1%، ستؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 5.03%، مما يعني أن واردات التجهيز الفلاحية تؤثر إيجابياً على التنويع الاقتصادي، هذا ما يتوافق مع كل النظرية الاقتصادية والاقتصاد الجزائري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية السادسة التي تنص على: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واردات التجهيز الفلاحية والتنويع الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%".**
- تساهم القيمة المضافة للناتج الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال توسيع الأنشطة الاقتصادية المحلية، فبالنسبة للاقتصاد الجزائري لها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على مساهمة القيمة المضافة الناتج الفلاحي في التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة في القيمة المضافة للناتج الفلاحي بـ 1%، ستؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 5.03%، مما يعني أن القيمة المضافة للناتج الفلاحي تؤثر إيجابياً على التنويع الاقتصادي، هذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الجزائري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية السابعة التي تنص على: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين القيمة المضافة الناتج الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%".**

خلاصة

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل من دراسة القياسية لمساهمة تطوير القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، من أهمية إقتصادية للقطاع الفلاحي، الاطار النظري للأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في التقدير، والتحليل القياسي والاقتصادي لأثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الجزائري. حيث تم توصل إلى ووجد علاقة سببية بين بعض متغيرات تطوير القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي، أن هناك تأثير إيجابي لبعض متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والطويل.

الخاتمـــــة

الخاتمـــــــة

يعد تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر أمراً في غاية الأهمية للإقتصاد الوطني، فقد خصصت له أغلفة مالية في كل البرامج التنموية المطبقة منذ الاستقلال، بإعتباره قطاع إستراتيجي يكفل تحقيق أكبر نسبة من الامن الغذائي وتقليص التبعية الفلاحية المكلفة. وذلك من خلال تحسين البنى التحتية وفك العزلة عن المناطق الفلاحية لتسهيل العملية التسويقية للمنتجات الفلاحية، وتوصيل هذه المناطق بشبكة الكهرباء والمياه، فهذا يساهم في تعزيز الإنتاجية الفلاحية. وتوفير الأدوات والتقنيات الفلاحية الحديثة، مثل الآلات الفلاحية المتطورة كالجرارات والحصادات وأنظمة الري الحديثة الذكية، فيمكن هذا أن يزيد من كفاءة الإنتاج ويحسن العائد على العمل، مما يزيد الناتج الفلاحي، الذي يساهم بنسبة معتبرة في تنويع الناتج المحلي الخام.

يدعم تطوير القطاع الفلاحي الاستثمار الفلاحي عن طريق إستغلال مقومات القطاع الفلاحي، وهذا ما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، مما يحقق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. في إطار الحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان الاستثمار الفلاحي طويل المدى. كما أن تطوير القطاع الفلاحي يساهم أيضا في دعم وتوجيه البحث والابتكار في قطاع الفلاحي من أجل تحقيق الاستدامة الزراعية ورفع الإنتاجية، من ثم زيادة الصادرات الفلاحية التي تؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات وتوفير تمويل الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، وبالتالي تنويع الصادرات والاقتصاد الوطني.

فبغية معالجة إشكالية الدراسة وإبراز مساهمة آليات تطوير القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصاد الجزائري، من خلال تفعيل هذه الآليات لرفع الإنتاجية الفلاحية والناتج الفلاحي ورفع معدلات النمو الاقتصادية والتنويع الاقتصادي. من أجل هذا تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فقد عرض الفصل الأول اهم المفاهيم المتعلقة بالاطار النظري والنظريات الاقتصادية المفسرة للتنويع الاقتصادي مع مؤشراته، تم التطرق للبدائل الاقتصادية المحققة له. اما الفصل الثاني قد عرض فيه ابرز المفاهيم المتعلقة بالقطاع الفلاحي والتنمية الفلاحية، وواقع تطور القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات التنموية، مع ذكر آليات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022. وفي الفصل الثالث تم عرض بالإضافة إلى تقييم واقع مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، يليه تقديم الاطار النظري للأساليب الإحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في التقدير، وقياس أثر متغيرات تطوير القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022، مع التحليل الاقتصادي لهذا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022. لذلك سيتم عرض النتائج مع اختبار الفرضيات الدراسة، بالإضافة إلى توصيات الدراسة وآفاقها.

I. نتائج الدراسة

بعد الالمام بمختلف جوانب الموضوع، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، التي يمكن عرضها فيما يلي:

1.I. النتائج النظرية والتحليلية

من خلال التطرق للمفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة، وتحليلها خلال فترة الدرسة، تم التوصل لجملة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- مسألة التنويع الاقتصادي ليست حديثة في الأدب الاقتصادي، فقد ظهرت أولى الأعمال في هذا المجال خلال أزمة الكساد الاقتصادي، واختلفت وجهات النظر حول التنويع الاقتصادي، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، فهو عملية معقدة وطويلة تتطلب تغييرات هيكلية من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة، أي أنه التحول المخطط والمتعمد داخل الاقتصاد نحو هيكل أكثر تنوعا للإنتاج والتجارة الدولية بهدف زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل، وإرساء الأساس للنمو الشامل للتقليل من الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال لمرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؛
- تلجا معظم الدول النفطية إلى إتباع سياسة التنويع الاقتصادي بسبب التقلبات الكثيرة في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وما تخلقه من تأثير مباشر على معدلات النمو العام وعلى مسار التنمية الاقتصادية، فالتنويع هدف ضروري تسعى إليه لتحقيق مرونتها الاقتصادية وتكييفها مع تغير الظروف، أي أنه وسيلة لتحقيق الهدف الاقتصادي المزدوج ألا وهو أداة للاستقرار والنمو؛
- تمثل التنمية الفلاحية إحدى ركائز التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة، التي تهتم بإستخدام الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية والمالية والتكنولوجية، للتأثير على الإنتاج الفلاحي من خلال رفع معدلات نموه، الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وتنويع الناتج المحلي الخام.
- يتوفر القطاع الفلاحي الجزائري على موارد متنوعة مختلفة، يمكن الاعتماد عليها في رفع معدلات نمو القطاع وذلك بإستخدام التكنولوجيا الحديثة كطرق الري الحديثة، والآلات المتسخدمة كالجرارات والحصادات المتطورة.
- إن تطوير القطاع الفلاحي لا يتم إلا من خلال إنعاش مختلف القطاعات الأخرى، كالقطاع الصناعي والسياحي وغيرها.

2.I. النتائج القياسيـــــة

توصلت الدراسة القياسية لجملة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

- إستقرار متغيرات الدراسة القياسية عند الفروقات من الدرجة الأولى I(1)، والمتمثلة في متغيرات مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI)، نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_AGR)، نسبة العمالة الفلاحية من إجمالي العمالة الكلية (EMP_AGR)، نسبة التمويل الفلاحي من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR)، نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR)، نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات الكلية (EX_AGR)، نسبة واردات التجهيز الفلاحية من الوادرات الكلية (IME_AGR)، عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، ولكل من الاختبارين اختبار (ADF) و اختبار (PP) لجذر الوحدة.
- توجد علاقة سببية بين بعض متغيرات تطوير القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي، حيث تتجه هذه العلاقة من مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) إلى التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR)، تمثل وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد بينهما، أي أن التغيرات السابقة في التنويع الاقتصادي (HHI) تفسر التغيرات الحالية في التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR). وتوجود علاقة سببية تتجه من نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_AGR) إلى نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد بين القيمة المضافة للناتج الفلاحي و نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية، أي أن التغيرات السابقة في نسبة القيمة المضافة للناتج الفلاحي (P_AGR) تفسر التغيرات الحالية في نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR). وتوجود علاقة سببية تتجه من التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) إلى نسبة العمالة الفلاحية (EMP_AGR)، توجود علاقة سببية تتجه من العمالة الفلاحية (EMP_AGR) إلى التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذات إتجاهين بين التمويل الفلاحي والعمالة الفلاحية، أي أن التغيرات السابقة في التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) تفسر التغيرات الحالية في نسبة العمالة الفلاحية (EMP_AGR)، أي أن التغيرات السابقة في العمالة الفلاحية (EMP_AGR) تفسر التغيرات الحالية في التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR). وتوجود علاقة سببية تتجه من التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) إلى نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR)، أي وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد بين التمويل الفلاحي و نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية، أي أن التغيرات السابقة في التمويل الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الخام (FIN_AGR) تفسر التغيرات الحالية في نسبة نفقات التجهيز الفلاحية من نفقات التجهيز الكلية (G_AGR).
- يوجد عشرون نموذجا (top 20 models) حسب معيار (AIC) من بين 128 نموذج تم تقديرها بالنسبة إلى نموذج الدراسة القياسية، وأن نموذج(1,0,1,0,1,0,0) Model 108: ARDL هو الأفضل حيث يعطي أقل

قيمة إحصائية لهذا المعيار، تقدر بـ (3.6678). وهو النموذج الذي به علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المتضمنة في النموذج.

- تؤكد الدراسة على عدم وجود إرتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء ، و عدم وجود مشكلة ثبات تباينات الأخطاء في النموذج المقدرة، كما أن توزيع الأخطاء في النموذج ARDL المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي.
- معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) سالب ومعنوي عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر التنويع الاقتصادي المتغير التابع ومتغيرات تطوير القطاع الفلاحي للمتغيرات المستقلة في النموذج، وتبين قيمته أن حوالي **91.0129%** من الاختلال قصير الاجل في الفترة السابقة يمكن تصحيحه في الفترة الحالية عند حدوث أي صدمة في المتغيرات المستقلة، وهي تعكس مرونة التنويع الاقتصادي للقطاع الفلاحي في الأجل القصير.
- يعد القطاع الفلاحي مصدرا أساسيا لتوفير فرص العمل، فالعمالة الفلاحية تؤثر تأثيرا إيجابياً ومعنوياً على مؤشر التنويع الاقتصادي للاقتصاد الجزائري في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يتخالف مع النظرية الاقتصادية ويتوافق مع الاقتصاد الجزائري، فبوجود العمالة الفلاحية في القطاع الفلاحي أو القطاعات المجاورة التيلها صلة به، ففيه تتعزز الإنتاجية الفلاحية، وتتوسع القاعدة الإنتاجية لاقتصاديات الدول، إلا أن في الاقتصاد الجزائري تواجه العمالة الفلاحية عدة عراقيل تساهم في النزوح الريفي للبحث عن فرص عمل أفضل.
- تدعم الصادرات الفلاحية التنويع الاقتصادي في كافة إقتصاديات دول العالم، إلا أن في الاقتصاد الجزائري لها تأثير إيجابي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الاجل الطويل وغير معنوي إحصائيا، مما يدل على أن الصادرات الفلاحية لا تساهم في التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويتفق مع الاقتصاد الجزائري، أما في الأجل القصير فلها تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية إحصائية 5%، وذلك راجع لنسبة المساهمة الضئيلة في الصادرات الكلية مقارنة مع صادرات قطاع المحروقات.
- تلعب القروض الفلاحية دورا بارزا في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي من خلال الاستثمارات الفلاحية، وهذا ما يؤثر على معدلات النمو في هذا القطاع،وفي الاقتصاد الجزائري لها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل، لكنه ضعيف عند مستوى معنوية 6%، فالتمويل الفلاحي يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة في التمويل الفلاحي بـ 1%، سيؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 0.31%، مما يعني أن التمويل الفلاحي يؤثر تأثيرا إيجابياً على التنويع الاقتصادي، هذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الجزائري.
- تساهم نفقات التجهيز الفلاحية من خلال الاستثمارات في تطوير البنية التحتية والمنشآت القاعدية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية. كما تساهم هذه الاستثمارات في تحسين الهياكل والتسهيلات المتاحة للقطاع الفلاحي، مما يعزز إنتاجية القطاع ويساهم في تنويع الاقتصاد، فلنفقات التجهيز الفلاحية للاقتصاد الجزائري لها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل عند

مستوى معنوية 5%، فنفقات التجهيز الفلاحية تساهم في التنويع الاقتصادي، إذ أن زيادة نفقات التجهيز الفلاحية بـ 1%، ستؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 0.35%، مما يعني أن نفقات التجهيز الفلاحية تؤثر إيجابياً على التنويع الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الجزائري.

- تعد واردات التجهيز الفلاحية من العوامل المهمة التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، فلها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، فواردات التجهيز الفلاحية تساهم في التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة في واردات التجهيز الفلاحية بـ 1%، ستؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 5.03%، مما يعني أن واردات التجهيز الفلاحية تؤثر إيجابياً على التنويع الاقتصادي، هذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الجزائري.
- تساهم القيمة المضافة للناتج الفلاحي في التنويع الاقتصادي من خلال توسيع الأنشطة الاقتصادية المحلية، فبالنسبة للاقتصاد الجزائري لها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على مساهمة القيمة المضافة للناتج الفلاحي في التنويع الاقتصادي، إذ أن الزيادة في القيمة المضافة للناتج الفلاحي بـ 1%، ستؤدي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 5.03%، مما يعني أن القيمة المضافة للناتج الفلاحي تؤثر إيجابياً على التنويع الاقتصادي، هذا ما يتوافق مع كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الجزائري.

II.توصيات الدراســـة

من خلال النتائج المتوصل إليها، فيما يلي يتم عرض جملة من التوصيات التي ساهمت في تطوير وتنمية الفلاحة في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي، والخروج من التبعية النفطية، كما يلي:

- العمل على زيادة وتطوير المؤسسات الناشئة ذات التوجه الإنتاجي في المجال الفلاحي، مع توجيه الدعم الحكومي للمنتوجات الفلاحية وإدارته إدارة رشيدة ؛
- تعزيز روح الابداع والابتكار لدى الطلبة الجامعيين وحثهم على تطوير هندسة المجال الفلاحي، إلكترونيا، ميكانيكيا، وحتى طاقويا؛
- النهوض بالقطاع الفلاحي وإستغلال موارده أحسن إستغلال، مع إيجاد الأطر التنظيمية لهذا القطاع؛
- تنمية وتعزيز استثمارات القطاع الفلاحي مع إنتقاء البديل الأمثل للتنمية الاقتصادية والمستدامة، وزيادة ميزة التنافسية للمنتجات الفلاحية في السوق المحلي والسوق الخارجية، لاكتساب ميزات تنافسية تساهم في تنمية الصادرات الفلاحية؛
- إستخدام التكنولوجيا الحديثة الملائمة والمستدامة في القطاع الفلاحي، والتي تتناسب مع البيئة المحلية؛

- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الريفية لزيادة وتطوير التنمية الفلاحية في المناطق الريفية الجزائرية المدرجة ضمن مناطق الظل.

III. آفاق الدراســـة

من خلال موضوع الدراسة والمتمثل في تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، تم إيجاد عدة جوانب ومواضيع شاملة التي مازالت تحتاج إلى البحث أكثر مستقبلا، ولهذا تم إقتراح المواضيع التالية لتكون أبحاث علمية في المستقبل، وهي:

- سبل تعزيز الإنتاجية الفلاحية في ظل الاستدامة الفلاحية بالجزائر؛
- آفاق الذكاء الصناعي ودوره في تحسين إنتاجية المزارع وجودة المنتجات الفلاحية بالجزائر؛
- أثر السياسات الفلاحية والاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر؛
- دور التدريب والتكوين في تطوير مهارات العمالة الفلاحية لزيادة الإنتاجية؛
- معايير قياس التطور الفلاحي وفق هندسة الذكاء الصناعي؛
- تجسيد مبدأ التشاركية وفق منظور الاقتصاد الإسلامي: المساقات، المزارعة؛
- دور الخدمات المالية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية في ظل الشمول المالي.

القائمة المراجع

قائمـــــة المراجـــــع

I. المراجع باللغة العربية

1.I. الكتب

- آل الشيخ حمد بن محمد. (1428 ه). اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية. الرياض: مكتبة طريق العلم.
- السواعي خالد محمد. (2015). التجارة والتنمية مع تجارب من الدول النامية. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- القريشي مدحت محمد. (2007). التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- محمد شيخي. (2011). "طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات". الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- يوسف كافي مصطفى. (2017). التنمية المستدامة. عمان-الاردن: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.

2.I. الأطروحات العلمية

- بلعما أسماء. (2018/2017). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية. أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أحمد دراية.
- صافية بقاص. (2020/2019). "البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو – دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)". أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، التخصص: تحليل اقتصادي، الشعبة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي، الجزائر.
- عماري زهير. (2014/2013). تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي. بسكرة (الجزائر)، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر- بسكرة-.
- فوزية موري. (2015/2016). دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية وضمان الامن الغذائي: حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه تخصص تسويق. قسنطينة (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية: جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.

- محمد زكاري. (2014/2013). "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)". رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الشعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة. بومرداس، الجزائر.
- مراد جنيدي. (2006/2005). "دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي 'VAR' (1970 – 2004)". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، الشعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. الجزائر.
- مزعل العيساوي رياض جاسم محمد. (2018). جغرافية التنمية الزراعية في ناحية العامرية بمحافظة الأنبار(العراق). رسالة الماجستير في الاداب، 242. الاسكندرية، فسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافيا، مصر: جامعة الاسكندرية.
- وليد العشي. (2018). "تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية 2008". أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود ومالية، شعبة العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية. أدرار، الجزائر.
- وليد العشي. (2018). "تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية 2008". أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود ومالية، شعبة العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية. أدرار، الجزائر.

3.I. المقالات والمدخلات العلمية

- طارق خاطر، زقرير عادل، و حبيب كريمة. (بلا تاريخ). دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001_2014) في تحقيق الاقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية وتقييمية.
- إسماعيل صاري، و مختار بوضياف. (2019). سبل التنويع الإقتصادي لتنويع التنمية والتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الإقتصاد الجديد، الصفحات 398-399.
- الطاهر شليحي. (جوان 2020). التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020)م. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 21(01)، 83-114.
- سارة حليمي، و مبارك بوعشة. (جوان 2018). العناقيد الصناعية توجه إستراتيجي للتنويع الإقتصادي – المملكة العربية السعودية نموذجا-. كجلة العلوم الانسانية لام البواقي، 09(01)، 707-729.

- قرومي حميد، و بن ناصر محمد. (جوان 2017). ضرورة التنويع الإقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 01(06)، 260-275.
- قناوي عزت. (2005). مقدمة في: التجارة الخارجية. القاهرة: دار العلم للنشر والتوزيع.
- كاهنة قماط، و أحمد رجراج. (جويلية 2020). أثر الإستثمار السياحي على التنويع الإقتصادي في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(01)، الصفحات 745-795.
- ميدون سيساني، و ميدون الياس. (جوان 2020). الاستثمار الاجنبي والتنويع الاقتصادي في الجزائر (2000-2016). مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، 03(04)، 74-86.
- ثورية الماحي، و عبد القادر أوزال. (جانفي 2021). انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، 13(02)، 169_181.
- عبد الحفيظ يحياوي، بن علي احسان، و كاكي عبد الكريم. (جوان 2021). سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر- دراسة للفترة (2001-2021)-. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 07(01)، 541-560.
- مريم, ع., & عبد الصمد, ب. (جوان 2019). توظيف إستراتيجيات التسويق الزراعي لترقية المنتج الفلاحي في الجزائر شركة المراعي السعودية نموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية, 05(01), 766-754 .pp.
- أحمد شريفي. (جوان 2009). تجربة التنمية المحلية في الجزائر. مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 13(01)، 39-65.
- أهناني فاروق، و لعروسي رابح. (جوان 2018). استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية. مجلة العلوم القانونية و السياسية، 09(02)، الصفحات 362-379.
- بدر الدين طالبي، و سلمى صالحي. (جوان 2015). واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها. مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 19(01)، 211-236.
- بن النوي عائشة. (أوت 2020). التنمية الزراعية في الجزائر: العقبات والتحديات. مجلة أفاق للبحوث والدراسات، 03(02)، الصفحات 150-172.
- بوزيدي لمجد، و بودلة يوسف. (جانفي 2020). أثر التامين الفلاجي على تنمية القطاع الفلاجي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2018. مجلة الريادة الاقتصاديات الاعمال، 06(03)، الصفحات 24-39.
- بوطورة فضيلة، و زغلامي مريم. (جوان 2017). آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر- دراسة حالة ولاية تبسة. مجلة البديل الاقتصادي، 04(01)، الصفحات 52-67.
- بويهي محمد. (جوان 2012). استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة. مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 16(01)، الصفحات 193-216.

- جرفي زكريا. (2019-2020). اثر الدعم الفلاحي على السوق العمل في الجزائر:دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018. أطروحة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، 232. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة (الجزائر): جامعة محمد خيضر .
- جرفي زكريا. (جانفي 2020). أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2018/1990 باستخدام نموذج Ardl-. مجلة آفاق علمية، 12(01)، الصفحات 714-737.
- حسن البو علي يحيى حمود، و شعبان نور علي. (2020). دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الإقتصادي في العراق. العراق: مركز الرافدين للحوار.
- صابر بن معتوق. (ماي 2021). قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024). مجلة السياسة العالمية، 05(01)، 284-298.
- عباس فرحات. (جوان 2012). اثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 05(07)، 15_36.
- قرينات محمد. (جوان 2012). التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي. Revue d'économie et de statistique appliquée، 09(01)، الصفحات 68-76.
- كواشي مراد، و سعدي مفيدة. (2016). قطاع الفلاحة كمحرك رئيسي للتنمية المحلية بولاية تبسة. ملفات الابحاث في الاقتصاد والتسيير، 01(05).
- محمد اليمين قاسمي، و عادل بونقاب. (جوان 2014). تحديات ومعوقات الزراعة المستدامة في الوطن العربي. الاقتصاد والتنمية، 02(02)، 36-52.
- مطر الداهري عبد الوهاب. (1969). مبادئ وأسس الاقتصاد الزراعي. بغداد، العراق: دار النشر العاني.
- نبيلة عرقوب. (أفريل 2011). مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها. دراسات اقتصادية، 05(01)، 162-186.
- سهام بوصبع ، و لزهر ساحلي . (2020). نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(01)، 338-357.
- محمد شيخي . (2012). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. عمان: دار حامد للنشر والتوز يع.
- محمد بن مريم. (2018). "دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1987- 2016)". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 10(02)، 55-71.

- نور الهدى دحماني. (2015). "دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 01(37)، 349-385.
- نورة بوعلاق، يحي سمير آيت، و الوردي مشيري. (2022). "دراسة العلاقة السببية بين القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1974-2020) في إطار سببية (Toda-Yamamoto 'TYDL')". مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07(02)، 208-224.
- وفاء سبكي، و مصطفى بلمقدم. (2019). "اختبار سببية (Toda-Yamamoto) بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)". مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 09(05)، 293-314.
- شريط عابد، و بن الحاج جلول ياسين. (ديسمبر 2015). أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 06(01)، 93-108.
- محمد قروف. (ديسمبر 2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (1980-2014). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 09(01)، 632-664.
- علون محمد لمين، و عطية حليمة. (ديسمبر 2016). قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة ". مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 02(03)، الصفحات 132-162.
- بن صويلح آمال. (ديسمبر 2017). المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 11(05)، 185-205.
- محمد سي كمال، و عبد الرزاق بن حبيب. (2017 ديسمبر 31). اختبار محنى S الحركي للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من Q1 2003 إلى غاية Q12015. Les Cahiers du MECAS، 02(13)، 155-165.
- أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (نوفمبر 2018). واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 02*(14)، 21-36.
- نجاة كورتل. (ديسمبر 2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد ألريعي و رهانات التنويع الاقتصادي دراسة تطبيقية لقياس مؤشر التنويع الاقتصادي هيرفندال-هيرشمان للفترة 2011-2017. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 05(20)، 1-20.
- البشير عمارة. (ديسمبر 2020). نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري. دفاتر MECAS، 16(02)، 431-444.

- شريفة بوالشعور، و زينة قمري. (ديسمبر 2021). أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ونطرية لغنة المورد الطبيعية: دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، 15(02)، 259_278.
- أمينة سرير عبد الله. (ديسمبر 2021). آليات إدارة الموارد المائية لتحقيق التنمية الزراعية في الجزائر. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 08(02)، 260-280.
- جديوي نجوى، و بهلول لطيفة. (ديسمبر 2022). تقدير أثر مساهمة القطاع الفالحي في تحقيق التنويع الإقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات (2000-2022). مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، 05(02)، الصفحات 103-122.

4.I. المحاضرات العلمية

- محمد ادريوش دحماني . (2014/2013). سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس.

5.I. المو اقع الالكترونية

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2023, أوت 11). الفلاحة. Retrieved from الإرشاد والدعم الاستشاري: https://madr.gov.dz
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (22 جانفي, 2024). نتظيم الاراضي. تم الاسترداد من الفلاحة: /https://madr.gov.dz
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (28 01, 2024). الفلاحة. تم الاسترداد من الدعم الفلاحي: /https://madr.gov.dz

6.I. القو انين والمراسيم

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (10 أوت, 2008). المادة من 6 القانون رقم -08 16 المتضمن التوجيه الفلاحي. الجريدة الرسمية(46)، صفحة 1_24.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2008, أوت 10). لمادة 2 من القانون رقم -08 16 المؤرخ في 08 شعبان 1429. الجريدة الرسمية(46), 24_1 .p.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1987 ديسمبر, 09). المادة الأولى من قانون 87 . 19 المؤرخ في 18 ربيع الثاني 1408. 50(24)، صفحة 1916_1964.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (18 نوفمبر, 1990). المادة الأولى من القانون رقم 90 . 25 المؤرخ في 01 جمادى الأولى 1411. الجريدة الرسمية، 27(49)، صفحة 1560_1569.

II. المراجع باللغة الاجنبية

- Ashraf, M., & Yousuf, A. (2018). Economic Diversi¬fication in the Gulf Region The Private Sector as an Engine of Growth. Centre Cambridge: The Political Economy of the Middle East.
- Badreddine, B. (2016). Le rôle de l'agriculture dans le développement économique et social. Qu'en est-il de l'Algérie ? REVUE AGRICULTURE, 01(Numéro spécial), pp. 17 – 31.
- Badreddine, B. (2016). Le rôle de l'agriculture dans le développement économique et social. Qu'en est-il de l'Algérie ? REVUE AGRICULTURE, 01(Numéro spécial 1), 17-31.
- Ben, F. (February 2000). Endogenous growth theory: a critical assessment. Cambridge Political Economy Society, 24, 245-265.
- Benmihoub, A. (2015). 50 ans de réformes du foncier agricole étatique en Algérie, une rétrospective. Options Méditerranéenes, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes, Série B(72), 53-70.
- David R, H., & Dorian Q, F. (27 February 2017). Agriculture: Definition and Overview. In Encyclopedia of Global Archaeology (Claire Smith, Ed.). Springer, New York, pp. 104-113.
- Elodie, M. (10 Décembre 2020). Diversification du commerce, vulnérabilité et développement économique. THÈSE de doctorat, 292. New Jersey, Sciences Économiques, USA: Université de Rouen Normandie.
- Elodie, M. (10 Décembre 2020). Diversification du commerce, vulnérabilité et développement économique. THÈSE de doctorat. Sciences Économiques: Université de Rouen Normandie.
- Hakim, B. (Juin 2006). La diversification, Vers un Nouveau Paradigme pour leDéveloppement de l'Afrique (Vol. 02). Ethiopie: Centre Africain de Politique Commerciale.
- Jeffrey, G., & Yeal S, H. (March 2001). Terms-of-Trade Shocks and Economic Performance. Economic Development and Cultural Change, 8188, 1-44.
- Jorge E., H., Janusz, K., Hervé, P., Alejandro, F., Shaofeng, L., Angel, O., & Marco, D.-A. (22 August 2017). Challenges and Solutions for Enhancing. Collaboration in a Data-Rich World (pp. 761–774). Vicenza, Italy,: 18th IFIP WG 5.5 Working Conference on Virtual Enterprises.
- Joysankar, b., & Avik, S. (February 2016). Inequality in per capita water availability: a Theil's second measure approach. Desalination and Water Treatment, pp. 1-11.
- Juan, F. (2011). Export Diversification and Economic Growth. Berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
- Martin, H. (January 2013). Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends. Kuwait programmed on development, governance and globalization in the gulf states.
- Mohammad Omar, J. (9 November 2017). Trois essais sur la volatilité macroéconomique, la diversification productive, et les liaisons intersectorielles. THÈSE EN SCIENCES ÉCONOMIQUES. West Lafayette, dans l'Indiana, USA: UNIVERSITÉ DE BORDEAUX.
- Nouf, A., Sambit, B., & Maurizio, I. (December 2016). Economic diversification in resource rich countries: history, state of knowledge and research agenda. Resources Policy(52), 1-41.
- Palan, N. (2010). Measurement of Specialization The Choice of Indices. Centre International Economics, Vienna(62), p. 38.
- Paterne, N. (4 octobre 2013). Diversification Économique Territoriale : Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions et Perspectives. Thèse de Doctorat non publié, 378. Quebec, Canada: UNIVERSITÉ DU QUÉBEC.

- Pauline, L. (8 décembre 2016). Les déterminants de la transformation productive soutenable dans le contexte des chaînes de valeur globales : une application aux pays en développement. THÈSE de doctorat EN SCIENCES ÉCONOMIQUES. West Lafayette, dans l'Indiana, USA: UNIVERSITÉ DE BORDEAUX.
- Pierre, B., & Anna, L. (2005). Quel rôle joue l'agriculture dans la croissance et le développement ? Tiers-Monde, 46(183), 603-624.
- Sanjay, D., & Swati, D. (2015). Diversification: Literature Review and Issues. Published online in Wiley Online Library(24), 569–588.
- SI-TAYEB, H. (2015). Les transformations de l'agriculture algérienne dans la perspective d'adhésion à l'OMC. THESE DE Doctorat en Sciences Agronomiques, Economie rurale, 282. TIZI-OUZOU, FACULTE DES SCIENCES BIOLOGIQUES ET DES SCIENCES AGRONOMIQUES, Algérie: UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU.
- Trade and Competitiveness Global Practice. (2017, April 03). Economic Diversification. Retrieved from ieg.worldbankgroup.org: https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/reports/EconomicDiversification.pdf
- Yushi, Y. (16 July 2012). Intra-industry trade, fragmentation and export margins: An empirical examination of sub-regional international trade. North American Journal of Economics and Finance, Elsevier, 24, pp. 125-138.
- Zeghachou, M., & Dehane, M. (2019, Feb 02). The role of public spending policy in activating economic diversification – The economy of the United Arab Emirates as a model-. Munich Personal RePEc Archive- MPRA(N° 91896), pp. 1-18.
- ZENKHRI, S. (2016-2017). L'agriculture saharienne : Du système oasien traditionnel à l'établissement d'une conception d'économie de marché et de développement durable. THESE DE DOCTORAT EN SCIENCES agronomiques. MOSTAGANEM, DEPARTEMENT D'AGRONOMIE, FACULTE DES SCIENCES DE LA NATURE ET DE LA VIE: UNIVERSITE ABDELHAMID IBENBADIS.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الناتج المحلي الخام (1967_1979)

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات / القطاعات	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الفلاحة	5159	5994	5563	5945	6190	6127	5556	6023	7100	6245	6090	6738	8700.9
الماء الطاقة	217	223	275	347	411	469	515	623	764	975	1157	1252	1537.2
المحروقات	14181	15808	16807	18123	13017	19874	21181	19947	18871	20833	22532	24650	33569.1
المناجم والمقالع	135	167	214	239	295	310	284	339	295	301	315	364	570.3
الصناعات التحويلية	3931	4402	5004	5838	5755	6615	7568	7924	8414	9243	9544	10213	11634.8
البناء والاشغال العمومية	3301	3661	3953	3972	4156	4460	4762	5632	6000	6277	7664	8674	13740.5
أشغال بترولية	1347	1477	2092	2865	2307	3317	2375	2141	2802	3702	3973	4153	4523.5
التجارة	6258	6961	7917	8632	9309	9881	9796	8626	9281	10725	12035	12160	15718.4
الخدمات	3987	4253	4751	5281	5480	5787	6522	7644	8380	8561	9192	9853	10595.4
الناتج الداخلي الخام	38516	42946	46576	51242	46920	56840	58559	58899	61907	66862	72502	78057	100590

المصدر: الحصيلة العشرية والاجتماعية،(67_78)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية 1980، ص: 104.

الجزائربالأرقام -الديوان الوطني للاحصائيات – 1980، ص:42.

الملحق رقم (02): الناتج المحلي الخام (1880_1989) الوحدة: مليون د.ج

القطاعات / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الفلاحة	12923.3	16253.2	16107.1	16607.6	19480	27070	33270	31787.4	38785	51633.2
الماء و الطاقة	1242.7	1548	1951	2073.9	2710	3050	3260	3449	3463.5	3885.8
المحروقات	51191.3	59162.8	58714.7	62138.7	62065	63865	35905	45537.2	52703	74288.4
المناجم والمقالع	750.7	773.1	838.8	886.5	745	895	1020	990.6	1286.4	1159
الصناعات التحويلية	34177	41022	46203.4	52579.6	64970	72760	80990	84432.8	87720.8	95616.8
البناء والاشغال العمومية	16526.3	20089.5	24376.7	28526.1	33440	36800	41225	42599.8	41708	50153.1
اشغال بترولية	3670	2715.5	3227.9	3630	4970	4900	4995	4491.7	3219.9	4618.5
التجارة	18975.6	22674.9	25966.1	28870.8	31900	35625	37615	38392.3	44497	55807
الخدمات	13265	14448.6	15641.2	7965.4	22325.1	21955	24035	25865	33884	39793.5
الناتج الداخلي الخام	132525.6	155882.6	165422.3	171122.5	204195.1	225220	216095	230454.3	262339.7	322183.7

SOURSE: Annuaire statistique de l'Algérie 1985-1986 – ONS- n°13 édition 1987 p,28

.Annuaire statistique de l'Algérie 1981 – ONS- p,384

- المجموعة الاحصلئيى للجزائر، الديوان الوكني للاحصائيات، رقم 14، 1990، ص: 316

الملحق رقم (03): نتائج إختبار جرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/27/24 Time: 20:05
Sample: 2000 2022
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
P AGR does not Granger Cause HHI	21	0.14563	0.8656
HHI does not Granger Cause P AGR		0.57227	0.5754
EMP AGR does not Granger Cause HHI	21	2.47468	0.1158
HHI does not Granger Cause EMP AGR		2.09695	0.1553
G AGR does not Granger Cause HHI	21	0.03592	0.9648
HHI does not Granger Cause G AGR		3.32770	0.0619
FIN AGR does not Granger Cause HHI	21	1.02556	0.2810
HHI does not Granger Cause FIN AGR		4.26860	0.0327
EX AGR does not Granger Cause HHI	21	0.33478	0.7204
HHI does not Granger Cause EX AGR		0.34749	0.7117
IME AGR does not Granger Cause HHI	21	0.08190	0.9217
HHI does not Granger Cause IME AGR		1.76161	0.2035
EMP AGR does not Granger Cause P AGR	21	2.56071	0.1084
P AGR does not Granger Cause EMP AGR		1.83425	0.1918
G AGR does not Granger Cause P AGR	21	0.35112	0.7092
P AGR does not Granger Cause G AGR		3.68548	0.0483
FIN AGR does not Granger Cause P AGR	21	1.33444	0.2911
P AGR does not Granger Cause FIN AGR		1.79284	0.1984
EX AGR does not Granger Cause P AGR	21	0.21713	0.8072
P AGR does not Granger Cause EX AGR		0.44704	0.6473
IME AGR does not Granger Cause P AGR	21	0.14330	0.8676
P AGR does not Granger Cause IME AGR		3.35132	0.0609
G AGR does not Granger Cause EMP AGR	21	0.55513	0.5847
EMP AGR does not Granger Cause G AGR		2.16336	0.1474
FIN AGR does not Granger Cause EMP AGR	21	6.38149	0.0092
EMP AGR does not Granger Cause FIN AGR		11.5896	0.0008
EX AGR does not Granger Cause EMP AGR	21	0.47649	0.6295
EMP AGR does not Granger Cause EX AGR		0.84084	0.4495
IME AGR does not Granger Cause EMP AGR	21	1.38702	0.2783
EMP AGR does not Granger Cause IME AGR		1.68864	0.2161
FIN AGR does not Granger Cause G AGR	21	4.46113	0.0289
G AGR does not Granger Cause FIN AGR		1.86379	0.1872
EX AGR does not Granger Cause G AGR	21	1.41880	0.2709
G AGR does not Granger Cause EX AGR		1.03661	0.3773
IME AGR does not Granger Cause G AGR	21	1.13982	0.3445
G AGR does not Granger Cause IME AGR		0.74943	0.4885
EX AGR does not Granger Cause FIN AGR	21	0.18386	0.8338
FIN AGR does not Granger Cause EX AGR		0.77528	0.4771
IME AGR does not Granger Cause FIN AGR	21	0.57047	0.5763
FIN AGR does not Granger Cause IME AGR		0.71185	0.5056
IME AGR does not Granger Cause EX AGR	21	0.14589	0.8654
EX AGR does not Granger Cause IME AGR		0.55876	0.5827

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

الملحق رقم (04): اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	21.10987	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

الملحق رقم (05): نتائج إختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.092622	Prob. F(2,10)	0.3722
Obs*R-squared	3.945376	Prob. Chi-Square(2)	0.1391

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

الملحق رقم (06): نتائج إختبار ثبات تباينات الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.027298	Prob. F(1,19)	0.8705
Obs*R-squared	0.030128	Prob. Chi-Square(1)	0.8622

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

الملحق رقم (07): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(HHI)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/04/24 Time: 13:12
Sample: 2000 2022
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX AGR)	-0.778688	0.230628	-3.376385	0.0055
D(G AGR)	0.001505	0.088391	0.017030	0.9867
CointEq(-1)*	-0.910129	0.058239	-15.62741	0.0000

R-squared	0.940619	Mean dependent var	-0.075000
Adjusted R-squared	0.934368	S.D. dependent var	4.160090
S.E. of regression	1.065762	Akaike info criterion	3.091381
Sum squared resid	21.58113	Schwarz criterion	3.240160
Log likelihood	-31.00519	Hannan-Quinn criter.	3.126429
Durbin-Watson stat	2.626695		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

الملحق رقم (09): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMP_AGR	0.373992	0.119477	3.130230	0.0087
EX_AGR	0.037372	0.339857	0.109964	0.9143
FIN_AGR	-0.312678	0.150466	-2.078071	0.0598
G_AGR	-0.344389	0.114754	-3.001113	0.0110
IME_AGR	-5.033705	1.944501	-2.588688	0.0237
P_AGR	-2.823500	0.575327	-4.907644	0.0004
C	45.58724	5.272088	8.646903	0.0000

EC = HHI - (0.3740*EMP_AGR + 0.0374*EX_AGR -0.3127*FIN_AGR
-0.3444*G_AGR -5.0337*IME_AGR -2.8235*P_AGR + 45.5872)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12